أخبار اليوم
قطاع الثقافة

حسين عبد الواحد

ثورة مصر

١٨ يوما هزت العالم

ملف كامل لشهداء الثورة

دار
قطاع الثقافة

ثورة مصر

١٨ يوماً هزت العالم

حسين عبد الواحد

دار

رئيس مجلس الإدارة

محمد بركات

المشرف العام

سعيد عبده

■ ■ ■

الغلاف والإخراج الفنى

د. عبد الكريم محمود

■ ■ ■

إدارة التسويق

تليفاكس : ٢٥٧٩٥٨٩٦

email : thakafa.ad@gmail.com

■ ■ ■

■ وكلاؤنا بالخارج ■

دولة الإمارات العربية مكتبة أخبار اليوم
المركز التجارى المصرى بالشارقة
٠٠٩٧١٥٠١٤٩٩٧١٤ - ٠٠٩٧١٤٢٦٦٠٣٣٧
السعودية ودول الخليج سلسلة مكتبات العبيكان
٠٠٩٦٦٥٠٣٢٧٩٧١٧ - ٠٠٩٦٦١٤١٦٠٠١٨
مكتبة جرير
٠٠٩٦٦٤٦٢٦٠٠٠ - ٠٠٩٦٦٥٠٢١٧٧٧٠٢

إهداء

إلى شهداء ثورة ٢٥ يناير ..

إلى الرموز النبيلة التى ضحت بأرواحها حتى يبزغ فجر الحرية فى ربوع مصر ..

إلى الشباب الذين فتحوا صدورهم لرصاص الغدر وقدموا دماءهم النبيلة فداء لرفعة الوطن وكرامته ..

إلى الأبطال الحقيقين للثورة المصرية

نهدى هذا الكتاب

للمزيد من الكتب
https://www.facebook.com/groups/histoc.ar

لقراءة مقالات فى التاريخ
https://www.facebook.com/histoc
https://histoc-ar.blogspot.com

تمهيد

انطلق شباب مصر يوم ٢٥ يناير في مظاهرة للتعبير عن حلمهم بمستقبل أفضل لبلادهم . وكانت المفاجأة لهم وللعالم بأسره انهم فجروا أعظم ثورة من نوعها فى تاريخ البشرية

تمهيد

سؤال صعب اجتاح العالم كله بعد نجاح الشعب المصري في الإطاحة بالرئيس حسني مبارك خلال ١٨ يوما فقط من اندلاع ثورة الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي انضم إليها الشعب المصري بكافة طبقاته وفئاته وطوائفه..

هذا السؤال هوماذا جرى؟ كيف تحول الشعب المصري من مرحلة الخنوع والسلبية والاستكانة، باعتراف معظم رموزه ونخبته ومفكريه، إلى مارد رهيب يطيح بكل من يعترض طريقه ويسقط واحدا من أشد الأنظمة استبدادا وطغيانا في المنطقة العربية بل والعالم بأسره؟!

وزاد من صعوبة هذا السؤال انه اتسع ليشمل مساحة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج خاصة في ضوء الثورة التونسية التي سبقت ثورة مصر وأطاحت بالطاغية زين العابدين بن علي والانتفاضات والمظاهرات المتتالية التي تصاعدت في بدايات عام ٢٠١١ وشملت العديد من دول المنطقة العربية والشرق الأوسط مثل اليمن والأردن والبحرين وليبيا وحتى إيران.

ولا شك أن هذه الحالة من غضب الشارع العربي ضد حكامه لم تكن وليدة الشهور أوالأيام الأخيرة التي سبقت الثورتين التونسية والمصرية. وبكل تأكيد، هناك أسباب عديدة أدت إلى اشتعال هذا الغضب بعضها عام ومشترك والبعض الآخر خاص بظروف كل دولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الشق العام المشترك من أسباب غضب الشارع العربي ضد حكوماته بصرف النظر عن تباينها بين جمهوري وملكي وأميري ترجع جذوره إلى أكثر عشر سنوات مضت وبالتحديد إلى فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية ضد الاحتلال الاسرائيلي في نهايات عام ٢٠٠٠ . فقد أدت الوحشية الاسرائيلية ضد أطفال الحجارة ومشاهد القتل والذبح والقمع البشعة التي نقلتها شاشات التلفزيون وظهر فيها الجنود الاسرائيليون وهم يرتكبون كل أنواع الجرائم ضد الفلسطينيين العزل الأبرياء إلى انطلاق الصرخات التي تتساءل أين حكام العرب؟ ولماذا لا يفعلون شيئا لإنقاذ الشعب الفلسطيني من هذه الوحشية الاسرائيلية؟

والأكثر من ذلك، أن أنظمة الحكم العربية لم تتردد في قمع جماهيرها عندما حاولت التظاهر لدعم الشعب الفلسطيني معنويا.

وكان من أكثر المشاهد تأثيرا في الوجدان العربي تلك التي ظهرت فيها بنات ونساء وأطفال الأراضي الفلسطينية وهن يدعون الله أن ينتقم من الحكام العرب الذين تركوهم وحدهم في مواجهة آلة الحرب الاسرائيلية المجرمة.

وجاء العدوان الأمريكي على العراق والذي بلغ ذروته بالغزو الشامل للأراضي العراقية في مارس ٢٠٠٣ لكي يضيف المزيد من الزيت على غضب الشارع العربي ضد حكامه.. وشاهد عشرات الملايين من المواطنين العرب على شاشات التلفزيون وقائع تدمير بغداد عاصمة الخلافة العباسية الاسلامية وغيرها من مدن العراق بينما التزم الحكام العرب بموقف المتفرج بل وشارك بعضهم بشكل مباشر في دعم الغزاة الأمريكيين وما ارتكبوه من جرائم قتل وتعذيب واغتصاب ونهب في العراق.

وكان غضب الجماهير العربية من حكامها أكبر من إدانتهم للأمريكيين خاصة بعد أن توقفت ردود أفعال بعض الحكام العرب عند حد الاعراب عن شعورهم بالقلق إزاء ما يجري في العراق!! وقد علق طارق عزيز نائب الرئيس العراقي صدام حسين على هذا الموقف في ذلك الحين بقوله أن على من يشعرون بالقلق لما يفعله المجرمون الأمريكيون في العراق أن يلجأوا

إلى الأدوية المهدئة ، مثل الفاليوم ، لعلاج حالة القلق التي يعانون منها!!

وجاء مشهد اعدام صدام ليتجاوز كل حدود الاهانة والاذلال للمواطنين العرب في كل مكان بصرف النظر عن موقفهم الشخصي من صدام . فقد اختار الرئيس الامريكي السابق بوش ان يتم اعدام صدام شنقا صبيحة يوم عيد الاضحى متحديا مشاعر كل العرب والمسلمين .. وايضا التزام الحكام العرب بموقف المتفرج وربما الشريك في هذه الجريمة .

وبمرور الوقت، ومع استمرار الجرائم الاسرائيلية والامريكية ضد الشعوب العربية، كان مرجل غضب الشارع العربي يتزايد غليانه حتى جاء الغزو الاسرائيلي الأخير لقطاع غزة في نهايات عام ٢٠٠٨ وبدايات ٢٠٠٩ لكي تتأكد الجماهير العربية أن الكيل قد بلغ الزبى ولم يعد في قوس صبر الشارع العربي أي منزع..

فقد تجاوزت الوحشية الاسرائيلية خلال هذه العملية التي أطلقوا عليها اسم «الرصاص المصبوب» كل حدود الانسانية. ومرة أخرى، شاهد العرب من المحيط إلى الخليج قوات إسرائيل وهي تضرب الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين في غزة بقنابل النابالم والفوسفور بل والأسلحة النووية التكتيكية جوا وبرا وبحرا..

ومع اختلاط الدم الفلسطيني بدموع المواطنين العرب في كل مكان تشكل مزيج مرعب من وقود الغضب ضد حكام الامة العربية الذين لم يفعلوا شيئا لكبح هيستيريا سفك الدماء الفلسطينية التي سيطرت على جنود الاحتلال الاسرائيلي. هكذا، بلغ غضب الشارع العربي ضد حكامه ذروته ووصل الكثيرون إلى قناعة لم يعد هناك أي مجال للشك فيها وهي ببساطة أن هؤلاء الحكام هم السبب الأول لكي ما تتعرض له شعوبهم من قهر وإذلال ومعاناة.

حتى هذه المرحلة، كان الشارع العربي قد تشبع بالبنزين الذي ينتظر أي شرارة لكي تشتعل النار.. وهنا جاءت العوامل الداخلية التي زادت الموقف سوءا مثل الأزمات الاقتصادية والفساد والظلم الاجتماعي والاستبداد

والقمع لكي تجعل من حريق الغضب نتيجة حتمية لا يمكن تجنبها.

وبالنسبة للحالة المصرية، وهي موضوع هذا الكتاب، كانت كل المؤشرات قد دخلت إلى المنطقة الحمراء التي تشير إلى أن الانفجار بات وشيكا بل وحتميا بدرجة تتجاوز حتى عوامل الثورة التونسية التي سبقت ثورة مصر زمنيا وكانت بكل تأكيد تحمل رسالة شديدة الوضوح للعملاق المصري الغاضب بأن هؤلاء الحكام هم في واقع الأمر أضعف مما تعتقد الجماهير وأن الشعب أقوى بكثير مما يتوهم الطغاة..

وبعد أن ظهر دكتاتور تونس زين العابدين بن علي وهو يتوسل لشعبه قائلا «فهمتكم» ثم هرب من بلاده تحت جنح الظلام في مشهد مهين ، كانت الرسالة واضحة وهي أن التجربة التونسية يمكن، بل ويجب أن، تتكرر في دول عربية أخرى وفي مقدمتها مصر.

والحقيقة أن الحالة المصرية كانت هي المرشح الأول للانفجار وذلك لأسباب عديدة من أهمها: ان مستوى معيشة غالبية المصريين كان متدهورا بدرجة مروعة حيث أشارت التقديرات إلى أن أربعين في المئة من المصريين يعيشون تحت خط الفقر. وتجاوز عدد الشباب العاطلين عن العمل رقم العشرة ملايين شاب. وفي نفس الوقت شهدت مصر حالات من الإثراء الفاحش والفساد غير المسبوق الذي أتاح لعدد من المسئولين ورجال الاعمال وكبار الموظفين الفرصة للاستيلاء على المال العام ونهب أراضي الدولة والسمسرة والعمولات التي وصلت بثروات هؤلاء إلى المليارات خلال فترات زمنية قصيرة.

وتصاعدت في مصر سياسات القمع التي مارستها أجهزة الامن ضد المواطنين سواء من الناشطين والمعارضين السياسيين أو من أبناء الشعب العاديين الذين شاء سوء حظهم الوقوع في قبضته أجهزة الأمن والتي لم تكن تعرف شيئا عن حقوق الانسان أو ضرورة احترام الكرامة الانسانية للمواطنين.

وإلى جانب الفساد الاقتصادي، شهدت مصر حالة غير مسبوقة من الفساد السياسي تم خلالها تزوير الانتخابات والالتفاف حول إرادة الامة وتجلى ذلك بمنتهى الوضوح في الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي أسفرت عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم باغلبية ساحقة من مقاعد مجلس الشعب تجاوزت نسبة ٩٥ في المئة وتم استبعاد كل قوى المعارضة الاخرى من التمثيل النيابي بما في ذلك الاخوان المسلمين الذين يتفق جميع المراقبين على تواجدهم القوي في الشارع المصري بدليل حصولهم على ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب الذي سبق هذه الانتخابات.

وفي عام ٢٠٠٤، أضيف عنصر جديد إلى معادلة الانفجار المحتوم للغضب المصري وهوتحديد ملامح مشروع التوريث لكي يخلف جمال مبارك ابن الرئيس حسني مبارك والده في الرئاسة لتصبح انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ التي تعدد فيها المرشحون من الناحية الشكلية هي بداية العد التنازلي لتولي جمال مبارك السلطة في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١١ .

ولم تكن مشكلة التوريث الوحيدة هي انتقال السلطة من الاب إلى الابن في نظام جمهوري بل أيضا تلك الكيمياء المفقودة بين جمال مبارك والشعب المصري الذي ظل ينظر إليه على أنه مجرد شاب ولد وفي فمه ملعقة من ذهب ولا يعرف شيئا عن حقيقة حياة ومعاناة المصريين.

وقد فشلت كل الجهود التي بذلها جمال مبارك والبطانة التي اشرفت على مشروع التوريث للتقرب من المصريين عن طريق زياراته المتعددة للقرى الفقيرة والاحياء العشوائية في القاهرة. والغريب أن علاء مبارك الابن الاكبر للرئيس كان يتمتع بقبول ملحوظ لدى المصريين، على عكس شقيقه، دون أن يبذل جهدا. وربما يرجع ذلك الى حرصه على الابتعاد عن الاضواء وعدم السعي للعب اى دور على الساحة السياسية المصرية .

باختصار، لم يتقبل المصريون جمال مبارك كرئيس محتمل لهم.. ورغم ذلك أصر ابن الرئيس على استفزاز الشعب من خلال تواجده

في المشهد السياسي تارة بحجة منصبه كأمين للجنة السياسات بالحزب الحاكم وتارة أخرى من خلال نفوذه القوي الذي كان يتحكم في اختيار الوزراء والمحافظين وتحديد التوجهات السياسية والاقتصادية للبلاد بشكل جعل الكثيرين يؤكدون خلال السنوات الاخيرة أنه أصبح الحاكم الفعلي للدولة المصرية.

وبينما كان الجهاز الامني الرهيب للنظام المصري يركز جهوده على مطاردة المعارضين السياسيين واعتقال المنتمين للتيارات الدينية وفي مقدمتها الاخوان المسلمين، كان هناك حراك غير ملحوظ ولم تعطه أجهزة أمن النظام حقه من الاهتمام.

هذا التيار هوأولئك الشباب الذين ارتبطوا بالعالم الرحب من خلال شبكة الانترنت ومواقع الفيس بوك واليوتيوب. هؤلاء الشباب كانت ملامحهم مختلفة عن النماذج التقليدية التي يتوجس منها النظام. فغالبيتهم العظمى تعلموا في المدارس والجامعات الخاصة وينتمون لأسر وعائلات ميسورة على عكس الشبان الفقراء والمتطرفين دينيا وسكان المناطق العشوائية الذين ركزت أجهزة أمن النظام أنظارها عليهم باعتبارهم مصدر الخطر القادم فيما وصفوه بثورة الجياع المفاجئة.

وقد اثبتت التطورات ان ثورة مصر في ٢٥ يناير لم تكن ثورة للجياع بل كانت ثورة الشعب المصرى كله بقيادة نخبة متميزة من الشباب .

كان اهتمام هذه النوعية الجديدة من الشباب يدور حول الحرية والعدالة والكرامة وليس مجرد المطالبة برغيف خبز أوفرصة عمل أوشقة..

وقد أدرك هذا الجيل من شباب مصر أن الحرية والديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الانسان هي القيم التي يمكن من خلالها حل كافة مشكلات المجتمع المصري مثل الفقر والبطالة والفساد والاستبداد.

لذلك لم يكن من الغريب أن يتفجر غضب هؤلاء الشباب تجاه جريمة قتل الشاب خالد سعيد بالاسكندرية يوم ١٢ سبتمبر عام ٢٠١٠ على أيدي اثنين من أفراد الأمن اعتديا عليه بالضرب حتى الموت لانه رفض امتهان كرامته.

وتزايد غضب هؤلاء الشبان بعد أن حاولت السلطات تبرئة القاتلين من خلال الادعاء بأن خالد سعيد قد توفى باسفكسيا الخنق نتيجة ابتلاعه «لفافة بانجو» كان يحاول إخفاءها عند رجال الأمن!!

ورأت مجموعة من هؤلاء الشباب أن أفضل وسيلة للتعبير عن آرائهم ضد هذه الجريمة هي إنشاء صفحة على «الفيس بوك» بعنوان «كلنا خالد سعيد.»

ومن خلال هذه الصفحة، جاءت الدعوة لتنظيم مظاهرة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وهويوم عيد الشرطة، للتعبير عن احتجاجهم على انتهاكات حقوق الانسان في مصر بالاضافة إلى عدد من المطالب الاخرى لخصوها في ثلاث كلمات هي الحرية والعدالة والكرامة.

وباعتراف الشاب وائل غنيم، الذى اتضح بعد ذلك أنه هوالذي انشأ هذه الصفحة، فإن هدفهم من مظاهرة يوم ٢٥ يناير لم يكن أبدا هوالقيام بثورة.. وكانت أقصى طموحاتهم أن يستجيب الف أوالفين من الشباب لدعوتهم.

ولكن المفاجأة أن هذه الدعوة أدت إلى ثورة كبرى في مصر لم يتوقعها أحد.. ثورة وصفها بعض المراقبين الاجانب بأنها أكبر ثورة من نوعها في تاريخ البشرية حيث شارك فيها ملايين المصريين وتمكنوا بطريقة سلمية تماما من الاطاحة بواحد من أعتى الانظمة في المنطقة العربية وربما على مستوى العالم أجمع.. وسقط خلال هذه الثورة عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ شهيد بالاضافة إلى حوالي خمسة آلاف مصاب تعرضوا للرصاص الحي والمطاط وقنابل الغاز والضرب بالهراوات وكان ذلك

من ابرز العوامل التى ادت الى سقوط نظام حسني مبارك الذي ظل يحكم مصر قرابة الثلاثين عاما وكان يعتزم أن يستمر في الحكم سواء من خلال الرئيس مبارك نفسه الذي اعلن أنه سيظل في السلطة حتى أخر نفس أومن خلال ابنه جمال ومشروع التوريث الذي كان يجرى الاستعداد على قدم وساق لتنفيذه في اللحظة المناسبة.

وخلال الفترة من ٢٥ يناير، وهويوم بدء مظاهرة ميدان التحرير، وحتى ١١ فبراير، وهويوم اعلان تنحي محمد حسني مبارك عن الرئاسة، جرت أحداث ووقائع ربما يتطلب تحليلها وفهمها وحل ألغازها وطلاسمها عشرات السنين.

ولكن السؤال الذي سيطر على الجميع بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك هوكيف حدث ذلك؟

الحقيقة أن الاجابة على هذا السؤال ربما تكمن على جانب النظام المصري أكثر منها عند شباب المتظاهرين والثوار.

وبمعنى أخر، فإن المسؤولين في نظام الرئيس حسني مبارك ارتكبوا أخطاء فادحة في التعامل مع هذه الازمة وبدلا من السيطرة عليها وتحجيمها حولوها إلى ما يشبه كرة الثلج التي تكبر وتتضخم بين لحظة وأخرى.

وخلال اجتماع عمر سليمان، الذي عينه الرئيس حسني مبارك نائبا له في محاولة لاحتواء غضب الشعب، مع رؤساء تحرير الصحف المصرية، قال سليمان الذي شغل منصب مدير المخابرات المصرية قرابة العشرين عامل أنهم رصدوا حركة شباب الفيس بوك قبل عام كامل من دعوتهم للتظاهر في ميدان التحرير وكان تقديرهم أن أعداد المشاركين في هذه المظاهرة لن تتجاوز مائة ألف شخص . ولجأ المسئولون فى نظام مبارك الى القاء اللوم على عناصر خارجية فى تحريك الشارع المصرى ضد مبارك وكان رد شباب ميدان التحرير هوتوجيه سؤال لنائب الرئيس حول ما كان يفعله طوال اكثر من عشرين

علما فى منصب مدير المخابرات اذا كانت مصر مخترقة بهذا الشكل ؟!.

وقبل أيام من موعد مظاهرة التحرير، أرسل حبيب العادلي وزير الداخلية تقريرا إلى رئاسةالجمهورية يؤكد أن حركة شباب الفيس بوك بما في ذلك مظاهرتهم التي لن يتجاوز عدد المشاركين فيها مائة ألف شخص ستكون بكل تأكيد تحت السيطرة.

هذا الخطأ المروع في التقدير كان المسمار الاول في نعش نظام الرئيس حسني مبارك بينما كان المسمار الاخير هوسوء إدارة الازمة الذي تجلى بوضوح خلال ١٨ يوما من الصراع بين المتظاهرين والنظام. وكان الخطأ الاكبر هوالاعتماد على وحشية الامن لارهاب المتظاهرين ودفعهم إلى الهروب ولكن هذه الوحشية أدت إلى تعاطف الملايين من أبناء الشعب المصري معهم وامتدت مساحة التأييد والتعاطف من أسوان إلى الاسكندرية ومن السويس وبورسعيد والاسماعيلية إلى مرسى مطروح والوادي الجديد.

وكان هناك خطأ فادح أخر أطلق عليه المراقبون اسم «فارق التوقيت» بين مطالب الثوار واستجابة النظام لها. وكان النظام يستجيب دائما في وقت متأخر بعد أن يكون سقف المطالب قد ارتفع إلى مستويات أعلى بلغت ذروتها بالاصرار على سقوط النظام ورحيل الرئيس.

ويؤكد الكثيرون من المراقبين أنه لوكان الرئيس مبارك قد أعلن في أول خطاب له بعد الازمة تفويض صلاحياته لنائبه وإلغاء قانون الطوارىء وتعديل الدستور وحل مجلس الشعب والشورى لكان من الممكن أن يعبر النظام هذه الازمة بسلام.

والدليل على ذلك أن الكثيرين تعاطفوا مع خطاب مبارك الثاني الذي أكد فيه أنه لن يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة القادمة وأنه سيعيش ويموت على أرض مصر. ولكن هذا التعاطف مع الرئيس سرعان ما تحول إلى غضب جارف بعد أن هاجمت جحافل البلطجية الذين استأجرهم رجال الاعمال بالتنسيق مع قيادات الحزب الوطني الحاكم المتظاهرين

باستخدام الجياد والجمال والبغال في ميدان التحرير واندفع رجال الامن المتنكرين في ملابس مدنية للاعتداء عليهم بوحشية ووصلت الامور إلى درجة استخدام زجاجات المولوتوف الحارقة لانهاء الازمة بأي ثمن.

وكان هذا هوأبشع سلوك يمكن أن يقدم عليه نظام حتى ضد معارضيه بعد أن استخدم الامن الرصاص الحي الذي تم إطلاقه على رؤوس وصدور المتظاهرين الشباب.

وبعد فشل كل أساليب الارهاب والترويع التي استخدمتها أجهزة الامن بكل قسوة ووحشية كان قرار النظام هواللجوء إلى القوات المسلحة للسيطرة على الموقف خاصة بعد أن لاحت في الافق بوادر مؤامرة شيطانية لم تعرف أبعادها بعد تم خلالها فتح أبواب السجون للمجرمين وإحراق أقسام الشرطة وانسحاب كل أفراد الامن من مواقعهم واختفائهم من الشوارع.

وقد كانت القوات المسلحة المصرية على مستوى ثقة الشعب فيها، فأعلنت منذ اللحظات الاولى لتواجدها في الشارع أن مهمتها هي حماية الشعب المصري وأنها أبدا لن تعتدي على أي مواطن بل ستحمي مصر وستضرب بيد من حديد على كل من يريد بها سوءا.

هكذا، استقبل المصريون، وفي مقدمتهم الثوار والمتظاهرون قواتهم المسلحة بالورود واحترموا تعليماتها وتعاونوا معها وارتفع في كل المظاهرات شعار «الجيش والشعب ايد واحدة» جنبا إلى جنب مع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام.»

وفي مساء الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ ، ألقى الرئيس مبارك خطابا أخيرا أعلن فيه تفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان ولكن كان من الواضح أن الوقت قد فات وأن عمر سليمان قد فقد الكثير من التأييد الشعبي الذي حظي به قبل أيام عند تعيينه نائبا للرئيس نتيجة حرصه الشديد على ابداء كل مظاهر الولاء الكامل لمبارك رغم ادراكه انه اصبح هوالهدف الاساسي لمظاهرات الغضب.

وفي اليوم التالي، الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١، استمرت المظاهرات المليونية في جميع أنحاء مصر وأشارت بعض التقديرات إلى أن عدد المشاركين فيها بلغ حوالي ١٤ مليون مصري وتوجه الألوف إلى قصر العروبة قصر الرئيس حسني مبارك وأسرته في مصر الجديدة بينما تردد هتاف واحد في كل أرجاء مصر يقول.. الشعب يريد إسقاط الرئيس.. وظهر عمر سليمان نائب الرئيس على شاشة التلفزيون المصري مساء الجمعة ١١ فبراير ليعلن بكلمات محدودة أن الرئيس حسني مبارك تخلى عن الرئاسة..

ومن قصر العروبة.. إلى شرم الشيخ، انتقل حسني مبارك مع قرينته سوزان وولديه جمال وعلاء لتبدأ مرحلة جديدة أهم ملامحها وجود رئيس مصري سابق على قيد الحياة.. وليواجه شعب مصر أخطر اختبار في تاريخه بعد أن أصبح لأول مرة مسئولا عن اختياره وصاحب القرار الأول والأخير في تقرير مصيره ومستقبله.

وكان موقف مختلف دول العالم ، بما فيها اصدقاء مبارك ، من الثورة المصرية هوالتأييد والتشجيع خاصة بعد نجاحها فى اسقاط النظام . ووصف المسئولون والمراقبون فى كل مكان ثورة مصر التى استمرت ١٨ يوما بانها ام الثورات فى تاريخ الانسانية لانها كانت شعبية تماما وكانت سلمية والاهم من كل ذلك انها كانت بلا قيادة ملهمة كاريزمية ورغم ذلك استطاعت ان تجعل مبارك هوأخر الفراعنة المصريين .

نعم .. فخلال ١٨ يوما استغرقتها الثورة المصرية .. تغيرت ملامح مصر والمنطقة العربية وربما العالم بأسره .. ومهما كانت طبيعة التطورات التى ستحدث خلال المرحلة القادمة ، فان الذى لاشك فيه ان الاوضاع لا يمكن ان تعود ابدا الى ما كانت عليه قبل ٢٥ يناير لسبب بسيط هوان التاريخ لا يمكن ان يعود الى الوراء اويكرر نفسه الا اذا حدث ذلك بطريقة مأساوية ..

حسين عبد الواحد

بدايات الثورة

أنا لست بطلا .. أنا كنت وراء الكمبيوتر فقط .. أنا مناضل الكمبيوتر .. الأبطال الحقيقيون هم الذين نزلوا واستشهدوا فى شوارع مصر .

وائل غنيم

بدايات الثورة

هناك ما يشبه الإجماع على الدور الحيوي والحاسم الذي لعبته شبكة الانترنت ومواقع الفيس بوك ويوتيوب وتويتر ليس فقط في إشعال جذوة نيران الثورة المصرية بل وأيضا تنظيم وقائع وأحداث الثورة بهذا الشكل الدقيق والمذهل الذي أثار انبهار العالم.

ودون أي مبالغة، يمكن التأكيد على حقيقة أنه بدون شبكة الانترنت ما كان يمكن لثورة الشباب المصري أن تنجح، على الاقل بهذا الشكل المذهل.

والإنترنت، نظام ووسيلة اتصال بين أجهزة الكمبيوتر حول العالم ببروتوكول موحد هوبروتوكول إنترنت. تربط الإنترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات الأعمال وتتباين في نطاقها ما بين المحلي والعالمي وتتصل بتقنيات مختلفة كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنيا وإداريا، إذ تدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزيا ولا تعتمد أي منها في تشغيلها على الأخريات.

وتحمل الإنترنت اليوم قدرا عظيما من البيانات والخدمات، ربما كان أكثرها شيوعا اليوم صفحات النصوص الفائقة المنشورة على الوب، كما أنها تحمل خدمات وتطبيقات أخرى مثل البريد وخدمات التخاطب الفوري، وبروتوكولات نقل الملفات والاتصال الصوتي وغيرها.

ومثل الطفرات في وسائل الاتصال عبر التاريخ أضحت للإنترنت اليوم آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في جميع بقاع العالم.

أما موقع (فيس بوك) Facebook فهو موقع ويب للتواصل الاجتماعي يمكن الدخول إليه مجاناً وتديره شركة «فيس بوك» محدودة المسئولية كملكية خاصة لها. فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم. كذلك، يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم، وأيضًا تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم.

وقد قام مارك زوكربيرج (مواليد ١٤ مايو ١٩٨٤) وهو رجل أعمال ومبرمج أميركي اشتهر بتأسيس الفيس بوك بالاشتراك مع كل من داستين موسكوفيتز وكريس هيوز اللذين تخصصا في دراسة علوم الحاسب وكانا رفيقي زوكربيرج في سكن الجامعة عندما كان طالبًا في جامعة هارفارد. كانت عضوية الموقع مقتصرة في بداية الأمر على طلبة جامعة هارفارد، ولكنها امتدت بعد ذلك لتشمل الكليات الأخرى في مدينة بوسطن وجامعة آيفي ليج وجامعة ستانفورد. ثم اتسعت دائرة الموقع لتشمل أي طالب جامعي، ثم طلبة المدارس الثانوية، وأخيرًا أي شخص يبلغ من العمر ١٣ عامًا فأكثر. ويضم الموقع حاليًا أكثر من ٣٥٠ مليون مستخدم على مستوى العالم.

وقد أثير الكثير من الجدل حول موقع الفيس بوك على مدار الأعوام القليلة الماضية. فقد تم حظر استخدام الموقع في العديد من الدول خلال فترات متفاوتة، كما حدث في سوريا وإيران. كما تم حظر استخدام الموقع في العديد من جهات العمل لإثناء الموظفين عن إهدار أوقاتهم في استخدام تلك الخدمة.

أما يوتيوب YouTube فهو موقع ويب معروف متخصص بمشاركة الفيديو، يسمح للمستخدمين برفع ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو بشكل مجاني.

تأسس في فبراير سنة ٢٠٠٥ بواسطة ثلاثة موظفين سابقين في شركة باي بال هم تشاد هيرلي وستيف تشين وجاود كريم، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية يستخدم تقنية الأدوبي فلاش لعرض المقاطع المتحركة. محتوى الموقع يتنوع بين مقاطع الأفلام، والتلفزيون، ومقاطع الموسيقى، والفيديو المنتج من قبل الهواة.

واختارت مجلة «تايم» الأمريكية موقع يوتيوب على الإنترنت رجل عام ٢٠٠٦ لدوره في إعطاء الفرصة لزواره في إنتاج المواد التي يعرضونها في الموقع.

وقد بدأ استخدام الانترنت في مصر عام ١٩٩٢ حين تم تمديد بنيه تحتية بين الجامعات المصرية و«بت نت» الفرنسية إلى جانب استخدام اتصالات الانترنت واقتصر الأمر على جهتين فقط هما الجامعات المصرية ومركز المعلومات

وفى عام ١٩٩٤ بدء دخول الانترنت الوزارات المصرية والهيئات الحكومية والمحافظات وتخصصت شبكة الجامعات في إمداد الجامعات والمعاهد. وفى ١٩٩٧ تم التصريح لمزودي الخدمة بتزويد الخدمة للموطنين وفى نفس العام تواجدت بالسوق المصري ١٦ شركة مختصة بتزويد النت للمواطنين من خلال المصرية للاتصالات إلى أن وصل عدد شركات مزودي الانترنت إلى ٦٨ شركة.

وفى عام ٢٠٠٢ بدأت الحكومة في تبنى مشروع الانترنت المجاني وهو عبارة عن مشروع تبنته وزارة الاتصالات بعقد شراكة مع شركات تزويد الخدمة لتقديم خدمة الاتصال بالانترنت بسعر المكالمة العادية مع اقتسام تلك القيمة بنسبة ٣٠٪ للمصرية للاتصالات و ٧٠٪ لشركات تزويد الخدمة

وفى عام ٢٠٠٤ أطلقت الحكومة مبادرة الانترنت فائق السرعة ADSL ودخلت ٧ شركات في هذه المبادرة.

وصل عدد مستخدمي الانترنت في مصر إلى ٨,٦٢٠,٠٠٠ مشترك لتصبح من أوائل الدول العربية استخداما للانترنت.

وبلغ عدد شركات تزويد خدمة الانترنت إلى ٢٢٠ شركة.

ويبدوان السلطة المصرية قد أدركت التأثير الضخم الذى تلعبه شبكة الانترنت، ولكن بعد فوات الأوان حين قررت وقف هذه الخدمة في بداية مظاهرات ٢٥ يناير التي أطاحت في النهاية بالنظام.

وقد كانت حادثة الشاب السكندري خالد سعيد هي الشرارة التي أشعلت هذه الثورة عبر شبكة الانترنت في البداية. وملخص هذا الحادث أن اثنين من رجال الشرطة المصرية قاما في إحدى ليالي الصيف الماضي، بانتزاع شاب يدعى خالد محمد سعيد من مقهى للانترنت في الإسكندرية وانهالوا عليه ضربًا حتى توفي متأثرًا من الإصابات، مما أدى إلى انفجار غضب المصريين وجمعيات حقوق الإنسان ضد الشرطة المصرية، التي كانت تمتلك سمعة سيئة بتعاملها الوحشي مع المواطنين، وبخاصة المعارضين السياسيين.

وخلال أيام من الحادث، قام شخص مجهول بإنشاء صفحة على الموقع الإلكتروني فيس بوك تحمل عنوان «كلنا خالد سعيد»، وأخذ في نشر صور لجثة خالد (٢٨ عاما) المشوهة ومقارنتها بصور قديمة له يظهر فيها مبتسمًا وهادئا، وهي الصفحة التي اجتذبت أكثر من ١٣٠ ألف عضوخلال أيامها الأولى، والتي استمرت في النمولتصل، قبل أحداث الثورة، إلى أكثر من ٤٧٣ ألف شخص ساخط على الحكومة المصرية، وكانت الصفحة أحد مصادر حماستهم للنزول إلى الشوارع، اقتداءً بما حدث في تونس، التي تمكن مواطنوها من خلع الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

ويؤكد شباب الثورة المصرية أن هناك العديد من العوامل التي مهدت للثورة المصرية، كان أولها الوفاة الوحشية لخالد سعيد، الذي

يشبه المواطن التونسي محمد بو عزيزي الذي قام بإشعال النار في نفسه اعتراضًا على إهانة الشرطة له، فكان شرارة لبدء الاحتجاجات في تونس، ويقول منسق مشروع «أوبن نت» الحقوقي جيليان يورك، إن موقع فيس بوك كان وسيطا مثاليًا، تجمّع المصريون من خلاله خلف قضية واحدة وهي ممارسات الشرطة الوحشية ضد المواطنين المصريين، مؤكدًا أن الفترة السابقة للحادث قد شهدت وجود العديد من الكتابات ولقطات الفيديو لانتهاكات الشرطة المصرية حقوق الإنسان، لكنها لم تشهد هذا الاتحاد من قبل الجميع للتنديد بها.

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي الوسيلة المثلى للاتصال بين المواطنين ودعاة حقوق الإنسان، ولاسيما في ظل قانون الطوارئ الذي تم فرضه بشكل دائم طوال فترة حكم الرئيس حسني مبارك، وهذا القانون يعطي السلطات الحق في اعتقال أي شخص دون توجيه تهمة واضحة إليه، كما كانت شبكة الإنترنت وسيلة تعبئة الشباب المناهضين للحكومة، وبخاصة في ظل تضاؤل الدور الذي تلعبه المعارضة المصرية الواقعة بالكامل تقريبًا تحت سيطرة النظام الحاكم، وهوالأمر الذي يفسر القرارات المفاجئة للحكومة المصرية بإيقاف شبكة الإنترنت بالكامل بعد تفجر الاعتراضات.

وكان المحرك الرئيسي في قضية خالد سعيد هوتشابهه الشديد مع غالبية المصريين، والذين شعروا بالصدمة من صورته حيًا وميتًا وأن ما حدث له قد يتكرر معهم في أحد الأيام. ورغم سمعة الأمن المصري السيئة في انتهاك حقوق الإنسان إلا أن وفاة خالد سعيد كانت أمرًا استثنائيًا، لأنه كان شابًا عاديًا لا ينتمي لأي تيار سياسي، ولم يرتكب خطأ يستحق عليه ما حدث له، وبالتالي فقد صار رمزًا ترتكز فيه كل تصورات الشباب المصري عن الظلم.

ويصل عدد مستخدمي موقع فيس بوك في مصر إلى أكثر من ثمانية ملايين شخص، وهوالرقم الأعلى بين كل الدول في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي ساعد حركة ٦ أبريل المعارضة في اجتذاب ما يزيد عن ٧٠ ألف شخص للحركة عام ٢٠٠٨، وتوعيتهم بما حدث خلال الإضراب الذي شهدته الكثير من المدن، وعلى رأسها مدينة المحلة الكبرى الصناعية، وكذلك تم استخدام مواقع أخرى مثل تويتر ويوتيوب لعرض لقطات فيديو تفضح ممارسات السلطة المصرية، ومعظمها مقاطع قام بعض الهواة بالتقاطها عبر هواتفهم المحمولة.

وعندما تم عرض مقطع الفيديو المنسوب لخالد سعيد، والذي يظهر إتجار رجال الشرطة في المخدرات، حمل شعارًا يناهض ما أسماه الشباب بـ «بلطجة الشرطة»، ليشاهد الفيديو ما يزيد عن ٥٠ ألف شخص، ويتم نسج العديد من أغاني الراب والعروض الموسيقية حول قصة الشاب المقتول الذي حرك المصريين، ومع الضغط المستمر ومسيرات الاحتجاج الصامت حول القضية أعلنت الشرطة المصرية عن اعتقال رجلين من رجالها واتهامهما في مقتل خالد سعيد، وهي القضية التي لم يتم الحكم فيها حتى الآن.

في هذه المرحلة، برز دور شخص مجهول اتضح بعد ذلك أنه يدعى (وائل سعيد عباس غنيم) مواليد ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ القاهرة وهو ناشط مصري عبر الإنترنت ومهندس كمبيوتر يشغل منصب المدير الإقليمي في شركة جوجل لتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتقد كثيرون أنه أبرز مفجري ثورة ٢٥ يناير التي اندلعت بمصر في ٢٥ من يناير عام ٢٠١١ وأطلق عليه لقب «قائد ثورة الشباب» لدوره الكبير في اندلاعها. ولكنه سمى نفسه -في تصريح صحفي- «مناضل كيبورد»، في تواضع أمام من قدموا أرواحهم في هذه الثورة، وأولئك الذين يصلون الليل بالنهار في ميدان التحرير وسط العاصمة القاهرة حتى لا تخبوجذوة الثورة. اعتقلته السلطات المصرية بعد يومين من اندلاع الثورة، وحشرته في مبنى مباحث أمن الدولة مغمض العينين لمدة ١٢ يوما، لكنه قال بعد الإفراج عنه يوم ٧ فبراير «أنا لست بطلا، أنا

كنت وراء الكمبيوتر فقط أنا مناضل الكيبورد، الأبطال هم الذين نزلوا واستشهدوا في شوارع مصر».

ولد وائل غنيم في القاهرة عام ١٩٨٠ وحصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر من كلية الهندسة بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٤ , كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بامتياز من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٧ .

وفي عام ٢٠١٠ قام وائل غنيم بتأسيس صفحة (كلنا خالد سعيد) في موقع الفيس بوك تضامناً مع الشاب المصري خالد سعيد الذي تعرّض للتعذيب حتى الموت على أيدي رجال الشرطة في الإسكندرية ودعا من خلال تلك الصفحة إلى مظاهرات الغضب في ٢٠١١/١/٢٥ .

وانضم إلى هذه الصفحة مئات الآلاف من النشطاء، وكانت هذه المجموعة -التي لم يكشف عن أن مؤسسها وهو غنيم إلا بعد اندلاع الثورة- من المجموعات الداعية إلى ثورة ٢٥ يناير.

وكان وائل غنيم يقوم بدور قيادي في الخفاء حتى إنه لما عاد إلى مصر من الإمارات العربية المتحدة حيث يعمل طلب من رؤسائه في العمل إجازة لظروف عائلية، وحاول الأمن المصري لعدة شهور الوصول إليه وكشف هويته لكنه لم يفلح في ذلك.

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ يناير عام ٢٠١١ اندلعت الثورة الشعبية وفي مساء يوم الخميس ٢٧ يناير تم خطف وائل غنيم واعتقاله ليلاً من قبل أشخاص يرتدون زياً مدنياً وأخذوه إلى مباحث أمن الدولة. وظلت أسرته تبحث عنه دون أن تدري أين هو. ولم تعترف السلطات بأنها قامت باعتقاله رغم الجهود التي بذلتها أسرته إضافة إلى شركة جوجل، ثم بدا أن النظام لم يقو على مقاومة الضغوط الشعبية الشبابية في هذا الشأن فخرج رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق ليعد بسرعة الإفراج عنه. وحتى يثبت مصداقية الحكومة في فتح باب الحريات وعدم القبض على

من يعبر عن رأيه. وفعلاً تم الإفراج عنه يوم الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١ م بعد أن قضى ١٢ يوماً في السجن وهو معصوب العينين.

ولدى خروجه من السجن أدلى بتصريح قال فيه: «أولاً أعزّي كل المصريين في الشهداء. وأنا أعتذر لهم وأقول لهم لم يكن أحد بيننا يكسّر. نحن كلنا كنا في مظاهرات سلمية وكان شعارنا (لا تكسّر). أريد أن أقول أيضاً أرجوكم لا تجعلوا مني بطلاً أنا مجرد شخص كان نائماً اثني عشر يوماً والأبطال الحقيقيون هم الموجودون في الشارع وأتمنى أن تلقوا الضوء عليهم. أنا الحمد لله بخير وإن شاء الله سنغيّر بلدنا, وكلنا بيد واحدة لتنظيف بلدنا».

ظهر وائل غنيم على قناة دريم المصرية بعد خروجه من السجن للتحدث عن اعتقاله وعن أهدافه من المظاهرات, وأشار إلى أن حبه لمصر وشعوره بالأسف للحال التي هي عليها هو ما دفعه إلى المطالبة عبر مجموعة (كلنا خالد سعيد) على الفيس بوك للخروج يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ . نافياً أن تكون هناك أجندات خارجية أو إقليمية أو حتى وجود من يوجه هؤلاء الشبان من الخارج قائلاً «إن أجندتنا الوحيدة هي حب مصر».

ولدى ذكر الشهداء الذين سقطوا خلال المواجهات وعرض صورهم انهار وائل غنيم وأجهش بالبكاء مما أثار مشاعر ملايين العرب والمصريين. واعتذر وائل لأمهات الشهداء قائلاً وهو يبكي «أريد أن أقول لكل أم ولكل أب فقد ابنه.. أنا آسف لكن هذه ليست غلطتنا.. والله العظيم ليست غلطتنا.. هذه غلطة كل واحد كان ماسكاً بالسلطة ومتشبثاً بها... عايز أمشي». وانسحب من البرنامج وهو يبكي.

وقد حركت دموع وائل غنيم الملايين حتى إنها قلبت موقف البعض السياسي حيث تحولوا من موقف المؤيد لبقاء مبارك إلى موقف المعارض.

وانضم في نفس الليلة إلى صفحته على فيس بوك مئات الآلاف وأعلنوا دعمهم لثورة الشباب المصري, فيما التحق حوالي ٢٠٠ ألف شخص

بصفحة جديدة على الموقع الاجتماعي حملت عنوان «أفوض وائل غنيم للتحدث باسم ثوار مصر.»

وفي اليوم التالي لخروجه من السجن -وهويوم الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١ - لقي استقبال الأبطال في ميدان التحرير بوسط القاهرة الذي أصبح رمزاً للثورة الشعبية، وقال للمتظاهرين الذين صفقوا له بحرارة «لست بطلا، بل أنتم الأبطال، فأنتم الذين بقيتم هنا في الميدان».

وأكد وائل غنيم أنه لا يريد التحدث إلى وسائل الإعلام الأجنبية، لكنه أدلى بتصريح لشبكة (سي إن إن) الأمريكية قال فيه أنه «مستعد للموت» من أجل التغيير في مصر. وتم اختياره في صباح هذا اليوم ناطقاً باسم شباب التحرير.

أيـــام الغضب

كانت أهم ملامح جمعة الغضب هى افلات الامور من يد النظام خاصة فى محافظتى السويس والاسكندرية وخروج المتظاهرين بمئات الالوف فى جميع محافظات مصر ولدرجة دعت الى نزول الجيش للشوارع وفرض حظر التجول بعد استشهاد عدد كبير من المتظاهرين بلغ حوالى مائة شخص بالاضافة لآلاف الجرحى والمعتقلين .

أيام الغضب

كان اتفاق شباب الثورة على دعوة الشعب المصري عبر المواقع الاجتماعية على الانترنت كالفيس بوك وتويتر ويوتيوب إلى إعلان يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ الذي يوافق الاحتفالات الرسمية بعيد الشرطة بأنه يوم غضب للشعب المصري متأثرين بالثورة التونسية الشعبية فلبى آلاف المحتجين الدعوة وخرجت المظاهرات السلمية في مختلف أرجاء مصر.

وانضم لهذه المظاهرات الكثير من المثقفين والصحفيين وربات البيوت. وحاولت الشرطة المصرية منع هذه المظاهرات بشتى السبل مثل القتل والضرب والاعتقال ولكن دون جدوى.

ولجأت قوات الأمن المركزي لفض اعتصام آلاف المصريين بالقوة في ميدان التحرير بوسط القاهرة عند منتصف الليل.

وقد ثار الأهالي على الأمن .. بينما قام المتظاهرون بعمل كردون لحماية جنود الأمن المركزي من الجماهير الغاضبة.

وشملت المظاهرات بالإضافة إلى القاهرة العاصمة مدن دمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والاسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا.

وردد المتظاهرون هتافات مثل «تونس هي الحل» و«يسقط يسقط حسني مبارك» و«الشعب يريد إسقاط النظام» كما قامت وزارة

الاتصالات بقطع خدمة الهواتف المحمولة فى ميدان التحرير فى صباح هذا اليوم وتم إعادة تشغيل الخدمة ليلاً.

وبلغت حصيلة اليوم الأول ثلاثة قتلى من المتظاهرين إضافة إلى جندي من الشرطة وعشرات المصابين ومئات المعتقلين.

وفي اليوم الثاني ٢٦ يناير قامت آلاف من قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بكثافة بُعيد منتصف الليلة على نحو عشرة آلاف متظاهر بميدان التحرير حسب التقديرات الحكومية، وفرقتهم وطاردتهم عبر الشوارع الفرعية.

وتصاعدت الاحتجاجات بمحافظة السويس على وجه الخصوص وأخذت في بعض المناطق تأخذ شكل حرب شوارع تحت تنظيم الشيخ مناضل حافظ سلامة قائد القوات الشعبية للمقاومة في حرب أكتوبر. ومع الساعة التاسعة نجح المتظاهرون في الاحتشاد مرة أخرى في قلب القاهرة.

كما قامت السلطات المصرية بحجب موقعي فيس بوك وتويتر وكرد على ذلك تم إختراق مواقع وزارة الداخلية المصرية والحزب الوطني الديمقراطي والموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية وتعطيلها.

ووصل عدد الضحايا في اليوم الثاني من المظاهرات إلى ٧ قتلى مع استمرار تجاهل الحكومة المصرية وجميع القنوات التلفزيونية ووسائل الاعلام المصرية الحكومية للأحداث.

وفي صباح اليوم الثالث بدأت عدة مظاهرات في والإسماعيلية مدينتي طنوانطلقت تعزيزات أمنية إلى محافظة الإسماعيلية وبدأت تظاهرات أمام «مجمع المحاكم» في مدينة طنطا وبلغ عدد المتظاهرين فيها حوالي ٥,٠٠٠ شخص. وقد اقتحم متظاهرون في صباح اليوم نفسه بوابات وزارة الخارجية المصرية، وأضرموا النار في عجلات السيارات في الشوارع. كما تابعت المظاهرات والاحتجاجات الظهور في عدة مدن أخرى بما في ذلك السويس وشبين الكوم وغيرها.

وبنهاية اليوم الثالث قامت الحكومة المصرية بقطع شبكات الانترنت عن مصر.

وبدأت بعض التعليقات الرسمية في الاعلام الحكومي عن المظاهرات وإن كانت تتسم بالتهجم والاستنكار ورفض موقف المتظاهرين.

ودعت القوى الشعبية إلى «جمعة الغضب» بعد الخروج من المساجد ودعت الأقباط للتجمع في الكنائس ثم الخروج في وقت واحد.

واليوم الرابع: ٢٨ يناير ٢٠١١ وفي حدود الساعة الواحدة صباحا بدأت موجة من الاعتقالات الواسعة لعشرات من النشطاء السياسين في صفوف جماعة الأخوان المسلمين بصورة غير مسبوقة. وفي صباح هذا اليوم أصدرت وزارة الاتصالات أمرا بوقف خدمة الإنترنت والرسائل القصيرة (sms) والإتصال عبر الهواتف المحمولة فى جميع أنحاء الجمهورية المصرية.

وبدأت بعد أداء صلاة الجمعة تظاهرات شعبية واسعة في عدد من المدن المصرية, فخرج مئات الآلاف في أغلب المدن المصرية كالقاهرةوالإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور والشرقية وبورسعيد ومحافظة شمال سيناء.

وأطلق الأمن في القاهرة القنابل المسيلة للدموع واعترض رجال الأمن المتظاهرين في محاولة لمنعهم من الوصول إلى ميدان التحرير، كما أطلقت القوات الأمنية الرصاص المطاطي على المتظاهرين قرب الأزهر، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرين وقاموا باعتقال بعضهم. إلا أن جموع المتظاهرين واصلت تظاهرها وحاول المتظاهرون التوجه إلى القصر الرئاسي، وهم يهتفون بسقوط الرئيس المصري. كما امتدت المظاهرات إلى مناطق أخرى في البلاد كمدينة نصر شرقي القاهرة. ومع عصر هذا اليوم كان المتظاهرون قد نجحوا في السيطرة على مدينتي الإسكندرية والسويس، فقد تم إحراق جميع مراكز الشرطة

في الإسكندرية واضطرت قوات الأمن في أخر الأمر إلى الانسحاب من المدينة بعد الفشل في قمع المتظاهرين، أما في السويس فقد سيطر المتظاهرون على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المسيلة للدموع ضد رجال الأمن بينما شاعت أنباء عن سيطرة المتظاهرين على المدينة وطرد قوات الأمن منها. وتم حرق المقر الرئيسي للحزب الوطني الحاكم الواقع في مدينة القاهرة كما دمرت مقرات الحزب في عدة مدن بما في ذلك كوم أمبو ودمياط وقام المتظاهرون فضلاً عن ذلك بإتلاف جميع صور الرئيس حسني مبارك في مسقط رأسه شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

وفي حدود الخامسة بعد الظهر بدأت قوات الجيش بالظهور في ميادين القاهرة، وفي الخامسة والنصف أعلنت وكالة رويترز أن الحاكم العسكري يُعلن عن حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس لكن بالرغم من ذلك، تحدت جموع المتظاهرين حظر التجول. وأعلنت شبكة (سي إن إن) عن خطاب سيصدر عن الرئيس حسني مبارك بخصوص المظاهرات، لكن ثبت بعد ذلك أن هذا الخبر غير صحيح.

في نهاية اليوم نزلت مدرعات الجيش المصري إلى شوارع المدن لمساندة قوات الشرطة التي لم تعد قادرة على تحمل الضغوطات وحدها. وبدأت حالات من النهب والسلب تقول الحكومة انها من المتظاهرين لكنها في واقع الامر كانت من البلطجية والمساجين الذين حررتهم وزارة الداخلية من أقسام الشرطة والسجون العامة لترويع المواطنين وحث المتظاهرين على التراجع.

ووصلت هذه الخطوة إلى درجة مروعة من الخطورة خاصة بعد انسحاب الشرطة من الشوارع. وقد وقف المتظاهرون بالمرصاد لمحاولة سرقة المتحف المصري واستنجدوا بقوات الجيش لانقاذ المتحف. كما تجاهل المتظاهرون حظر التجول واستمرت التظاهرات طوال الليل.

وكانت أهم ملامح جمعة الغضب هي إفلات الأمور من يد الحكومة

المصرية خاصة محافظتي السويس والإسكندرية وخروج المظاهرات من جميع محافظات الجمهورية بأعداد تقدر بمئات الآلاف وتدمير كثير من مقرات الحزب الوطني وأقسام الشرطة في جميع أنحاء مصر ونزول الجيش محاولاً فرض الأمن على الشارع المصري ومن ثم فرض حظر التجول بالاضافة إلى مقتل عدد غير معلوم من المتظاهرين بأعداد بلغت في بعض التقديرات مائة قتيل واعتقال الآلاف.

كما انهارت البورصة المصرية مع خسائر بلغت ٧٢ مليار جنيه. وقامت سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية بدهس العشرات من المتظاهرين وخلفت على الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى ووقعت الحادثة في شارع القصر العيني بجوار السفارتين الأمريكية والبريطانية وهناك تساؤلات عن طريقة تصوير الواقعة وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة تابعة للسفارة الأمريكية وهو ما حاول الدبلوماسيون الامريكيون نفيه بشدة.

كما تعرضت جموع الحاشدين للدهس بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خلف الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

وفي اليوم الخامس ٢٩ يناير أذاع التلفزيون المصري خطابا للرئيس حسني مبارك وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية وقام بحل الحكومة مع وعد بتشكيل حكومة أفضل وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وترك مزيد من الفرص للحريات. وكانت ردة فعل المتظاهرين والمعارضة هي رفض البيان الرئاسي بل أعلنت الجمعية الوطنية للتغير أنها لن ترضى بأقل من رحيل الرئيس المصري.

ومع بداية النهار بدأت حالة من الهدوء ولكن مع تطور الوقت بدأت أعداد المتظاهرين في التزايد في كافة أنحاء مصر. ومع منتصف النهار بلغت أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير حوالي ٥٠,٠٠٠ متظاهر وظهرت بعض الصور لجنود من الجيش يرفعون العلم المصري مع المتظاهرين.

كما تم تشغيل خدمة الهواتف المحمولة فقط مع استمرار وقف رسائل المحمول والانترنت فى جميع انحاء الجمهورية.

واستمر العنف في سيناء ووصل إلى ذروته بتفجير مبنى مباحث أمن الدولة في رفح المصرية. وأعلن التليفزيون المصري تمديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصرًا إلى الثامنة صباحًا.

وتم اقتحام سجن أبوزعبل شديد التحصين وحدث إطلاق نار مكثف وبدأ انتشار شائعات عن تصفية المعتقلين السياسيين

وأعلن التلفزيون المصري قبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني.

كما تصدى الجيش المصري لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي المصري. وحدثت محاولات لأقتحام وزارة الداخلية وقام الجيش المصري بالفصل بين المتظاهرين ورجال الشرطة وسقط ثلاثة قتلى من المتظاهرين على الأقل.

وانتشرت عصابات في كافة أحياء القاهرة تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية لما يحدث بل وصلت الأمور لدرجة الأختفاء التام للشرطة مع إطلاق سراح كافة المحتجزين بداخل اقسام الشرطة وانتشار دعوات عبر رسائل المحمول للمتظاهرين للعودة لحماية بيوتهم. وتلا ذلك خطاب للسيد اسماعيل عثمان المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة قال فيه إن الجيش سيقف ليتصدى لجميع عصابات النهب التي انتشرت ورجا المتظاهرين الالتزام بحظر التجول.

واستمرت التظاهرات في بعض المناطق في مصر أهمها ميدان التحرير رفضا لتعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرارا للدعوة لتنحي الرئيس المصري ثم تلاها حديث لمحمد البرادعي يعلن احترامه للجيش ولعمر سليمان ويؤكد رفضه لأستمرار النظام وعسكرة مؤسسة الرئاسة.

ودفع الجيش المصري بالمزيد من التعزيزات في مواجهة أعمال السلب والنهب المنتشرة على نطاق واسع في كثير من مناطق القاهرة والاسكندرية والسويس. وأفادت الأنباء بأن الجيش ألقى القبض على عدد من الخارجين على القانون بينما شرع سكان الأحياء في تشكيل لجان شعبية وفرض أطواق أمنية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم بعد بدء سريان حظر التجول الجديد في القاهرة والسويس والإسكندرية.

وسادت حالة من التوتر الأمني والتمرد عددا من السجون المصرية خاصة في ليمان طرة وأبوزعبل والقطا. وتحدث مراسلوقناة الجزيرة عن إطلاق نار وسقوط قتلى وجرحى في هذه السجون. وذكرت مصادر أمنية لرويترز أن ثمانية من نزلاء سجن أبوزعبل قتلوا برصاص قوات الأمن وأن ١٢٣ آخرين اصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن. وقد قالت مصادر أمنية إن نحوألف شخص فروا من أماكن الاحتجاز في أقسام شرطة مصرية اقتحمها محتجون ونهبوها وأحرقوا أغلبها.

واقتحمت قوات الأمن سجن القطا بدلتا مصر وسقط عشرات القتلى. كما حدث تمرد بسجن أبوزعبل الذي يضم سجناء سياسيين, وأشارت بعض المصادر إلى إطلاق نار على المعتقلين.

وكانت محصلة اليوم الخامس للغضب هي انتشار عصابات في كافة أنحاء مصر تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية بل ومع ادعاءات بأن المحرض الأساسي للسرقة هم رجال الشرطة.

وقام الرئيس حسني مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة. واستمر تدمير كثير من مقرات الحزب الوطني وأقسام الشرطة في جميع انحاء مصر.

كما استمر قطع شبكات الأنترنت في مصر بالاضافة إلى رفض المتظاهرين تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرار الأحتجاجات.

وكان من أهم ملامح هذا اليوم تحرك جيش مصر لسد الفراغ الامني.

وبلغت جملة الوفيات حتى ذلك اليوم ١٠٢ قتيل, فيما بلغ عدد الجرحى ١٥٠٠ مدني و ١٠٠٠ شرطي, ومن بين القتلى البطران رئيس مباحث سجن الفيوم اللواء محمد وعدد من مساعديه.

وفي اليوم السادس ٣٠ يناير حلقت طائرة من طائرتان تابعتان للقوات الجوية المصرية من نوع إف-١٦ فايتنج فالكون في سماء القاهرة خلال ساعات حظر التجول.

وتحدى آلاف المتظاهرين قرار حظر التجول واستمروا في التظاهر مطالبين برحيل الرئيس حسني مبارك رغم دفع الجيش المصري بمزيد من التعزيزات الى مختلف المدن المصرية للسيطرة على الأوضاع الأمنية التي تشهد حالة انفلات شبه كامل. وكان الأهالي قد شكلوا مجموعات لحراسة ممتلكاتهم حاملين العصي والسكاكين كما أقاموا نقاط تفتيش بعد انتشار عمليات النهب والسلب في عدد من الأحياء وسط غياب تام لقوات الشرطة فيما تكتفي قوات الجيش بحراسة المنشآت الحيوية.

وحدث تمرد في سجن وادى النطرون على الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية على بعد مئة كلم شمال العاصمة المصرية.وفر عدد السجناء الهاربين بعدة الاف قاموا بتمرد وتمكنوا جميعا من الفرار بعد أن استولوا على أسلحة رجال الأمن. ويضم هذا السجن عددا كبيرا من الاسلاميين المحتجزين فيه منذ سنوات اضافة إلى بعض السجناء الجنائيين وأفادت بعض التقارير الاعلامية أن أحد الفارين من السجون المصرية قد وصل إلى منزله في غزه, وقد قتل ثمانية سجناء وفر عدد كبير اخر إثر تمرد في أبوزعبل، أحد السجون الكبيرة في شرق القاهرة. كما فر عدد آخر من سجن الفيوم مساء السبت اثر تمرد مماثل قتل خلاله ضابط شرطة. كما تمكن العديد من السجناء من الفرار في السجون الصغيرة في عدة محافظات مصرية.

وعاود الالاف من المصريين الاحتشاد في ميدان التحرير وسط القاهرة في فترة ما قبل الظهر، مواصلين احتجاجاتهم ضد نظام الرئيس مبارك

الا ان عدد المتظاهرين في الميدان لم يتجاوز بضعة الاف وهو اقل بكثير من اعداد المتظاهرين في الايام السابقة. وتم تفسير ذلك بأن الوقت ما زال مبكرا وان الكثير من المصريين يشعرون بالخوف ولزموا منازلهم بعد حصول احداث شغب وسلب ونهب. كما تحدى المتظاهرون حظرا للتجول تم تمديده من الثالثة ظهرا وحتى الثامنة صباحا وواصلوا بقاءهم في الميدان للمطالبة برحيل نظام الرئيس مبارك.

ونقل التلفزيون المصري عن مبارك طلبه من الحكومة التي كلف بتشكيلها أحمد شفيق اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز الحريات الديمقراطية وفتح باب النقاش والتباحث مع قوى المعارضة. وقال المعارض المصري محمد البرادعي الذي انضم إلى حشود المحتجين في ميدان التحرير وسط القاهرة «نحن بدأنا عهدا جديدا ولا يمكن للثورة ان تتراجع».وخاطب المحتشدين قائلا «لقد استرددتم حقوقكم وما بدأناه لايمكن ان يعود الى الوراء». وأضاف « لنا مطلب أساسي ... رحيل النظام».

ودعت المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم «احتجاجات مليونية». ودفع الجيش المصري بتعزيزات إضافية إلى القاهرة في الوقت الذي حلقت فيه طائرت حربية مقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين في ميدان التحرير وسط القاهرة.

وقامت السلطات المصرية بسحب تراخيص قناة الجزيرة فى ظهر ذلك اليوم. وبحلول عصره قامت شركة نايل سات بإيقاف بث قناة الجزيرة ,الا ان قناة الجزيرة اعلنت عن تردد جديد تبث عليه.

وكانت نتيجة اليوم السادس هي استمرار المظاهرات في ميدان التحرير في تحد لحظر التجول وقبض القوات المسلحة على ٣١١٣ خارجا على القانون وتقديمهم للمحكمة العسكرية

وتشكيل لجان شعبية لحماية الأحياء والمدن في مصر وهروب السجناء من معظم سجون مصر وبينهم السجناء السياسيين. وكان من أبرز

الهاربين قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

وفي اليوم السابع ٣١ يناير، استمرت المظاهرات العارمة في أنحاء مصر واحتل عشرات الالاف من المتظاهرين ميدان التحرير بوسط القاهرة استعدادا لاداء صلاة الغائب على أرواح قتلى الاحتجاجات. وكان المتظاهرون قد تحدوا حظر التجوال الذي تم تمديده من الثالثة ظهرا وحتى الثامنة صباحا وواصلوا بقاءهم في الميدان للمطالبة برحيل نظام حسني مبارك. من جانبها استأنفت قوات الأمن والشرطة الانتشار من جديد في بعض المدن الرئيسية بعد اختفائها طيلة الايام السابقة، كما شددت وحدات الجيش اجراءات التفتيش حول العاصمة المصرية،وعززت انتشارها لحماية المرافق الحيوية، ومن بينها محطات المياه والكهرباء. واعتقلت قوات الجيش نحو ٥٠ شخصا حاولوا اقتحام المتحف المصري في ميدان التحرير لنهبه وتعهد الجيش المصري في وقت سابق بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

ودعا المحتجون «لمسيرة مليونية» يوم الثلاثاء الموافق الاول من فبراير ٢٠١١ لمطالبة الرئيس مبارك بالتنحي فيما ذكرت وسائل الأعلام الرسمية إن السلطات أوقفت حركة القطارات في البلاد كما دعا متظاهرون إلى مسيرة لقصر الرئاسة في مصر الجديدة يوم الجمعة الموافق الرابع من فبراير ٢٠١١ .

في اليوم الثامن ١ فبراير خرج عشرات الالاف من المتظاهرين الى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق «تظاهرة مليونية» لاجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل وغص ميدان التحرير بالمحتجين، بينما اعلن منظموالتظاهرة ان عددهم تجاوز المليون متظاهر. وتعتبر تظاهرات الثلاثاء الاكبر منذ انطلاق حركة الاحتجاج في ٢٥ يناير. قدر عدد المتظاهرين في القاهرة باكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من وكالة رويترز ومليون من قبل الجزيرة. قالت وكالة أسوشيتد برس إن تظاهرة هذا اليوم تبدوافضل تنظيما من سابقاتها حيث

يقوم متطوعون بالتفتيش عن مندسين من جانب الحكومة قد يحاولون استثارة العنف. تم تقدير العدد الإجمالي لمتظاهري هذا اليوم بحوالي ثمانية ملايين شخص في القاهرة وسائر أنحاء مصر، مطالبين بتنحي الرئيس حسني مبارك ونظامه عن الحكم. وكانت السلطات المصرية قد اغلقت كل الطرق المؤدية الى القاهرة من المحافظات المجاورة، كما اوقفت كل خدمات السكك الحديدية والأوتوبيسات لمنع المتظاهرين من التوجه الى العاصمة وفي حين خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك - قدرت بالآلاف - في مناطق أخرى من العاصمة ولاسيما حي المهندسين وأمام مبنى التلفزيون, أذاعت بعض مصادر الاعلام تسريبات غير مؤكدة بان النيابة العسكرية قامت بالقاء القبض على وزير الدخلية السابق حبيب العادلي إلا أن بعض الأوساط الصحفية المستقلة أضافت انه لم يظهر فى الصورة منذ ٢٨ يناير المعروف بجمعة الغضب

وفى صباح هذا اليوم أعلنت جوجل عن عمل أرقام هواتف لتسمح للمصريين ببث رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الانترنت .

وما إن انتهي خطاب الرئيس مبارك، الذي أعلن فيه عدم ترشحه لولاية جديدة، حتي قام كل المعتصمين في ميداني التحرير بالقاهرة والشهداء بالأسكندرية بالأضافة إلي المتظاهرين بكل المحافظات برفض خطابه والهتاف بسقوطه.

وفي اليوم التاسع من المظاهرات الموافق ٢ فبراير حدث هجوم على المتظاهرين من قبل البلطجية الذين يمتطون الخيول والجمال

في بداية اليوم ترددت هتافات في العديد من المدن المصرية ترفض خطاب مبارك وتطالب برحيله ومحاكمته وتلا ذلك بلطجية حاولوا تفريق المظاهرات المناوئة لمبارك في الاسكندرية وبورسعيد باطلاق الرصاص على المتظاهرين وقد تدخل الجيش لصدهم بإطلاق النار في الهواء, وقامت العديد من المظاهرات التى تؤيد خطاب الرئيس فى عدد كبير من المدن المصرية كما تم عودة خدمة الانترنت فى جميع

أنحاء مصر بعد توقف دام ٥ ايام, وأعلن التلفزيون المصرى عن اعتقال أجانب بحوزتهم أسلحة فى العريش, كما صدر قرار باستمرار تعليق عمل البورصة المصرية حتى يوم الخميس وقال رئيس مجلس الشعب فتحي سرور ان الدستور يحتاج إلى شهرين ونصف لتعديله, واكد محمد البرادعي إن طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة, ودعت القوى المعارضة إلى مواصلة التظاهر، مؤكدة إنها لن تتفاوض مع السلطة ما لم يغادر الرئيس مبارك سدة الحكم, وتم تقصير فترة سريان نظام حظر التجول ليبدأ من الخامسة مساء الى السابعة صباحا, وقال الجيش المصري للمتظاهرين «إن رسالتهم وصلت ... ونحن ساهرون على تأمين الوطن» وعليهم العودة الى حياتهم العادية

إندلعت الاشتباكات نهار الأربعاء حين حاول أنصار الرئيس مبارك دخول ميدان التحرير في وسط العاصمة بالقوة في محاولة منهم لإخراج الآلاف من المحتجين الذين يعتصمون هناك منذ أيام داعين إلى تنحي الرئيس. وقد تراشق الطرفان بالحجارة في معارك كر وفر استمرت ساعات. وبحسب روايات شهود العيان رمى مؤيدو مبارك في وقت لاحق بقنابل حارقة وقطع من الاسمنت على المعتصمين في ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين كما رفعت لافتات مناونة لأبرز وجوه المعارضة محمد البرادعي الذي شارك في التظاهرات المطالبة برحيل مبارك ووصل عدد الشهداء الى ٣٠٠ قتيل بحسب ارقام نقلتها الامم المتحدة منذ اندلاع المظاهرات واتهم المتظاهرون رجال شرطة بلباس مدني باقتحام الميدان والاعتداء على المتحجين على حكم مبارك، وعرض بعض المتظاهرين هويات شرطة سقطت من المقتحمين الذين تم القبض على عدد كبير منهم .

في بداية الاشتباكات حاول بعض المؤيدين لمبارك اقتحام الميدان على ظهور الخيل والجمال اوعلى عربات تجرها الخيول وهم يلوحون

بالسياط والعصي. وسرعان ما تحولت بعض الشاحنات إلى حواجز بين المتراشقين بالحجارة، ومع استمرار سقوط الضحايا تحول ميدان التحرير إلى موقع لعلاج الجرحى.وبعد بدء سريان حظر التجول استمر اعتصام المحتجين في الميدان وبدأ بعضهم في إزالة آثار المصادمات

كما احتشد عدة آلاف في ميدان مصطفى محمود في القاهرة للتعبير عن تأييدهم لمبارك, وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين، في ميدان مصطفى محمود بمنطقة المهندسين وتبادل المحتجون رسائل على تويتر بانه تم جمع أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الوطني للاحتشاد في ميدان مصطفى محمود وبالقرب من ميدان التحرير، وأن رجال أعمال تابعين للحزب الحاكم جندوا بلطجية للاشتباك مع المحتجين مقابل ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد,كما شوهد بعض المتظاهرين يتقاضون مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى.»

وأكد أحد المتظاهرين أن هناك تجمعات أخرى مؤيدة لمبارك في أحياء أخرى مثل شبرا والعباسية ومدينة نصر .وأمام مبنى التلفزيون الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد عن ميدان التحرير حيث يحتشد معارضو الرئيس المصري تجمع نحو ٥٠٠ شخص وقد رفعوا لافتات كتب عليها «نعم لمبارك من أجل الاستقرار، نعم لرئيس السلم والسلام» و»لن نكون عراقا أخر» و»اللي بيحب مصر ما يفرقش مصر.»

في هذا الخضم حث عمر سليمان نائب الرئيس جميع المتظاهرين على العودة إلى منازلهم والتقيد بحظر التجول من أجل استعادة الهدوء قائلا ان الحوار مع القوى السياسية مرهون بانتهاء الاحتجاجات في الشوارع.ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن سليمان قوله: «إن المشاركين في هذه التظاهرات قد وصلوا برسالتهم بالفعل سواء من تظاهر منهم مطالبا بالاصلاح بشتى جوانبه اومن خرج معبرا عن تأييده لرئيس الجمهورية وما جاء بكلمته لأبناء الشعب».وقال نائب الرئيس أن الحوار مع القوى السياسية الذي «يضطلع به بناء على تكليف الرئيس

يتطلب الامتناع عن التظاهرات وعودة الشارع المصري للحياة الطبيعية بما يتيح الأجواء المواتية لاستمرار الحوار ونجاحه

في اليوم العاشر الموافق ٣ فبراير قالت مصادر وزارة الصحة المصرية ان ثلاثة أشخاص قتلوا وأكثر من ١٥٠٠ جرحوا يوم الأربعاء الذي شهد اشتباكات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين للرئيس مبارك في وسط القاهرة. وأصدر النائب العام عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان السابق أحمد المغربي وجاء في القرار تجميد حسابات المصارف لهؤلاء، كما شمل القرار عددًا أخر من المسؤولين.

في لقاء مع قناة ابه بي سي الأمريكية قال حسني مبارك أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم. وفي حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال أنه لا يريد لدول لا يتجاوز تاريخها ٢٠٠ عام التدخل في شئون مصر الدولة العريقة وقال إن هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد وعندما سألته مراسلة قناة العربية عن سبب تحرش بعض المتظاهرين من المؤيدين لمبارك بالصحفيين واخذ الكاميرات منهم رفض الإجابة وقال لها هذا لن يحدث مرة أخرى.

في حوار لنائب الرئيس عمر سليمان مع التلفزيون المصري أكد أن الرئيس مبارك لا يريد الترشح للانتخابات ولا ابنه جمال كما كان يدعى البعض، وأضاف انه أيضا لا يريد الترشح للانتخابات الرئاسية حتى يبطل أقوال القائلين أن الرئيس مبارك عينه ليتولى من بعده الرئاسة ويكون عونا له ليحميه بعد تركه الحكم. وقال سليمان انه عرض على جميع المعارضين عمل اجتماع مع الحكومة الجديدة منهم من وافق. وقال إن مصر لن تقبل تدخلا أجنبيا في شؤونها الداخلية، مستغربا تلك المواقف من دول كانت تعتبر «صديقة» في إشارة على ما يبدو إلى الولايات المتحدة.

واذاعت قناة الحياة الفضائية المصرية وثائق من موقع ويكليكس تفيد بأن قطر تستخدم قناة الجزيرة لإشعال الفتنة بين المصريين، وقالت أن الموقع نشر أن وزير الخارجية القطري قال في حديث مع نظيره الاسرائيلي أنه سوف يعطي أمرا لقناة الجزيرة الفضائية بنشر الفتن بين المصريين, ولكن قناة الجزيرة نفت ذلك من خلال موقعها الالكتروني

وجاء اليوم الحادي عشر الموافق ٤ فبراير ليجمع كل أطياف الشعب معا وادى الشبان المسلمون الصلاة في ميدان التحرير بينما قام الشبان المسيحيون بحمايتهم من البلطجية

أطلق المتظاهرون على هذا اليوم اسم «جمعة الرحيل»،وأيضًا «يوم الحقيقة»،وهواليوم الحادي عشر للثورة الشعبية المصرية، وأعلنت قوى المعارضة في مصر هذا اليوم كيوم لزحف الجماهير لإسقاط الرئيس مبارك.

في المقابل دعا المؤيدون لنظام مبارك إلى مظاهرات في نفس اليوم وأطلقوا عليها «جمعة الإستقرار» أو «جمعة الوفاء».

ومنعت السلطات المصرية وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد من السفر خارج البلاد . وقال رشيد إنه ليس لديه علم بهذا الأمر، وأنه الآن خارج البلاد حيث يوجد في .

من جهة اخرى التزمت حكومة أحمد شفيق بوعدها بعدم التعرض للمظاهرات ووقف تحركات الحزب الوطني الديمقراطي واختفاء البلطجة والعنف.

في صباح ذلك اليوم تعرضت قناة الجزيرة لاختراق وقرصنة لموقعها «الجزيرة نت» واخترق القراصنة نظام الإعلانات في موقع الجزيرة نت, وقاموا بنشر إعلان مسيئ يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر»، وربطوه بمواد مزعومة وزعت قبل أيام بالقاهرة ونسبت لتسريبات ويكيليكس زورا، ليعطوا انطباعا بأن الجزيرة تساهم في خطة واسعة في سياق

ما يحدث في مصر، وهوما نفته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلا، وقد بدأت محاولة الاختراق تحديدا من الساعة السابعة إلا ربعا وحتى التاسعة صباحا بتوقيت الدوحة, وفي اليوم نفسه تمكن فنيوالجزيرة من إفشال محاولتي اختراق قويتين، إحداهما كان مصدرها من مصر والثانية كانت من ألمانيا كما قالت الجزيرة، وكان الهدف المشترك بينهما هودخول قواعد بيانات الموقع واستبدال بيانات خاطئة منها, وجاء هذا الاختراق في سياق محاولة تشويه تغطية شبكة الجزيرة لمجمل الأحداث العربية وخاصة في تونس ومصر ونشرها وثائق مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل.

احتشد أكثر من مليون متظاهر فى ميدان التحرير فى جمعة الرحيل. وفى حديث خاص لأحمد شفيق لقناة العربية استبعد تفويض الرئيس حسني مبارك سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقال إن «بقاء مبارك رئيسا مصدر أمان للبلد». وأضاف شفيق «نحتاج الرئيس لأسباب تشريعية»، وأن «مبارك خدم البلاد لمدة ٣٠ سنة وهولا يحتاج البقاء لعدة أشهر إضافية حتى موعد انتخابات الرئاسة القادمة في أواخر ٢٠٠١», وشدد على أن «مبارك لم يرتكب أخطاء في حق الشعب المصري», وأكد أن «الحكومة تقدم ضمانات للمتظاهرين بعدم ملاحقتهم أمنيا», وأوضح أن «الحكومة تجري نقاشا مع قوى مختلفة من المحتجين، وأننا نقترب من نقاط الاتفاق مع قوى الاحتجاج». وقال إن «عدد المتظاهرين اليوم الجمعة جاء أقل من أيام سابقة، وإن اختلاف الأفكار بينهم اليوم أكبر» , وأن «الحكومة الحالية تضم رجل أعمال واحدا بشكل استثنائي، وأن وجوده ضروري لفترة مؤقتة وهووزير التموين أوالتضامن الاجتماعى وأعلن أن «التغيير الشامل للحكومة أمر غير منطقي» , وتعهد رئيس الوزراء بالتحقيق في مواجهات ميدان التحرير يوم الأربعاء السابق.

وفي اليوم الثاني عشرالموافق٥ فبراير استشهد الصحفي المصري احمد محمد محمود بخيت متأثرا باصابته أثناء تظاهرات يوم ٢٩ يناير

وهو صحفي يعمل بجريدة الاهرام وتم وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع ٣ من قياداته تحت الإقامة الجبرية واعتقل الأمن المصري مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة عبد الفتاح فايد , كما تم إقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطني «الحزب الحاكم في مصر «... وتعيين بدراوي أميناً للحزب .

وتقرر اعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة بعد توقف دام ٩ أيام كما حدث تفجير يستهدف أنبوب الغاز بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم ... وقررت إسرائيل وقف واردتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي. وتوقع مسؤول أردني توقف إمدادات الغاز من مصر لمدة أسبوع تقريبا بعد الانفجار الذي استهدف خط الأنابيب الرابط بين البلدين جنوب العريش, وأضاف ذات المصدر أن الأردن سيولد مزيداً من الطاقة باستخدام زيت الوقود والسولار على إثر هذا الحادث, وينقسم الأنبوب إلى فرعين ينقل أحدهما الغاز إلى الأردن والثاني إلى إسرائيل, وكان مصدر أمني في شمال سيناء أكد أن الهجوم على خط أنابيب الغاز المصري جنوب العريش نفذته عناصر أجنبية، واستهدف فرعاً للخط يزود الأردن بالغاز وليس إسرائيل. وتمكن الجيش المصري بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن الانفجار دون حدوث أي خسائر بشرية، إضافة إلى إغلاق المصدر الرئيس لتدفق الغاز,وقال مصدر إن وحدتين تعملان بالغاز الطبيعي في محطة الكهرباء في شمال سيناء توقفتا. وفى هذا اليوم ، بدأ الحديث عن ثروة الرئيس مبارك وأسرته . وقدر خبراء اقتصاديون ثروة عائلة الرئيس مبارك بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس انجلوس، فضلاً عن امتلاكها مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر ,وقالت صحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير عن ثروة عائلة مبارك، «إنه وبعد ثلاثين عاماً في موقع الرئاسة وأكثر من ٦٠ عاماً في الخدمة العسكرية، كان للرئيس مبارك صلاحيات واسعة فيما

يتعلق بعقود الاستثمار التي تدر على البلاد أرباحاً بملايين الجنيهات المصرية». وأضافت أن «معظم هذه الأموال كانت ترسل إلى خارج مصر، وتودع في حسابات بنكية سرية، ويتم استثمارها لاحقاً في شراء بيوت وفنادق راقية». ووفقاً لتقرير إخباري نشر في صحيفة عربية، لم تفصح «الجارديان» عن جنسيتها، «فإن لمبارك أملاكاً في مانهاتن وبيفيرلي هيلز بالولايات المتحدة , ووصفت الصحيفة جمال وعلاء مبارك، ابنا الرئيس ، بأنهما من أصحاب المليارات. واظهرت وقفة احتجاجية خارج منزل فاخر يملكه جمال مبارك في وسط لندن، شهية العائلة تجاه امتلاك الأماكن الغربية الأثرية القديمة. وظهرت تقارير حول محاولة اغتيال عمر سليمان ولكن مصدراً أمنيا نفي ذلك بينما اكد فرانك ويزنر السفير الامريكي الاسبق في القاهرة , ومبعوث أوباما إلى مصر أن «مبارك يجب أن يبقى في السلطة لتوجيه التغييرات.

كان اليوم الثالث عشر الموافق٦ فبراير هو أول أيام أسبوع الصمود, وأعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية مجدي راضي أن جلسة الحوار التي عقدت بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلي المعارضة والشخصيات الهامة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد. والتقى نائب الرئيس عمر سليمان بمجموعات من قوى المعارضة بينها ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد, ورفض سليمان مطلب المعارضة بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس , كما طلب بعض الشباب من سليمان اثناء الاجتماع الافراج عن زميلهم وائل غنيم, وحدث ذلك بالفعل مساء يوم ٧ فبراير وهو اليوم التالى

كما تمسكت جماعة الاخوان المسلمين بمطالبها وفي مقدمتها رحيل الرئيس مبارك.

وفي محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها, وهو ما قد يعني تهميش المظاهرات, استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجي, في حين حاول الجيش المصري فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذي يحتشد فيه المتظاهرون وكان ذلك أول اختبار حقيقي لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات, أما القيادي في حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان فقال إن طلب رئيس الوزراء أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي إلى أنحاء البلاد الأخرى هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة الاحتجاجات. وقد أدى آلاف من المتظاهرين صلاتي الظهر والعصر في الميدان، ثم أقيمت صلاة الغائب على شهداء الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير , وفي وقت لاحق، أقام المسيحيون قداساً شهده آلاف المسلمين. وردد المتظاهرون الشعارات التي غدت مألوفة، والتي تطالب بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك عن الحكم,وبذلك نفذ المتظاهرون ما سمّوه يوم الشهيد في أسبوع الصمود، في وقت استمر فيه توافد المتظاهرين إلى ميدان التحرير,كما تواصلت الاحتجاجات في مدينة الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية. وتجمع المتظاهرون الذين زاد عددهم في ساعات المساء عن ربع مليون أمام مسجد القائد إبراهيم، ورددوا شعارات مناهضة للحكومة، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك. وفي المنصورة انطلقت مظاهرة ضخمة قُدّر عدد المشاركين فيها بنحوربع مليون أيضا, كما نشرت على مواقع الإنترنت صور لاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة في منطقة المنصورة وقعت يوم الثالث من فبراير,كما شهدت مدن المحلة الكبرى والزقازيق وطنطا وبني سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل مبارك، رغم محاولات منع وتخويف من قبل مجموعات مرتبطة بالحزب الوطني الحاكم, كما صنع المتظاهرون دروع بشرية لحماية ميدان التحرير .

وقال أحمد ماهر المنسق العام لحركة «٦ أبريل» التي كانت من بين أبرز الأطراف التي دعت إلى الاحتجاجات للجزيرة نت إن الشباب المشاركين في التظاهر يجمعون على عدم الثقة في النظام، مؤكدا أن الأمر أكبر من مجرد احتجاجات, وأضاف «نحن نتحدث عن تغيير حقيقي للنظام بالكامل ودستور جديد.. نتحدث عن مجلس رئاسي يضم مدنيين وعسكريين.. نتحدث عن حكومة إنقاذ وطني لتسيير الأعمال».

كما شدد المنسق العام لحركة كفاية عبد الحليم قنديل على أن الهدف هو إسقاط مبارك, معتبرا أن أي حوار في هذا الوقت لا يخدم الانتفاضة الشعبية ,وقال للجزيرة إن الأمر تحول إلى ثورة شعبية حقيقية يجب ألا تكون موضع حوار أوتفاوض، مشيرا إلى تغير موقف الإخوان المسلمين بالدخول في حوار مع الحكومة. وذكر أن جماعة الإخوان لم تهيئ للثورة وإنما ساعدتها، وأن «الجماعة أخطأت في توقيت الحوار» , كما اعتبر أن قوة الجيش الموجودة حاليا تملك تنحية مبارك, على أن تشكل بعد ذلك حكومة انتقالية.

في ذلك الوقت , تبلورت مطالب شباب الثورة وأهمها :

● رحيل الرئيس , بمعنى التنحي عن السلطة تمهيدا لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه المسؤول الأول ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته .

● حل مجلسي الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التي اجريت مما يجعل بقاءهما غير دستوري ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية في ظل الطعن في شرعية وجودهما.

● تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقا لمواد الدستور الحالي يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد على أن يترأس هذه الجمعية الفقيه

الدستوري الدكتور يحيى الجمل يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور الجديد لإقراره.

- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال تشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.
- تولي الجيش حفظ الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة.
- تولي الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد.
- عزل قيادات الشرطة ومديري الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.
- التحفظ على المسؤولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيدا لتقديمهم لمحاكمة عادلة.
- تجميد اموال المسؤولين السابقين وأسرهم لحين لمعرفة مصادرها.
- الإعداد لأنتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد حال الانتهاء منه بعد اقراره من الشعب في استفتاء عام.

في اليوم الرابع عشر الموافق ٧ فبراير أعلن الجيش المصرى عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الثامنة مساءً الى السادسة صباحاً .

وقامت النيابة المصرية بالتحقيق في مزاعم بمسؤولية وزارة الداخلية عن تفجير كنيسة القديسين, واتهم حبيب العادلي كبار مساعديه بالتسبب في انهيار الشرطة.

واجتمع الرئيس مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي. ومنع المعتصمون الجيش المصري من فتح أهم مجمع حكومي في ميدان

التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية الى هذا الشريان الحيوي في قلب القاهرة ومصرين على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازي مع الحوار الذي اطلق بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين لأحزاب المعارضة. وخرج بعض المعتصمين من ميدان التحرير وأقاموا حاجزين بشريين على طرفي المدخل الخلفي للمجمع الحكومي مانعين الموظفين من الدخول اليه , ووقف عشرات الموظفين وراء أسلاك شائكة للجيش بانتظار تطور الوضع ومعرفة ما اذا كانوا سيتمكنون من دخول المجمع. وتجمع المعتصمون حول الدبابات المنتشرة على مداخل الميدان لمنع عناصر الجيش من أي محاولة محتملة للتقدم داخل الميدان كمقدمة لإخراجهم، اولإزالة العوائق التي وضعوها على كل المداخل لمنع أنصار الرئيس مبارك من التقدم داخله. من جانب آخر، هاجم مجهولون ، مقر قطاع الامن المركزي بحي الاحراش في مدينة رفح المصرية، وأطلقوا باتجاهه قذائف «ار بي جي» مما اسفر عن إصابة ضابط ومواطن بجراح, وذكرت بعض وكالات الأنباء أن الهجوم استمر ساعتين متواصلتين استخدم فيه المهاجمون إضافة إلى قذائف الـ«ار بي جي» أسلحة مختلفة، وهاجموا ثكنات الجنود، فيما تدخل أفراد من قبيلة الارميلات المصرية إلى جانب قوات الأمن. واسفرت الاشتباكات عن إصابة نقيب شرطة مصري أصيب بطلق ناري في إحدى ساقية، كما اصيب شاب بدوي من الاهالي بطلق ناري في صدره. وأعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها, وأكد أن الطعون على الانتخابات البرلمانية بلغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم اعتباراً من الأسبوع التالي إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب. لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية, موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

وفي اليوم الخامس عشر الموافق ٨ فبراير يوم حب مصر شهدت مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد انفلاتا أمنيا غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة تلا ذلك قيام قوات الجيش المصري بالإنتشار في أحياء المدينة ونجحت في السيطرة على الموقف. وفي الإسكندرية احتشد آلاف المصريين قرب مسجد القائد ابراهيم مطالبين برحيل الرئيس مبارك. وقد شهدت المدينة تظاهرات على مدى أربعة أيام كانت جميعها سلمية لكن تخللها اضرام النار بمراكز للشرطة.ورفعت لافتات للتنديد بنظام حكم مبارك كما ابدى كثير من المحتجين امتعاضهم من الموقف الأميركي تجاه النظام المصري حيث اعتبره الكثير أنه متعاطف مع نظام مبارك.

وفي مدينتي المحلة وطنطا بمحافظة الغربية تجمع الآلاف من المتظاهرين الرافضين لإستمرار الرئيس مبارك فى الحكم عقب اداء صلاة العصر وانطلقوا فى مسيرات للمطالبة برحيله فورا. ردد المتظاهرون الهتافات المعادية لمبارك وافراد أسرته.وأكد المحتجون تضامنهم مع المعتصمين فى ميدان التحرير بالعاصمة القاهرة كما قرر عدد منهم المبيت أمام ديوان عام المحافظة حتى رحيل مبارك. وشهدت مدينتا السويس وأسيوط تظاهرات شارك فيها الآلاف.

فى بور سعيد تم حرق مبنى المحافظة ورحبت جموع المتظاهرين المحتشدة في ميدان التحرير بوائل غنيم، الناشط الذي «اختفى» على أيدي قوات الأمن المصرية قبل ١٢ يوما وأطلق سراحه قال غنيم في كلمة وجهها الى الجموع: «لن نتنازل عن مطالبنا في زوال النظام ولن نستسلم.»وفي اشارة إلى المحتجين الذين قتلوا على أيدي الأجهزة الأمنية، قال غنيم: «لست بطلا، إن الابطال هم الذين استشهدوا.» وشهد ميدان التحرير مظاهرة وصلت الى حوالى ثلاثة ملايين متظاهر بالأضافة إلي الإعتصام أمام مجلسى الشعب والشورى, ووزارة الداخلية.

وتم تنظيم إعتصام بعض العاملين بالتليفزيون المصرى وروزاليوسف وبعض الشركات.

وفي اليوم السادس عشر الموافق ٩ فبراير (يوم المطلب) تم نقل مدير أمن الوادي الجديد ومحاكمة معاون مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة علي الأهالي ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.

واستقال وزير الثقافة الجديد جابر عصفور من منصبه «لأسباب صحية» , ثبت بعد ذلك انها سياسية .

وبدأ المعتصمون في تصميم وبناء دورات مياه في الجزيرة الوسطي بميدان التحرير بينما طالبت حركة « صحفيون بلا حقوق « الصحفيين بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين .. وتطهير نقابة الصحفيين من النقيب مكرم محمد أحمد وعناصر نظام مبارك المخلوع شعبياً.

وارتفع عدد القتلى في أحداث الخارجة بالوادي الجديد إلى خمسة بعد وفاة اثنين متأثرين بجراحهم. ودارت مداولات في نقابة الصحفيين لسحب الثقة من النقيب بسبب موقفه من الثورة.

وحاصر آلاف مقر محافظة كفر الشيخ ودمروا مقر القوى العاملة بها بينما تظاهر آلاف العمال في حلوان وكفر الدوار وكفر الزيات ضد الحكومة وأوقف متظاهرون في منفلوط حركة المرور في طريق مصر أسيوط الزراعي واشتعل الموقف في مدينة السويس الباسلة وجرت مظاهرة في ميدان الأربعين تطالب برحيل مبارك،وواصل عمال ١١ شركة الاعتصام هناك بسبب تدهور أوضاعهم المادية.

تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا آخر بسبب ثورة ٢٥ يناير . ونظم المعتصمون وقفة بالشموع في التاسعة مساء بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسيين بالإسكندرية.

وتظاهر عشرات الموظفين أمام الهيئة العامة للتأمين الصحي في شارع الجلاء مطالبين بالتعيين بعد قضاء بعضهم ٢٦ عاما بدون تعيين ومرتباتهم لا تتجاوز ٣٠٠ جنيه شهريا.

وحاصر عشرات من الصحفيين غير المعينين بالأهرام مبنى الأهرام مطالبين بالتعيين الفوري بعد قضائهم أكثر من ١٠ سنوات بدون تعيين.

واضطر رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق الي نقل نشاطه إلى وزارة الطيران خوفا من حصار المتظاهرين الذين احتشدوا حول رئاسة مجلس الوزراء .

وتم تنظيم اعتصام لعشرة آلاف عامل أمام وزارة البترول من شركات مختلفة «بتروتريد» و«بترومنت» و«إيمكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» وذلك للتعبير عن مطالبهم الممتدة على مدار السنوات الماضية وهى تطبيق لائحة إدارية واحدة، وتعيين من مر عليه أكثر من عشر سنوات فى العمل، وتطبيق قواعد السلامة المهنية، وأكد العاملون أنهم مستمرون فى الأعتصام لأنهم لم يتوقعوا عودة سامح فهمى للوزارة بعد كل هذه المشاكل.

واجتمعت لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية للمرة الأولى في مقر دار القضاء العالي.

وقطع موظفوالهلال الأحمر في رمسيس الشارع احتجاجا على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، ومازالويعملون بعقود، واعترض الموظفون على وعود التعيينات, ووصل عددهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص ورفعوا لافتات هاتفين :«معتصمين معتصمين حتى التعيين» ووزع بعض العاملين في مؤسسة الأهرام ملفا في ميدان التحرير عن شباب التحرير بعنوان «٢٥ يناير ٢٠١١ يوم ولدت مصر من جديد» وفي الصفحة الأولى «التحرير.. ميدان الحالمين بوطن جميل» مع صورة مكتوب عليها «يسقط الطاغية.. ارحل يا ظالم»

كما استقال أشرف زكي من رئاسة نقابة الممثلين بعد تعرضه لانتقادات واتهامه بتأييد نظام مبارك .

وظهرت قوات الأمن المركزى لأول مرة منذ اختفائها مساء يوم ٢٨

يناير الماضى لتحيط بالمتظاهرين من عمال النظافة فى شارع السودان دون أن تحتك بهم

وتظاهر موظفو البريد فى العتبة يطالبون بإقالة رئيس الهيئة وتعيين نائبه بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسى فى رمسيس ومُنع خروج أودخول أى شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عينوا فى الهيئة بمعرفة رئيس الهيئة السابق علاء فهمى، وتجمع الموظفون تحت شعار «البريد للبريديين».

وأعلن عمال ورش بولاق اضرابا واحتشدوا على القضبان لمنع مرور القطارات وتم إخلاء مقر مجلس الوزراء والانتقال لمقر أخر مع تواصل الاعتصامات حوله بينما دخل عمال النقل العام في اعتصام مفتوح في جراجات الهيئة تضامنا مع مطالب المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على عدم صرف حوافزهم وقام حوالي ١٠٠٠ من العاملين في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة بالتظاهر أمام مقر الشركة احتجاجا على إصدار رئيس الشركة قرار بلا رقم لتعيين من مضى على وجودهم بالشركة ٦ أشهر.

ورفض الصحفيون والإداريون والعمال في روز اليوسف ما طرحه رئيس مجلس الإدارة من مكافئات وطالبوا برحيل رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير الذي إتهموه بالهروب من المواجهة وترك مكتبه.

وشهد مستشفى كفر الزيات اعتصاما بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين بينما دخل أكثر من ٢٠٠٠ من عمال ورش كوم أبوراضي التابعة للسكة الحديد في إضراب عام تضامنا مع المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم منها التحقيق مع الرئيس السابق للشركة المشرفة على الورش، وهددوا بالانضمام إلى المعتصمين في ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل.

وتظاهر آلاف من عمال النظافة في شارع السودان تضامنا مع مطالب ثورة ٢٥ يناير بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم بينما تظاهر ١٥٠٠ عاملا في شركة بترو ترويد أمام مقر شركتهم للمطالبة بإقالة وزير البترول سامح فهمي.

وبدأ عمال مصنع فحم الكوك إضرابا احتجاجا على تدني أحوالهم. كما انشأ المتظاهرون ١٠ دوارت مياه في ميدان التحرير.

في اليوم السابع عشر الموافق ١٠ فبراير (يوم الإنتظار) حدثت مظاهرات في جامعة أسيوط ضد رئيس الجامعة, كما قام موظفوا الحكومة بالاضطراب وعمل مظاهرات, كما نظم أطباء القصر العيني مظاهرة من أمام هذا المستشفى الكبير.

تجمع المتظاهرون في ميدان التحرير وكان عددهم ٣ ملايين متظاهر تقريباً, وأصدر الجيش المصري بيانه الأول . وقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة في البيان إنه اجتمع اليوم في إطار الالتزام بحماية البلاد والحفاظ على مكتسبات الوطن وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة وقرر الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير وإجراءات لحماية البلاد, ولوحظ أن الرئيس مبارك لم يكن حاضرا في الاجتماع بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وترأس الاجتماع وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي مما يعني حسب المراقبين أن الجيش قد يكون تولى السلطة في البلاد بالفعل, وأعلن الرئيس نقل صلاحياته الى نائب الرئيس حسب الدستور الذي لا يسمح لنائب الرئيس بحل مجلس الشعب أوحل الوزارة أوطلب تعديل الدستور, وطلب مبارك تعديل المواد ١٨٩, ٩٣, ٨٨, ٧٧, ٧٦ من الدستور وإلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانوان الإرهاب, وقال انه سوف يقوم برفع قانون الطوارئ عندما تستقر البلاد , كما ألقى نائب الرئيس عمر سليمان خطابا بعد الرئيس منادياً فيه المتظاهرين بالعودة لديارهم.

كان اليوم الثامن عشر الموافق ١١ فبراير ٢٠١١ هو (جمعة الزحف) أو (جمعة التحدى) أو (جمعه النصر)

فى صباح ذلك اليوم أصدر الجيش بيانه الثاني قائلاً فيه أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ»». وقال البيان إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر»، ودعا الجيش المصري الى «عودة الحياة الطبيعية» في البلاد، محذراً من «المساس بأمن وسلامه الوطن والمواطنين»، وقال بيان الجيش إنه «يتعهد بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح»، وجاء البيان الثاني الذي يصدره الجيش خلال التظاهرات الشعبية في مصر عقب اجتماع صباح الجمعة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والإنتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة. طلب نائب الرئيس من رئيس الوزراء أحمد شفيق تعيين نائب لرئيس الوزراء من الحكماء يتولى شؤون الحوار، وبعد الخطابين اللذين القاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجين تقدر بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهوري. كما حاصر عشرات الآلاف مبنى التلفزيون القريب من ميدان التحرير، والذي تتولى حراسته قوات من الحرس الجمهوري.

كان المتظاهرون في ميدان التحرير ثائرين بعد خطاب مبارك في اليوم السابق الذي رفض ترك فيه السلطة، ووعدوا باختبار قوة جديد معلنين عن تظاهرات ضخمة. هتف المتظاهرون: «يا جيش مصر اختار، الشعب أو النظام»، موجهين حديثهم إلى رجال القوات المسلحة المنتشرين في الميدان. وكان بعضهم يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل

ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، وهو ما يعتبر اهانة كبرى خاصة في المجتمعات العربية. بدأ التجمع هادئاً ولكن الشعارات أصبحت عنيفة مع خطاب مبارك ثم الكلمة التي وجهها نائبه عبر التلفزيون داعياً فيها الشباب إلى العودة لبيوتهم. وصاح المتظاهرون «للقصر رايحين شهداء بالملايين»، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام.

قال وائل غنيم أنه يرحب ببيان الجيش الذي تعهد فيه بضمان الإصلاحات، مؤكداً أن «حركة الشباب لن تتنازل عن أيّ من مطالبها». وحذر من الإعلام الموجه الذي يستهدف الثورة. وقال غنيم إن بيان الجيش جيد ولكننا «نحتاج إلى خطوات محددة وسريعة لأن هناك أزمة ثقة مع كافة مؤسسات الدولة». وطالب بضرورة إيجاد «صلات مباشرة بين قيادات حركة الشباب ولجنة الحكماء والمجلس العسكري». وحث على محاربة المفسدين، وقال إن الملاحقة القضائية استهدفت «وجوهاً محروقة»، وأن مطاردة الفساد يجب أن تستهدف «الكثيرين ممن نهشوا البلاد على مدى ٣٠ عاماً».وذكر غنيم أن بعض وسائل الإعلام نشرت تصريحات له أعلنها قبل خطاب الرئيس مبارك، باعتبار أنها ذكرت عقب الخطاب، وقال إنه ورفاقه «لن يدخلوا حرباً مع وسائل إعلامية تقوم بعمليات توجيه». وفي يوم الخميس، وقبل إلقاء مبارك كلمته، كتب غنيم، الذي أصبح أحد رموز «ثورة ٢٥ يناير» في مصر، على موقع تويتر «mission accomplished» أو«المهمة أنجزت» وذلك بعد الأنباء التي رجحت أن يعلن مبارك تنحيه، الأمر الذي لم يحدث، حيث فوض الرئيس في خطابه الأخير صلاحياته لنائبه، واحتفظ بموقعه رئيساً للبلاد.

وحذر المعارض المصري محمد البرادعي على موقع تويتر من «انفجار» الوضع في مصر، داعياً الجيش الى التدخل «لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار»، بعد رفض مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش ان يتدخل لإنقاذ البلاد

الأن» , ورداً على سؤال لمحطة التلفزيون الأمريكية «سي ان ان»، ندد البرادعي بما اعتبره «تضليلاً» من جانب الرئيس المصري، وقال «ان الناس هنا غاضبون جداً، وخوفي الكبير هوان يتحول الغضب إلى عنف»، متهماً مبارك بتعريض مستقبل بلاده للخطر لأنه «يريد أن يبقى في السلطة» , وذكر البرادعي «انه أمر مثل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، انه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه, وأردف قائلاً إن «سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، انهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب» ,ومن جهة أخرى، اعتبر البرادعي في مقابلة مع صحيفة «فورين بوليسي» الأمريكية ان المرحلة الانتقالية التي كلف بها نائب الرئيس لن تحمل الديمقراطية للبلاد الا «اذا واصلنا الضغط عليهم».

وفي مساء هذا , صدر بيان من رئاسة الجمهورية ألقاه عمر سليمان نائب الرئيس يعلن فيه رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتسليم إدارة شئون البلاد للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية , وبهذا حققت الثورة المصرية اوثورة اللوتس أكبر مطالبها.

وأصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية بيانه الثالث مؤكدا إنه سيحدد لاحقا الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع بعد تنحي مبارك وأكد الجيش المصري أنه ليس بديلا عن السلطة الشرعية المدنية وأن مهمته لا تتجاوز مدة ستة شهور اوحتى موعد اجراء الانتخابات. أن ذلك ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب.

وفي مساء نفس اليوم , شاهدت الحشود حول قصر العروبة حيث توجد اسرة مبارك طائرات تقلع من القصر وترددت انباء عن رحيل مبارك واسرته الي خارج البلاد ولكن رئيس الوزراء احمد شفيق اكد ان مبارك في شرم الشيخ مع اسرته ولم يغادروا البلاد .

وانفجر بركان من الفرح في مصر والعالم العربي بعد تنحي مبارك

واجتاحت المظاهرات والاحتفالات انحاء مصر حتى الصباح واكد الكثيرون من المصريين والعرب انهم لا يصدقون انهم تخلصوا من حكم مبارك الذي جثم على انفاسهم ثلاثون عاما.

بعد سقوط مبارك ونجاح ثورة ٢٥ يناير أوالثورة البيضاء أوثورة اللوتس أوثورة الغضب أوالثورة الشعبية المصرية دخلت مصر مرحلة انتقالية تحت حكم المجلس الاعلى للقوات المسلحة حتى يتم تعين حكومة ورئيس للبلاد جدد.

وفى اليوم الاول بعد تنحى مبارك تقرر تخفيض فترة حظر التجوال لتصبح من منتصف الليل الى الساعة ٦ صباحاً.

أصدر الجيش المصرى بيانه الرابع واعلن فيه انه يلتزم بكافة المعاهدات التي وقعتها مصر , كما ناشد الجيش المصريين التعاون مع الشرطة . وقال : نتطلع لضمان الانتقال السلمي للسلطة في مصر ,كما كلف الجيش الحكومة المصرية برئاسة احمد شفيق بتسيير الأعمال حتى تشكيل أخرى جديدة وأعلنت مصادر في مطار القاهرة عن قرار بمنع سفر أي من المسؤولين الحاليين أوالسابقين دون إذن مسبق, وبدأت عناصر من الجيش المصري بإزالة الحواجز من محيط ميدان التحرير وسط القاهرة الذي كان مركز الاحتجاجات الشعبية، فيما تعهد نشطاء في ميدان التحرير بالبقاء في الميدان إلى أن يقبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تسلم مهام السلطة في مصر وثيقة الاصلاح التي وضعوها , وفي بيانين طالب منظموالاحتجاجات في مصر برفع حالة الطوارىء التي كانت تستخدم أثناء حكم الرئيس السابق حسني مبارك لقمع المعارضة, ومن بين المطالب الأخرى للإصلاحيين في ميدان التحرير الإفراج عن كل السجناء السياسيين وحل المحاكم العسكرية وأيضا مشاركة مدنية في العملية الانتقالية .

ايام مبارك الأخيرة في السلطة

كان مبارك في حالة نفسية يرثى لها ووقع خلاف شديد بين الرئيس السابق ونجله جمال الذي قال له والده : انت ورطتني، انت وامك، لقد قضيتما على تاريخي في مصر ، وبعد ذلك اجتمعت الاسرة كلها وغادروا القصر متوجهين الى مطار الماظة حيث استقلوا الطائرة وتوجهوا الى شرم الشيخ بعد ان انتهت ايام السلطة

ايام مبارك الاخيرة في السلطة

قبل اندلاع مظاهرات الغضب في مصر والتي كانت بمثابة الفتيل الذي فجر ثورة ٢٥ يناير ، كانت التقارير الامنية التي تلقاها الرئيس حسني مبارك من وزير داخليته حبيب العادلي وغيره من مسؤولي الاجهزة الامنية تؤكد ان الموقف تحت السيطرة وليس هناك أي مبرر للقلق أوللقيام بإجراءات خاصة غير معتادة لمواجهة أي اضطرابات محتملة. ورغم أن خطورة الموقف اتضحت تماما منذ اليوم الاول للمظاهرات الا ان التقارير التي تتسم بالغطرسة والتهوين من حجم الاحتجاجات الشعبية ظلت تصل الي مبارك وتقدم له صورة غير دقيقة عن حقيقة ما يحدث . وبعد فترة قصيرة بدأ مبارك يدرك خطورة الموقف لدرجة جعلته يعيش حالة من القلق والاضطراب خلال ايامه الاخيرة في السلطة ولدرجة جعلته يشعر بحالة من العجز عن التعامل مع التطورات الخطيرة في الشارع المصري ، وفي نفس الوقت ، كان هناك إصرار من جانب نجله نجله جمال على عدم الرضوخ لمطالب المتظاهرين وتأكيده ان انهاء هذه المظاهرات هومجرد مسألة وقت .

وقد تحدثت الصحف المصرية عن مشادة حادة تفجرت بين ابني مبارك، علاء وجمال، حيث اتهم الاول شقيقه الاصغر بأنه «شوه ولوث صورة والده الذي ظل يحكم مصر لمدة ٣٠ عاما.

وقالت صحيفة الاهرام التي كانت اكثر الوسائل الاعلامية المروجة لنظام مبارك « انه حدث ارتباك هائل في القصر الرئاسي، وصل الى درجة العجز سواء في الفهم او التعامل» وان مبارك ومعاونيه لم «يفهموا حقيقة ما كان يجري فعليا» في الشارع

والحقيقة ان جمال مبارك الذي كان يحلم بوراثة الرئاسة من والده كان وراء الكثير من الاخطاء التي ارتكبها مبارك خلال الازمة التي اسفرت في النهاية عن استقالته من منصبه . فقد كان جمال يشرف على الخطابات التي القاها والده خلال الازمة . وكان حريصا على الا تتضمن خطابات والده سوى الحد الادنى من التنازلات أوالمطالب التي يرددها المتظاهرون في الشوارع . وربما كان هذا هو السبب فيما سمي (بفارق التوقيت) بين طرح مطالب الشعب واستجابة مبارك لها .

وبمعنى اخر ادار جمال الازمة بعين على الحل وعين على السلطة، ولم يفهم الا متأخرا جدا انه لم يعد موجودا في المشهد السياسي.

لذلك كانت بيانات الرئيس السابق للناس تحمل لهم ما لا يريدون سماعه بل ، وتزيد من سخطهم وغضبهم.

وفي يوم الخميس الذي سبق اعلان تنحي مبارك عن السلطة اقنع جمال والده بمحاولة اخيرة، وهي الخروج على الناس بحزمة اجراءات اصلاحية جديدة مع نقل الصلاحيات الى نائب الرئيس عمر سليمان الذي فشل تعيينه في هذا المنصب في تهدئة غضب الجماهير. وفي حين اقترح بعض المقربين من مبارك أن يكون البيان ناعما وعاطفيا كان لنجله جمال رأي أخر، فخرج البيان متعاليا مستفزا بل ومتغطرسا بالشكل الذي اشعل حريقا مرعبا من الغضب في الصدور والعقول مما ادى الي فشل المحاولة وسقوط الرئيس . ويبدوان سياسة جمال هذه لم تكن محل اجماع في اوساط العائلة نفسها.

وذكرت صحيفة الاخبار ان اشتباكا بالايدي كاد يقع بين جمال وعلاء

مبارك بعد تسجيل خطاب والدهما في يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير، مما ادى الى ضرورة اجراء مونتاج لاضافة بعض العبارات الاكثر تشددا تجاه المتظاهرين.

وذكرت الصحيفة ان علاء قال لجمال «لقد افسدت البلد عندما فتحت الطريق أمام اصحابك رجال الاعمال وهذه هي النتيجة، وبدلا من ان يتم تكريم ابيك في نهاية حياته ساعدت في تشويه صورته على هذا النحو. وقد ترددت اصداء هذه المشاجرة بين ابني حسني مبارك في كل ارجاء القصر.

وقد جرى تعديل الخطاب الاخير لمبارك، الذي اعلن فيه تفويض صلاحياته لعمر سليمان، في اللحظة الاخيرة،وهو ما اثار دهشة الولايات المتحدة والدول الغربية التي كانت تنتظر خطابا مغايرا لدرجة ان مدير المخابرات المركزية الامريكية اعلن صراحة قبل خطاب مبارك بساعات ان الرئيس المصري سيعلن تنحيه في هذا الخطاب.

واكدت تقارير صحفية ان سوزان زوجة مبارك اغمي عليها مرتين بسبب هذا الشجار حيث كانت تعاني من حالة توتر شديد بسبب متابعتها لتطورات الموقف في الشارع على شاشة التليفزيون وهو ما لم يكن متاحا لمبارك نفسه تنفيذا لتعليمات من ابنه جمال بعدم ابلاغه باي اخبار خطيرة اوصادمة

ولا شك ان وزير الداخلية السابق حبيب العادلي يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في ما جرى فقد رفع تقريرا الى مبارك قبل الثلاثاء ٢٥ يناير يقلل من شأن التظاهرات وعندما تدهور الموقف وادرك العادلي عجزه عن مواجهته حاول تبرير ذلك بادعاء ان جماعة الاخوان المسلمين حشدت شبابها في هذه المظاهرات بتعليمات من الخارج ولم يكن هناك من يصدق ما يقوله وزير الداخلية السابق الذي يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن سقوط مبارك.

وذكرت صحيفة «القبس» الكويتية انالرئيس المصري السابق حمل زوجته وابنه جمال مسؤولية ما حدث له ونقلت الصحيفة عن مصادر

مطلعة في القاهرة قولها ان اسرة مبارك (بمن فيهم زوجتا ابني الرئيس واحفاده) «التقوا لتناول طعام الفطور صباح يوم الجمعة ١١ فبراير ، وبعد ذلك اشرفت سوزان على جمع اغراض زوجها الشخصية، وكلفت خادمتين خاصتين بها (من احدى دول المغرب العربي) بالتعجيل في جمع المقتنيات الشخصية للرئيس، التي تضم هدايا قيمة وثمينة تلقاها الرئيس وزوجته من ملوك دول عربية واجنبية ورؤسائها، وذلك في ثماني حقائب كاملة».

في ذلك الوقت وقع خلاف شديد بين مبارك ونجله جمال، «اذ قال له والده : انت ورطتني، انت وامك، لقد قضيتما على تاريخي في مصر». وقالت المصادر ان «مبارك كان في حالة نفسية يرثى لها، وبعدها اجتمعت الاسرة كلها وغادروا القصر متوجهين الى مطار الماظة القريب من القصر، حيث استقلوا الطائرة الرئاسية وتوجهوا الى شرم الشيخ».

وذكرت صحيفة القبس ان الرئيس السابق كان قد تعرض لحالة اغماء اثناء جلوسه مع عائلته بعد اتخذ قرارا التنحي ، وكان مطلبه من رجال المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعد تلبية جميع مطالبهم هوالمحافظة على خروجه الكريم من الحكم.

وذكر مصدر في المؤسسة الرئاسية ان السلطان قابوس بن سعيد اتصل بمبارك شخصيا وابلغه ان هناك قصرا في انتظاره، وانه على استعداد لان يرسل له ولاسرته طائرات تحملهم الى السلطنة اوالى اى مكان اخر. ولكن مبارك اصر - رغم نصائح البعض - ان يكون في مصر وقت اعلان عمر سليمان انه تنازل عن مهام منصبه. ونقل عنه قوله «مش عايز ييجي يوم يتقال ان حسني مبارك طلع يجري زي بن علي».

وذكرت المصادر ان مبارك اصبح يعاني من حالة شرود ذهني في شرم الشيخ التي توجه اليها بعد التنحي حيث يستمع من دون اجابات كثيرة ويهز راسه باسف واسى ويعض على شفتيه بحزن بالغ، والشخص الاقرب لمواساة مبارك هونجله الاكبر علاء.

وقالت مصادر صحفية مصرية ان عمر سليمان ، نائب الرئيس المفوض لمدة ٢٤ ساعة كان في ذلك الحين لا يبدوفي حالة مزاجية جيدة خصوصا انه من كان يدير الامور في الايام الصعبة وانه هو «الذي رفض اقتراحا من المجلس العسكري الاعلى الى الرئيس مبارك بنقل السلطات للمجلس، وانه من تفاوض لمدة تزيد على اربع ساعات ليكون التفويض للنائب وليس للمجلس مساء الاثنين ٣١ يناير رفع أحد الوزراء سماعة تليفونه الخاص الواصل إلى رئاسة الجمهورية، واقترح أن يعلن الرئيس تعديلاً وزاريا يشمل١٥ وزيراً على الأقل، وقال بالنص ١٥ واحد مننا يلبسوا الجلاليب ويقعدوا في البيت، ونحل المشكلة.. كان الرد: بعد ربع ساعة سنرد عليك..جاء الرد: سيبوا الموضوع لحبيب العادلي.

والحقيقة أن حبيب العادلي الذي توحشت سلطاته بدرجة مذهلة، استطاع أن يجنب شخصية قوية جدا للغاية، ويهمش دورها فانحصر دورها كله في ملفات خارجية، مستغلا أخطاء وخطايا وقع فيها هذا المسؤول ورتبها في ملف خاص عرضه على الرئيس وسوزان وجمال، وهوما لقي هوى وقبولا من الزوجة والابن الطامع في منصب الرئيس ويريد أن يزيح من أمامه أي منافسة محتملة ، كما ذكرت صحيفة الأهرام . هذه الشخصية هى عمر سليمان الذي عينه مبارك نائبا لرئيس الجمهورية أثناء الأزمة، والذى جرى تحجيمه على مدى سنوات بعدم التجديد لرجال ذوي ولاء وخبرات خرجوا على المعاش من مؤسسته بالتدريج.

ونتيجة لذلك اطلقت يد حبيب العادلي في التعامل مع مظاهرات ٢٥ يناير سياسياً وإعلامياً، لدرجة أنه أرسل خطابا إلى اتحاد الإذاعة والتلفزيون فيه تعليمات صارمة وأوامر مباشرة بالكيفية التي تجري بها تغطية الأحداث، ولم يكن يجرؤ أحد على معارضته.

وكان تبرير العادلى لنجاح مظاهرات ٢٥ يناير هوأن جماعة الإخوان حشدت شبابها بتعليمات من الخارج رصدت الداخلية بعضها على أجهزة

الموبايل مثل اجعلوا الولادة متأخرة..لا تدعوا الأم واقفة في مكان واحد فالحركة لها مفيدة جدا.

وهذا هوسر قطع الاتصالات المحمولة لمدة يومين والرسائل لمدة تسعة أيام. وهذا النجاح أغضب حبيب العادلي. فتعامل مع جمعة الغضب كما لوأن المظاهرات تمثل تحدياً شخصياً له.

لم يستوعب العادلي ما حدث.. فوقع العنف المفرط والقتل ضد شباب أعزل، وفي عصر يوم الجمعة وفي ظل العنف الذي تمارسه قواته ضد المتظاهرين أرسل حبيب العادلي بيانا إلى أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون لإذاعته فورا على الهواء، لكن المسؤولين لم يقدروا على إذاعته فقد وجدوه مستفزا جدا للناس، فمرروا البيان إلى القصر الجمهوري.

كان البيان يتحدث عن دور الإخوان المسلمين، ويحملهم مسؤولية العنف، وأن الشرطة سوف تتعامل بمنتهى القسوة مع المتظاهرين، وأنها مضطرة للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات المقصودة التي تتعرض لها لإسقاط هيبة الدولة وإشاعة الفوضى.

بعد دقائق من وصول البيان إلى رئاسة الجمهورية، رن تليفون حبيب العادلي الخاص، كان على الطرف الآخر الرئيس مبارك الذي راح يعنفه ويوبخه ويسبه بألفاظ حادة ونابية.

وأغلق المكالمة وهويقول له: خلاص حنزل الجيش يساعدك وحيتفاهم مع الناس أكثر منك.

كان بجوار العادلي عدد من ضباطه ومعاونيه الكبار، ثم أعطى أوامر بإخلاء الأماكن أمام قوات الجيش. الجيش نزل امشوا أنتم!.

مع الإخلاء تحركت مجموعات اقتحام السجون السبعة.. مستعملة أسلوبا واحدا: نيران كثيفة، بلدوزرات لهدم الأسوار، طلقات الـ أر بي. جي، وفتحت الزنازين بعد تحطيم أبوابها .

وانتقلت إدارة الأزمة مع الثورة الشعبية من الداخلية إلى رئاسة الجمهورية. بالتحديد مع أربعة أشخاص: الرئيس مبارك وعمر سليمان وزكريا عزمي وجمال مبارك وبمشاركة سوزان مبارك، وكان جمال مبارك هو الأعلى صوتاً والأكثر تشدداً.

وخرج بيان الرئيس الأول وهو يتصور أنه يطمئن الناس على الأحوال، وكان تقدير الموقف خاطئا للغاية، فقرر تعديل الوزارة وتعيين نائب للرئيس، لكن بعد أن تجاوزت حركة الثورة الشعبية، هذا النوع من القرارات الترميمية بمسافة واسعة، فلم تتوقف المظاهرات على عكس التوقعات، وكانت المظاهرة المليونية يوم الثلاثاء مفاجأة المفاجآت.

البيان الثاني لمبارك دغدغ مشاعر المصريين ومعركة الجمل أفسدت تأثيره العاطفي

وكان البيان الثاني هو الأقرب إلى وجدان الناس، لأنه تحدث عن الموت على أرض الوطن، ولاح في الأفق قبول المصريين لفكرة بقاء الرئيس في السلطة. لكن على نفس الجانب من السلطة فكر أصحاب المصالح الذين استحلبوا مصر ونهبوها في استغلال الموقف الطارئ الجدي، وهم خليط من رجال أعمال ونواب في البرلمان المطعون في شرفه وشرعيته وأعضاء في الحزب الوطني، فكروا أن باستطاعتهم أن يقلبوا الموازين، ووقعت فضيحة معركة الجمل الشهيرة، التي لو جرى فيها تحقيق نزيه لتكشفت حقائق كثيرة مفزعة ومروعة.

ورفعت فضيحة معركة الجمل سقف مطالب الثورة، بعد أن نزعت التعاطف الذي أحدثه بيان الرئيس، وحدث ارتباك هائل في القصر الرئاسي، إلى درجة العجز سواء في الفهم أو التعامل.

وكانت تعديلات جمال على البيان الثالث لأبيه وراء إشعال غضب المصريين ووصل القرار إلى التنحي.. وكان سيعلن مساء الخميس ١٠ فبراير. لكن جمال أقنع والده بمحاولة أخيرة، وهي الخروج على الناس

بحزمة إجراءات إصلاحية جيدة، مع نقل الصلاحيات إلى نائب الرئيس عمر سليمان.

اقترح بعض المقربين من الرئيس أن يكون البيان ناعما وعاطفيا، لكن كان لجمال مبارك رأي آخر، هو أن يكون الخطاب صارماً ومتشدداً ليعطي انطباعاً بقوة موقف الرئيس ، فخرج بالشكل الذي أشعل حريقا مرعبا من الغضب في الصدور والعقول، وفشلت المحاولة ، وتفجر غضب الجماهير .

كان خطاب عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية فى النظام السابق نحو الخامسة والنصف من مساء الجمعة ١١ فبراير، بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة مصر، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد - هواللحظة الختامية في مغادرة مبارك وعائلته لقصر العروبة، لكن الساعات التى سبقت هذا الخطاب، حملت أسراراً كثيرة، شملت مشاجرات واختلافات وتشنجات من الدائرة التى أحاطت بالرئيس مبارك، بدءاً من جمال وعلاء وسوزان، مروراً بشخصيات مثل الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، وأنس الفقي وزير الإعلام.

قبل يومين من تنحى مبارك وبالتحديد يوم الأربعاء الموافق التاسع من فبراير ، وصلت القوات المسلحة الى قناعة بأن الجماهير المصرية لن تتراجع عن مطلب اسقاط الرئيس وأنه لا عودة إلى الوراء فى مسيرة الثورة التى لم تقتصر فقط على مطالب سياسية، وإنما امتدت إلى مطالب فئوية، وهى المطالب التى وجد النظام نفسه فى مفترق طرق، أشار إليه عمر سليمان بطريقة ما فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية يوم الثلاثاء السابق على تنحى مبارك بقوله، إن الأزمة أدت إلى نقص كبير فى موارد الدولة، فالدولة اضطرت إلى تأجيل تحصيل الضرائب والعديد من الموارد التى كانت تدخل خزينة الدولة يوميا، وضرب مثلا بأن مليون سائح غادروا مصر فى ٩ أيام كانوا يدفعون مليار دولار شهريا.

الأجواء السابقة لم تكن بمعزل عن الاتصالات الخارجية مع دول بعينها تابعت مشهد ثورة ٢٥ يناير أولا بأول، مثل إسرائيل وأمريكا ودول عربية، هى بالتحديد الإمارات العربية المتحدة التى أرسلت وزير خارجيتها عبدالله بن زايد إلى مصر يوم الأربعاء ٩ يناير، واجتمع مع مبارك وعاد إلى بلاده بعد أن مر على قطر، والتقى أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثان وأطلعه على تفاصيل اجتماعه بمبارك، وكذلك اتصالات حدثت بين مبارك ونائب الكنيست الإسرائيلى بنيامين بن أليعازر وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى السابق، وأحد أبرز الإسرائيليين الذين ارتبطوا بعلاقات وثيقة مع مبارك، وأيضا الاتصالات التى أجراها مدير المخابرات الأمريكية جيمس كلاپر بمصر يوم الخميس ١٠ فبراير والتى تولد لديه خلالها انطباع أبلغه للرئيس الأمريكى باراك أوباما والكونجرس بأن مبارك قد انتهى.

حتى الساعات الأخيرة التى سبقت خطاب مبارك يوم الخميس ١٠ فبراير كانت أسرة مبارك تتعلق بآمال وهمية حول امكانية الخروج من الأزمة واشترك فى هذه الامال حسنى مبارك وابنه جمال، وأنس الفقى، وزير الاعلام. وشهدت هذه الساعات صراعا بين أجنحة الحكم. وقالت صحيفة اليوم السابع أن الخطاب الذى كان من المقرر أن يلقيه مبارك فى هذا اليوم، كان هو خطاب التنحى، وتسربت أخبار عن ذلك إلى دوائر معينة فى النظام، دفعت بعض المسؤولين إلى القول صراحة بأن مبارك سيتنحى، وانه سيعلن ذلك بعد ساعات، وأعطى البعض الاخر ومنهم الدكتور حسام بدراوى الأمين العام للحزب الوطنى، إشارات سارت فى نفس الاتجاه، حيث قال بدراوى إنه على الرئيس مبارك أن يستجيب لمطالب الشعب، وكانت خطوة التنحى هى فى الحقيقة مطالب الشعب، وسبق فى ذلك تصريحات نسبت إلى الدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء بأن الرئيس مبارك قد يقدم على خطوة التنحى، كما وضع الكل أمامه اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى نقلته شاشات التليفزيون دون أن يحضره مبارك بوصفه الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، والتقط

الكل هذا الاجتماع والذى أصدر بيانه الأول، على نحو أنه يأتى قبل خطاب التنحى، وأن هذا الاجتماع هو المنوط به إدارة البلاد، لكن سرعان ما نقلت وكالات الأنباء تصريحات وضعت كل التوقعات الخاصة بـ«التنحى» فى المربع صفر، ومنها بالتحديد تصريحات أحمد شفيق الذى أشار فيها إلى أن الرئيس مبارك مازال هو الرئيس، ونفى أيضا توقع التنحى، كما أكد أنس الفقى بطريقة حاسمة أن مبارك لن يتنحى .

ووفقا لمعلومات نشرتها صحيفة «اليوم السابع»، فإن جمال مبارك وأنس الفقى، رفضا أن يكون الخطاب هو خطاب التنحى، وصمما على هذا الموقف، وكان سندهما فى ذلك، أن الخطاب يكفى أن يشمل على التركيز على التعديلات الدستورية، وعلى إجراء التحقيقات الخاصة بما حدث من إطلاق نار وبلطجة، أدت إلى سقوط شهداء الثورة، وكذلك على نظر محكمة النقض لصحة عضوية نواب البرلمان، وأخيرا الإعلان عن تفويض عمر سليمان فى مهام رئيس الجمهورية لمتابعة كل هذه التفاصيل، وقام الفقى وجمال بالإشراف على الخطاب وما جاء فيه، وصمما على أن يسير الخطاب وفقا لنهج التأكيد على أن الرئيس مازال ممسكا بسلطاته، وحرصا على مراجعة الكلمات الدالة على ذلك، ومنها تعبيرات «سأتابع بنفسى» وغيرها، ووضع الاثنان، جمال والفقى، مسألة التفويض لعمر سليمان فى الجزء الأخير من الخطاب الذى كتبه مسؤول كبير فى جهاز التليفزيون، بعد أن حدد جمال والفقى خطوطه العريضة، وتوصلا فيه إلى إثارة نقطة جديدة، وهى التركيز على أن الرئيس لن يخضع للإملاءات الخارجية فى ترك الحكم، وجاء الحماس لهذه النقطة تحديدا على أمل أن تنقل الجماهير الثائرة إلى موجة أخرى، وهى رفض التدخل الخارجى فى شؤون مصر ..

هذا التصور الذى وضعه جمال مبارك وأنس الفقى ، رفضه جملة وتفصيلا علاء مبارك الذى صمم أن يعرف كل شىء بشأن التفاصيل الخاصة بوالده، وبدا فى هذه اللحظات التى تمر على كل العائلة، أنه ليس

مهموما بتفاصيل السلطة ودروبها، بقدر ما كان مهموما بمصير والده خاصة في هذه السن، وكانت الرؤيتان لجمال وعلاء على طرفي النقيض تماما، فالأول يبحث عن بصيص أمل للبقاء في السلطة، والثاني يبحث عن ترك الجمل بما حمل، ولما علم علاء بما استقر عليه شقيقه جمال وأنس الفقي، انتفض غاضبا ووجه الشتائم لجمال واتهمه بأنه هو السبب في كل ما جرى، وتطور الأمر إلى الاعتداء عليه بالضرب، مصمما على أن يكون خطاب والده هو خطاب التنحي لإنهاء الأمر.

وفي الوقت الذي كانت فيه خديجة الجمال زوجة جمال، وهايدي راسخ زوجة علاء مبارك، بعيدتين عن تفاصيل هذا المشهد وما يدور فيه، لكنهما في نفس الوقت كانتا تتابعان على القنوات الفضائية ما يجري في ظل هذه الأجواء، وكانت سوزان مبارك قريبة من هذه التفاصيل، خاصة فيما يتعلق بالخلاف المحتدم بين ولديها الوحيدين، ومع شدة الخلاف تعرضت للإغماء مرتين، لكنها أحجمت عن ترجيح الوجهة التي يجب أن يشملها خطاب «الخميس»، وكان ذلك إشارة بالموافقة الضمنية لرؤية جمال والفقي.

وفي هذه الأجواء وعلى وقع الخلاف المحتدم بين جمال وعلاء، صرخ مبارك في وجه الجميع: «كفاية.. كفاية.. إنتم ضيعتوا شرفي العسكري»

ووضعت هذه الصرخة حدا لمشاجرة جمال وعلاء، لكنها في نفس الوقت كانت هي المعبر إلى ترجيح كفة رؤية جمال والفقي على رؤية علاء.

ولم يكن الدكتور زكريا عزمي رجل القصر القوي حتى يوم ٢٥ يناير، بعيدا عن هذه التفاصيل، وفي الوقت الذي بدا فيه أنه كان مشغولا بترتيبات ما بعد الرحيل، لأنه كان الأكثر استشعارا بالوضع من بين الحاضرين في هذه اللحظات العصيبة، كانت كلمته لمبارك: «كتفي بكتفك في الخروج يا ريس»، ولم يفوّت أنس الفقي وزير الإعلام الفرصة فسأل الرئيس مبارك: «أنا هأخد معلوماتي من مين باريس.. منك ولا من الجيش» فرد عليه مبارك: «مني.. أنا مازلت الرئيس».

انتقلت خطة جمال والفقى فى خطاب الخميس إلى حيز التنفيذ العملى، وتم تسجيل الخطاب وفقا لاقتراحات من أنس الفقى فى قراءته تتم على نحوان يقرأ مبارك خطابه من جهاز «الأوتوكيو» حتى لا يبدومنكسرا أمام الجماهير، لكن مبارك لم يكن مستريحا لهذا الأمر، مما اضطر الفنيون أن يسجلوا الخطاب بزاوية ثابتة للكاميرا، كان اقتراح الفقى «الفنى» هونوع من اقتراحات الوقت الضائع، فالثائرون لم يكونوا ينتظرون كيف سيكون شكل رئيسهم الذى ثاروا ضده، كانت الجماهير تنتظر المضمون الذى سيقوله مبارك وهو«التنحى»، ولما استمعوا إلى ما قاله انفجرت الشعارات من جديد: «يسقط.. يسقط.. حسنى مبارك»، ولم يلتفت أحد إلى خطاب عمر سليمان الذى ألقاه بعد خطاب الرئيس.

كان الخطاب مفاجئا للجميع محليا ودوليا، ولم تفلح لعبة التدخل الخارجى، فى اقناع الجماهير الثائرة، وخرجت الجماهير متوجهة إلى القصر الرئاسى، وكان هذا بالتحديد نقطة تحول جديدة، تمثلت فى دور القوات المسلحة التى صممت على التمسك بموقفها بعدم التعرض لهذه المظاهرات الزاحفة، ورفضت أيضا اقتراحا بنزول الأمن المركزى فى حمايتها لمواجهة هدير الثورة، وكان هذا المنحى بمثابة الحماية الأكبر للثورة ومكاسبها، وتزامن مع ذلك إعلان الدكتور حسام بدراوى استقالته كأمين عام للحزب الوطنى، لأن الخطاب جاء مخالفا للمعلومات التى كانت بحوزته وبمعنى أخر لاتفاق كان قد تم بينه وبين مبارك.

لم تكن هناك فرصة أخرى أواختيار أخر، تم حسم قرار التنحى مساء الخميس، بعد المظاهرات التى زحفت إلى قصر العروبة، لكن القرار تم تأجيله إلى يوم الجمعة للنظر واقعيا إلى حجم المظاهرات المتوقعة فى هذا اليوم، ومع صبيحته انتهى الأمر تماما بين أطراف القصر، ورفض مبارك تسجيل خطاب التنحى، وأحال الأمر إلى عمر سليمان، وبالرغم من أن القرار تم اتخاذه مبكرا، إلا أنه تم الاستقرار على إذاعته بعد أن يكون مبارك والعائلة قد وصلوا بالفعل لشرم الشيخ، وقبل الرحيل كانت

حرائق كبيرة تشب فى أوراق فى القصر، لا يعرف أحد مدى طبيعتها، وما تحتويه من أسرار، وما إذا كانت خاصة بالعائلة أوبأمور سياسية سارت عليها الدولة طوال ثلاثين عاما مضت من عمر مصر.

خرجت عائلة مبارك قبل انتهاء صلاة الجمعة بقليل من قصر العروبة على طائرتى هليوكوبتر، الأولى عليها الرئيس وسكرتيره الخاص، والثانية تحمل حراسه ومرافقيه، بحراسة ٤ أفراد من القوات الخاصة، وفور أن حطت الطائرة فى مطار شرم الشيخ، نقلت سيارة مرسيدس مبارك إلى مقر إقامته فى حراسة الحرس الجمهورى والقوات المسلحة.

وكانت هناك طائرة أخرى بعد طائرة الرئيس عليها علاء مبارك وزوجته وابنه عمر، بالإضافة إلى خديجة الجمال زوجة جمال وفريدة ابنتهما، وبعدها بساعات سافرت سوزان مبارك على طائرة خاصة..

على هامش الثورة

وقد كانت هناك ملامح شديدة الاهمية على هامش الثورة المصرية . ولاشك ان الاشارة الى هذه الملامح تضيف المزيد من التفاصيل ذات المغزى لوقائع هذه الثورة . فقد دعت الطوائف المسيحية المصرية الثلاث (الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية) إلى مقاطعة مظاهرات يوم الغضب وعدم النزول للشارع بداعي عدم معرفة هدفها ومن يقف خلفها. كما دعا البابا شنودة إلى التهدئة في ثاني أيام المظاهرات وهويلقي عظته الأسبوعية . وبالرغم من ذلك، فقد شارك الشباب المسيحي ونشطاء أقباط معروفون مثل عضوحزب الوفد رامي لكح في بعض المسيرات. فيما أدان المفكر القبطي رفيق حبيب موقف الكنيسة المصرية بدعوة الأقباط إلي مقاطعة الاحتجاج، ولكنه أكد أن مشاركة الأقباط في التظاهرات تتزايد يوما بعد يوم . وأعلن البابا شنودة عن تأييده للرئيس مبارك يوم الأحد ٢٧ يناير، كما أشاد بدور الجيش القوي في «حماية البلاد والتصدي للخارجين عن القانون».

كما غابت بعض محافظات الصعيد عن المشهد الاحتجاجي في الأيام الأولى وقد رجح المحللون سبب ذلك إلى وجود قبضة أمنية حديدية على الإقليم إضافة لكونه بعيدا عن العاصمة. ولكن سجلت محافظات عدة بالصعيد مثل أسيوط والمنيا وقنا وسوهاج بعض التجمعات الاحتجاجية والمظاهرات التى تصاعدت بعد ذلك مع تطورات الثورة المصرية.

وقد أُغلقت البورصة المصرية منذ الأحد ٣٠ يناير وحتى الأربعاء ١٦

فبراير بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة، وقد خسرت البورصة في آخر جلستي تداول لها قبل الإغلاق ٦٩ مليار جنيه مصري (١١,٧ مليار دولار.

وبنهاية يوم «جمعة الغضب» وصلت خسائر البورصة الى ٧٢ مليار جنيه مما الحق خسائر كبيرة حتي لكبار المستثمرين. وكان من بين القطاعات التي تأثرت بالإحتجاجات قطاع النقل حيث إرتفعت الخسائر إلى ١٥ مليون جنيه يوميا. فخسائر متروالأنفاق تبلغ مليون جنيه اما خسائر السكك الحديدية المصرية فتبلغ ٤ ملايين جنيه يوميا فيما تبلغ خسائر الموانئ المصرية ١٠ ملايين جنيه يوميا.

مصر للطيران وشركات أخرى تعلق رحلاتها من وإلى القاهرة مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات . كما أفادت مصادر في مطار القاهرة أن ١٩ طائرة خاصة غادرت المطار توجهت معظمها إلى دبي وعلى متنها كبار رجال الأعمال المصريين والعرب.

واشارت تقارير نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن مصر تكلفت خسائر وصلت إلى ٩٠ مليون دولار بسبب قطعها للإنترنت الذي إستمر لمدة خمسة أيام وهذه الخدمات المعطلة تمثل ٣٪ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يمثل خسارة تقارب الـ ١٨ مليون دولار يوميا.

وقد قامت السلطات المصرية بقطع خدمات الهاتف المحمول في البلاد في محاولة لإحباط محاولات التجمهر والتظاهر بعد صلاة الجمعة، وذلك تلبية لدعوة القوى المعارضة للحكومة التي سعت إلى تصعيد حركتها فيما أطلق عليه اسم «جمعة الغضب». وقال متحدث باسم شركة فودافون البريطانية أن الحكومة طالبت الشركة بإيقاف خدماتها في أماكن معينة من مصر. وأضاف المتحدث أنه تبعاً للقانون المحلي فيمكن للدولة طلب هذا الطلب وعلى الشركة أن تستجيب وتنفذه. وقد نشرت في هذا اليوم (الجمعة) عدة وثائق أمريكية على موقع ويكيليكس عن مصر تتحدث إحداها عن القمع والتعذيب ضد الشعب المصري.

وفضلاً عن ذلك فقد عطلت شبكة الإنترنت في البلاد. وقد اعتدى أيضاً عناصر أمن بملابس مدنية على مراسل الجزيرة أحمد منصور. كما اعتُدي على مراسل قناة البي بي سي محمد الصاوي واختفى ٤ مراسلون فرنسيون تابعون لوكالة الأنباء الفرنسية. ولوحظت عودة محدودة للاتصالات مع مواصلة قطع شبكات الإنترنت في مصر مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات.

وقرر وزير الإعلام في الحكومة المصرية المقالة أنس الفقي إغلاق وإيقاف نشاط قناة الجزيرة في مصر وإلغاء التراخيص وسحب البطاقات الممنوحة لجميع العاملين بها في ٣٠ يناير. كما منعت السلطات المصرية بث القناة على قمر نايل سات. وفي اليوم التالي اعتقلت السلطات المصرية ٦ من الصحفيين العاملين لحساب قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية من فندقهم بالقاهرة بعد أن منعتهم السلطات من تغطية المظاهرات وقد أطلقت سراحهم في وقت لاحق.

في المقابل قررت المذيعة «سها النقاش» في التلفزيون المصري الحكومي الامتناع عن الاستمرار في العمل في الجهاز الذي ظلت تعمل فيه منذ ٢٠ عاما، مبررة خطوتها بـ»افتقاد الأخلاقيات المهنية» في تغطيته الاحتجاجات المتواصلة التي تطالب برحيل الرئيس حسني مبارك. وقالت المذيعة أنها قرأت خمس نشرت إخبارية في قناة النيل للأخبار في ٢٦ يناير، وهو ثاني أيام الغضب، وإنها استاءت لأن شوارع القاهرة صورت على أنها هادئة، بينما كانت تعج بالاف المتظاهرين.

سياسيا، طالبت الجمعية الوطنية للتغيير برحيل مبارك وكامل نظامه، وتعيين حكومة تسيير أعمال لمدة ستة أشهر تضم قضاة وعسكريين. وأصدرت الجمعية ، التي تضم في عضويتها أغلب أطياف المعارضة السياسية في مصر بينها «الإخوان» وحزب الغد - جبهة أيمن نور - وشخصيات سياسية بارزة، «وثيقة» دعت فيها الرئيس المصري إلى التنحي عن الحكم وتغيير النظام المصري بشكل كامل، وتشكيل حكومة

مؤقتة تضم قضاة وعسكريين لتسيير أمور البلاد لمدة ستة أشهر.

أعلن المعارضون للنظام المصري رغبتهم في رحيل الرئيس مبارك . وأبدي كل من محمد البرادعي كرمز لليسار المصري ويوسف القرضاوي ممثلا لليمين المصري رغبتهم في رحيل الرئيس.

وقرر عددا من رموز المعارضة الانتقال إلى المعارض محمد البرادعي لإطلاعه على التطورات وما جاء في الاجتماع حضروه مع نائب الرئيس عمر سليمان. وقال عصام العريان العضوالبارز بجماعة الاخوان ان الجماعة بصدد تشكيل لجنة سياسية موسعة مع البرادعي للحديث مع الجيش بعد أن دخلت الاحتجاجات في مصر يومها السابع. وذكر العريان أن جماعة الاخوان لا تتخذ قرارات من جانب واحد دون القوى الوطنية وأنها ستسعى أيضا للاتصال بأطراف سياسية أخرى دون أن يقدم ايضاحات. وأعلنت خمس جماعات مصرية معارضة عن توكيل الدكتور محمد البرادعي في سادس أيام الاحتجاجات للتصرف في شؤون البلاد الداخلية والخارجية في المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة انقاذ وطني مؤقتة ودعا بيان للجماعات التي أطلقت على نفسها اسم قوى الاحتجاجات (حركة ٦ أبريل، حركة كلنا خالد سعيد، مجموعة من المثقفين والصحفيين، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة ٢٥ يناير) إلي حل البرلمان ووضع دستور جديد للبلاد» يتمكن بموجبه الشعب المصري من الاختيار الحر والنزيه لممثلية البرلمانيين وانتخاب رئيس شرعي للبلاد الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

وقد شكلت اربعة احزاب مصرية مع شخصيات عامة تحالفا باسم «الائتلاف الشعبي للتغيير» لمواجهة الفراغ السياسي بعد تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي. واعلن السيد البدوي رئيس حزب الوفد الليبرالي في مؤتمر ان احزاب الوفد والتجمع والناصري والغد اضافة الى شخصيات عامة على رأسها الدكتور كمال ابوالمجد والدكتور احمد زويل قررت تشكيل هذا الائتلاف لمطالبة مبارك بترك منصبه. وحدد الائتلاف مجموعة من المطالب اهمها «استجابة مبارك للمطالبة الشعبية وترك منصبه كرئيس

للجمهورية بعد ان اسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه».

الاف الشباب المتظاهرين في ميدان التحرير اصدروا بيانا فوضوا بموجبه الدكتور أحمد زويل، العالم الفيزيائي الحائز على جائزة نوبل، بتشكيل لجنة من الحكماء غير السياسيين ليكونوا حلقة الوصل بين المتظاهرين والحكومة، على ان يكون التفاوض حول اعلان مبارك عدم ترشحه للفترة الرئاسية القادمة وتعديل الدستور للسماح بانتخابات حرة ونزيهة وحل مجلسي الشعب والشورى وتسليم رموز الفساد حسب البيان للجيش تمهيدا لمحاكمتهم وان يقدم تقريرا عن اختفاء الامن والشرطة.

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمون في ٥ فبراير ٢٠١١ إنها قررت الدخول في جولة حوار مع الحكومة المصرية على أن تتسع لكل القوى الوطنية وفي مقدمتها ممثلون حقيقيون لشباب الثورة، وذلك للتعرف على جدية المسؤولين إزاء مطالب الشعب. ونفى محمود عزت نائب المرشد للعام للجماعة أن الحوار يعد تراجعا عن رفضها السابق للتحاور مع النظام. وقال إن قرار التحاور مع الحكومة جاء بعد استجابتها لعدة شروط منها وقف العدوان على الشعب وكفالة حق التظاهر السلمي، كما أن الجماعة ما زلت تتطالب بتنحي الرئيس.

لقد ألقى الرئيس حسني مبارك ثلاث خطابات منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية وحتى سقوط نظامه. حل الرئيس الحكومة المصرية برئاسة أحمد نظيف في خطابه الأول الذي ألقاه بعد رابع أيام التظاهرات. عند حلول المساء من اليوم الخامس قام مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له ثم تلاه بتكليف الفريق أحمد شفيق كرئيس جديد للوزراء. تم الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة في ٣١ يناير، وقد تضمنت التشكيلة بقاء وزراء الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي والخارجية أحمد أبو الغيط والبترول سامح فهمي والإعلام أنس الفقي والتضامن الاجتماعي على مصيلحى بمناصبهم، وتعيين اللواء محمود وجدي وزيرًا للداخلية وسمير رضوان وزيرًا للمالية وجابر عصفور وزيرًا

للثقافة وفتحي البرادعي وزيرا للإسكان والمرافق وزاهي حواس وزير دولة للآثار.

ألقى مبارك ثاني خطاب له منذ بدء الاحتجاجات مع حلول نهاية ثامن أيامها، أعلن فيه أنه سيكمل ولايته الرئاسية الحالية ولن يترشح لولاية جديدة في انتخابات الرئاسة التي تجرى في مصر في سبتمبر ٢٠١١. كما وعد فيه بإصلاحات دستورية تتضمن تحديد فترات تولي الرئاسة. في حين أتهم البعض بمحاولة استغلال هذه المظاهرات «للسعي لإشاعة الفوضى وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها» واعتبر مبارك أن التظاهرات تحولت إلى «مواجهات مؤسفة تحركها قوى سياسية سعت لصب الزيت على النار بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق». وأضاف أنه كلف نائبه عمر سليمان بالحوار مع المعارضة «حول كافة القضايا المثارة وما يتطلب من تعديلات دستورية وتشريعية من اجل تحقيق هذه المطالب المشروعة». وانتقد مبارك رفض أحزاب المعارضة لهذه الدعوة.

وقد كلف مبارك نائبه عمر سليمان بإجراء حوار شامل مع المعارضة والقوى الوطنية المختلفة تتركز حول الإصلاح الدستوري والتشريعي وتعديل مواد الدستور موضع النقد.

ومع دخول المظاهرات الاحتجاجية يومها الثامن، أكد الجيش المصري في بيان له أعلنه قائد الأركان سامي حافظ عنان أن الجيش يتفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين تفهما كاملا وأنه لن يلجأ أبدا لاستخدام العنف تجاههم.

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين على لسان ممدوح البلتاجي ممثلها في مجموعة العشرة والتي ضمت نواب لتحالف الجبهة الوطنية للتغيير في أعقاب اجتماعه مع باقي ممثلي أطياف المعارضة السياسية والقوى الوطنية المشاركة في الاحتجاجات الحالية أنه «لا يمكن التفاوض على إنهاء التظاهر» قبل رحيل الرئيس محمد حسني مبارك.

البلطجية

ربما تثبت الايام ان الانفلات الأمني وهروب رجال الشرطة من مواقعهم واخلاء الشوارع من رجال الامن قد تم في اطار اخطر مؤامرة ضد الثورة المصرية مؤامرة تورطت فيه اطراف عديدة منها من رجال اعمال كبار وقيادات سياسية وحزبية وكأن مصر كانت تجكمها ميليشيات وعصابات من البلطجية هذه الميليشيات كانت مفاتيحها في يد رجال الامن وكانت تتلقي اوامرها من ضباط المباحث وبأوامر مباشرة من حبيب العادلي شخصيا هذه الميليشيات كان يقوم بالصرف عليها احمد عز ومعه مجموعة من رجال الاعمال الاخرين.

هذه الميليشيات تم تكوينها بعد انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ استعدادا للانتخابات الرئاسية التي تلتها وانتخابات مجلس الشوري ثم الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي شهدت أوسع اعمال البلطجة والتي تمت تحت بصر الأمن وحمايته، واستخدمها الحزب الوطني للاعتداء علي معارضي الاستفتاء علي الماده ٧٦ من الدستور في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ استخدمت ضد المظاهرات التي خرجت تضامنا مع القضاة الداعين الي الاصلاح والحصول علي استقلال القضاء.

لقد بدأ تكوين مليشيات البلطجية باتفاق بين حبيب العادلي وزير الداخلية واحمد عز امين التنظيم بالحزب الوطني وبمباركة من جمال مبارك امين السياسات بالحزب وعلي الفور صدرت تعليمات الي جميع ضباط

المباحث في اقسام الشرطة المختلفة علي مستوي الجمهورية بجمع اكبر عدد من بلطجية الشوارع والمسجلين ومن صالات بناء العضلات الجيم ووضع قوائم بهم وان يحتفظ بها وتم تكليف احد قيادات الحزب الوطني في كل محافظة بالتعاون مع مدير عام المباحث بها بإدارة هذه الميليشيات من البلطجية في كل محافظة واستدعائها وفقا للحاجة اليها، وهدف هذه الميليشيات اولا العمل علي تزوير الانتخابات والاعتداء علي انصار المرشحين الأخرين وإثارة الفزع بين الناخبين لمنعهم من الذهاب الي الصناديق وهوالدور الذي قامت به اجهزة الامن في انتخابات ٢٠٠٥ اما الهدف الثاني من هذه الميليشيات فهوالتصدي لمعارضي مشروع التوريث وحماية مصالح رجال الاعمال المقربين من السلطة، وفي عام ٢٠٠٨ تمت اضافة النساء الي هذه الميليشيات ومجموعات من العاملين في شركات الامن التي يديرها رجال شرطة سابقون وقدرت مصادر امنية حجم هذه الميليشيات ما بين ٣٥ و ٤٠ الف بلطجي وبلطجية ولكل مجموعة تضم ما بين ٢٠ الي ٣٠ شخصا قائد وهذا القائد هونقطة الاتصال مع ضابط المباحث.

وقد ظهرت هذه الميليشيات لاول مرة البداية انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشوري و استخدمت العنف في تقفيل الصناديق بصورة علنية لضمان الفوز الساحق لمرشحي الحزب الوطني وتكررت في انتخابات مجلس الشعب الاخير ووجدناهم يخرجون حاملين الاسلحه البيضاء والنارية وقنابل المولوتوف وغيرها من الاسلحة وكانت تتم عمليات البلطجة تحت سمع وبصر رجال الامن وبحماية منهم حتي انهم كانوا يرتدون شارات معينة لتميزهم عن بقية المتداخلين معهم وبرزت هذه الاحداث في عدد من الدوائر التي يخوض فيها الانتخابات رجال اعمال، وشهدت اغلب دوائر الجمهورية اعمال بلطجة في الانتخابات علنية ومعروفا عناصرها بالاسم وتم تصويرهم ونشر صورهم، والغريب ان الدوائر التي شهدت اعمال بلطجة هي نفس الاحياء والدوائر التي شهدت اعمال سلب ونهب منظم وحرق لأقسام الشرطة خلال ثورة ٢٥

يناير وهي نفس الدوائر التي اكد بعض رجال الاعمال واعضاء مجلس الشعب بأنها ستشهد مسيرة تأييد للرئيس مبارك وقد استعان العادلي وعز بالبلطجية بعد الانسحاب المخزي لرجال الامن من الشوارع في الساعة الرابعة وتم اطلاق هؤلاء لإثارة الفزع والاعتداء علي الصحفيين والمراسلين الاجانب واقتحام الفنادق بالضافة الي التحرش بالمتظاهرين المعارضين. وقد اتهم حبيب العادلي قيادة سابقة في الحزب الوطني بالمسئولية عن اثارة الفزع والرعب واقتحام المنازل وأنه وراء خروج البلطجية، ومعني هذا ان حبيب العادلي يعرف ان هذه القيادة وهي احمد عز لديها ميليشيات تتحرك وفقا لإرادته وبأوامر منه ومن رجال الاعمال ومن رؤساء بعض الاندية الرياضية الكبري حاليين وسابقين، وعلي سبيل المثال احد رؤساء الاندية بالاسكندرية استعان بـ٥٠٠ بلطجي للتعدي علي مسيرة ضد الرئيس مبارك ولما تسرب خبر هذا التجمع لقادة المسيرة تم تغيير خط سيرها حتي لا يحدث التصادم معهم، ونفس الامر حدث عندما قام رجل اعمال يملك قناة فضائية وأخر عضو بمجلس الشعب بدفع اموال لخروج العاملين في السياحة في نزلة السمان الي ميدان التحرير لمهاجمة المتظاهرين باستخدام الخيول والجمال.

موقعة الجمل

اشعلت اشتباكات يوم الأربعاء ٢ من شهر فبراير عام ٢٠١١ والتى استخدمت فيها أحصنة وجمال من قبل مؤيدي الرئيس المصري حسني مبارك مع المحتجين في ميدان التحرير بالقاهرة غضب عشرات الالوف ممن يطالبون باسقاط النظام.

وتحولت الشوارع المحيطة بالميدان في ذلك اليوم الى ساحة حرب تتقاذف فيها الحجارة بين مؤيدي مبارك والمطالبين باسقاطه وفي مقدمة جموع المؤيدين تستخدم أحصنة وجمال.

وشاهد مراسل لرويترز حصانا في الميدان كتب عليه المحتجون «بلطجية الداخلية» كما شاهد عددا من المهاجمين الذين «أسرهم» المحتجون وجاءوا بهم من أطراف الميدان الى وسطه لمساءلتهم.

وقال شاهد لرويترز «أسر ٣ من الشرطة السرية وجملا و٣ أحصنة أخرى.. مبارك يفرفر اي يلفظ انفاسه الاخيرة.

وأضاف هذا جنون.. بعد أن باعته أمريكا» في اشارة الى قول الرئيس الامريكي مساء يوم الثلاثاء ان الانتقال السلمي للسلطة «ينبغي أن يكون ملموسا وينبغي أن يكون سلميا وينبغي ان يبدأ الان.»

وفي حين ظل المحتجون يهتفون «سلمية سلمية» شاهد مراسل رويترز

دماء تسيل من رأس جريح قذفه مؤيدومبارك. وعلق شاهد قائلا «كنا نطلب أن يستريح بكرامة.. والان (بعد الاشتباكات) يجب أن يحاكم.. هووراء تحريك المهاجمين.»

وبدا الميدان يوم الاربعاء أقل تنظيما من الايام السابقة حيث كان متطوعون يجرون تفتيشا دقيقا قبل الدخول ويتأكدون من الهوية الشخصية للداخلين حتى لا يتسلل « رجال الشرطة» وفي نفس الوقت كان مؤيدومبارك أمام نقابة المحامين يرفعون لافتات «نعم لمبارك» ويحاولون اقتحام النقابة مرددين «يا برادعي يا جبان.. يا عميل الامريكان».

وفي مدخل الميدان كانت مدرعات الجيش تقف وفوقها جنود لا يتدخلون ويحوم حولهم راكبو الجمال والاحصنة وخلفهم مئات من مؤيدي مبارك يقذفون الحجارة على المحتجين في الميدان الذي يمكن دخوله بدون تفتيش.

ومع زيادة تقاذف الحجارة في الشوارع المحيطة بالميدان أصر المحتجون على مطالبهم وفي مقدمتها «اسقاط مبارك» الذي يحكم البلاد منذ ٣٠ عاما.

وقال مبارك مساء يوم الثلاثاء انه لن يرشح نفسه للرئاسة ثانية لكنه سيعمل في المدة الباقية من فترة رئاسته من أجل انتقال سلس للسلطة. لكن المحتجين في الميدان ردوا على الفور بلافتات منها «لازم لازم حسني يغور (يرحل).. قاعدين هنا ٩ شهور». وردا على هجوم مؤيدي مبارك على الميدان يوم الاربعاء هتف المحتجون «صاحب الضربة الجوية.. هوكبير البلطجية.

وقال موقع الدستور الاصلي انه حصل على معلومات مؤكدة من مصادر موثوقة تكشف تفاصيل الخطة التي شارك فيها جمال مبارك نجل الرئيس من أجل إطلاق مجموعة من البلطجية على المتظاهرين

والمعتصمين بميدان التحرير، وهي الخطة التي تم تطبيقها يوم الأربعاء ٢ فبراير وتسببت في مقتل وإصابة ما يقرب من ١٠٠٠ متظاهر.

وقالت المصادر أن جمال مبارك الذي قد اجتمع مع كل من صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني وماجد الشربيني أمين تنظيم الحزب الذي حل بدلا من أحمد عز، ورجل الأعمال إبراهيم كامل، إضافة إلى النائب رجب هلال حميدة، وحسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة ممثلا لوزارة الداخلية.

خلال هذا الاجتماع الذي عقد صباح الثلاثاء اول فبراير، تم الاتفاق على خطة فض المتظاهرين المعارضين المتمركزين في ميدان التحرير منذ الجمعة ٢٨ يناير وتقضي الخطة بالهجوم على المتظاهرين عبر ثلاث فئات، الأولى رجال الأمن المركزي بملابس مدنية، والثانية موظفي بعض شركات رجال الأعمال الذين تم تعليق صرف رواتبهم لحين المشاركة في الهجمة والثالثة مجموعة من البلطجية الذين تم الاستعانة بهم سابقا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وتم الاتفاق على أن ساعة الصفر والبدء في تنفيذ الخطة ستكون عقب انتهاء كلمة الرئيس التليفزيونية التي سيلقيها مساء الثلاثاء ليعلن عما وصفه بنيته عدم الترشح في الانتخابات القادمة، وهو ما تحقق بالفعل، إذ خرجت مجموعة من الجماهير لتهتف باسم الرئيس مباشرة عقب خطابه، قبل أن يتطور ذلك في يوم الأربعاء إلى هجوم على المتظاهرين باستخدام الهروات والعصي والسيوف والحجارة وصولا إلى قنابل المولوتوف والرصاص الحي، ومن قبلها اقتحام الاعتصام بالخيول.

ميدان التحرير

بعد ثورة ٢٥ يناير ، اصبح ميدان التحرير فى قلب القاهرة رمزا لانتفاضة الشعب المصرى ضد الظلم والاستبداد واحتل ميدان التحرير مكانه بارزة بين ساحات الحرية فى جميع انحاء العالم .

وميدان التحرير ، هوأكبر ميادين مدينة القاهرة في مصر، سمي في بداية إنشائه باسم ميدان الإسماعيلية، نسبة للخديوي إسماعيل، ثم تغير الاسم الى «ميدان التحرير»؛ نسبة إلى التحرر من الاستعمار في ثورة ١٩١٩ ثم ترسخ الإسم رسميا في ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

يحاكي الميدان في تصميمه ميدان شارل ديجول الذي يحوي قوس النصر في العاصمة الفرنسية باريس.

رمز ميدان التحرير الى حرية الشعوب وصمودها حين شهد عدة مواجهات بين المحتجين والقوات الأمنية منها أحداث ثورة الخبز في ١٨ و١٩ من يناير عام ١٩٧٧ ، ومنها أيضا ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ , وانتهت تلك الثورة إلى اسقاط النظام الحاكم للرئيس محمد حسنى مبارك , والذي أصبح رمزا للمتظاهرين وصمودهم وحريتهم

توجد بميدان التحرير العديد من الأماكن الشهيرة مثل :

المتحف المصري.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

مجمع المصالح الحكومية المعروف اختصاراً بمجمع التحرير.

مقر جامعة الدول العربية.

القصر القديم لوزارة الخارجية المصرية.

مبنى فندق النيل هيلتون العريق .

مسجد عمر مكرم.

جراج عمر مكرم المكون من أربع طوابق تحت الأرض ويتكون سطحه من حديقة عامة يتوسطها تمثال عمر مكرم.

يتم حاليا إنشاء جراج التحرير أمام المتحف المصري لحل أزمة الإنتظار بالعاصمة.

يوجد بالميدان إحدى أكبر محطات مترو القاهرة الكبرى وهي محطة السادات والتي تضم الخط الأول والثاني معا.

أهمية ميدان التحرير

برغم أن ميدان التحرير أكبر ميادين القاهرة ورغم أهميته إلا أنه لا يعد أهمها على الإطلاق فيسبقه من حيث الأهمية ميدان رمسيس لوجود محطة مصر فيه كذلك لوجود الموقف الأكثر اتساعا في العاصمة وكذلك لتفرع وسائل المواصلات منه، كذلك يأتي ميدان العتبة في الأهمية قبل ميدان التحرير وذلك كون ميدان العتبة المركز التجاري الأول في القاهرة.

٢٥ يناير

اكتسب ميدان التحرير شهرة عالمية بعد أن احتشد ملايين المصريين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ يطالبون بتنحي محمد حسني مبارك لتزايد الفقر والبطالة من رئاسة الجمهورية وقام الرئيس المصري السابق بتعديلات في الدستور وظل الملايين في اماكنهم لعدة ايام وحدثت اشتباكات مع رجال الامن مئات من المصرين قتلوا وسقط آلاف الجرحى وتزايدت اعداد المتظاهرين وبنوا مخيمات للمبيت في ميدان التحرير حتى رحيلة مما ادى لاعلان تنحي محمد حسني مبارك من رئاسة الجمهورية .

ويعتبر ميدان التحرير من الميادين القليلة في القاهرة ذات التخطيط الجيد الفريد إذ يتفرع منه على شكل شعاع وإليه عدد ليس بالقليل من أهم شوارع وميادين العاصمة المصرية القاهرة منها:

• شارع البستان الذي يوجد فيه أهم مراكز التسوق في وسط القاهرة بالإضافة إلى العديد من البنوك ومؤسسات الدولة مثل وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تقع في تفرع شارع هدي شعراوي المتفرع من شارع البستان.

• شارع محمد محمود البسيوني.

• شارع طلعت حرب.

• شارع التحرير.

• شارع القصر العيني والذي يضم مقر لتسع وزارات مصريه ايضا مجلسي الشعب والشورى

• ميدان طلعت حرب.

• ميدان الشهيد عبد المنعم رياض.

• ميدان محمد فريد.

• شارع شامبليون.

• شارع قصر النيل.

أسباب الثورة

لاشك ان جذور الثورة المصرية ترجع الى سنوات طوال من السلبيات التى عانى منها المصريون خلال ثلاثين عاما من حكم حسنى مبارك ولكن هناك بالتأكيد عوامل بارزة وعاجلة أدت الى اندلاع الثورة فى هذا التوقيت .. بعض هذه الاسباب كان غير مباشر والاخر كان مباشرا كعود ثقاب اشعل نار الثورة.

الاسباب غير المباشرة

• **قانون الطوارئ :**

عاشت مصر تحت قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ منذ سنة ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة اي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي ١٧,٠٠٠ شخص،

ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير ب ٣٠,٠٠٠. وبموجب «قانون الطوارئ» فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا يمكن ان تتخلى عن مصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي. مؤيدو الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.

• القمع :

في ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والإنتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الاسكندرية يوم ٦ يونيو ٢٠١٠ بعد ضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان. وفي يوم ٢٥ يونيو قادمحمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي.

• مقتل خالد سعيد :

كان المواطن المصري خالد محمد سعيد قد قتل في الإسكندرية في ٦ يونيو عام ٢٠١٠ م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر, مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيداً هاماً لاندلاع الثورة.

وخالد محمد سعيد صبحي قاسم هوشاب مصري في الثامنة والعشرين من العمر. يعتقد أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري الشرطة اللذان أرادا تفتيشه بموجب قانون الطوارئ. سألهم عن سبب لتفتيشه أوإذن نيابة لم يجيباه وقاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر. وقد اثار موته ادانة عالمية ومحلية، كما اثار احتجاجات علنية في الإسكندرية والقاهرة قام بها نشطاء حقوق الإنسان في مصر والذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل حالة الطوارئ ووصف حافظ أبوسعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، خالد سعيد محمد قتيل الإسكندرية، ب»شهيد قانون الطوارئ»، مؤكداً أن هذا القانون المشبوه، الذي تم فرضه منذ عام ١٩٨١ يعطي الحق لافراد الأمن التصرف كما يشاءون مع من يشتبه فيهم.

لم يتضح حتى الآن سبب مؤكد وراء الجريمة وإن كان هناك تفسيران:

الاول اتهام خالد بالهرب من تنفيذ أحكام وبانه مسجل خطر وكان رجلا الأمن يحاولان القبض عليه وهذه هي رواية وزارة الداخلية ومشكوك فيها بشده

الثاني تمكن خالد من الحصول بطريقة ما على فيديويظهر ما يبدوانه واقعة فساد تتعلق بالمخدرات داخل قسم سيدي جابر. وقام بوضعه على الإنترنت. وعندما توصلت عناصر الأمن إلى شخصية خالد من خلال المرشد «محمد رضوان عبد الحميد» وشهرته «حشيش» قاموا باستدراج خالد إلى خارج منزله وتعقبه إما بغرض ارهابه أوقتله عقابا له على نشر مقطع الفيديو.

وقد حاولت وزارة الداخلية تبرير وفاة خالد سعيد بقولها إنه ابتلع لفافة بانجووسدت القصبة الهوائية . ولكن كيف يقال أنه ابتلع لفافة بانجووسدت مجري التنفس وينقل في سيارة الشرطة ثم يعود بعد ١٥ دقيقة ويلقي على الأرض ثم تأتي الإسعاف ويقال إنه حي..فكيف يعيش إنسان بلا تنفس ١٥ دقيقة؟

وشكك مركز النديم للتأهيل والعلاج النفسي ما ورد في بيان وزارة الداخلية وتساءل «إذا كان على سعيد أحكام لماذا لم تتوجه قوة رسمية من الشرطة إلى عنوان منزله وإحضاره من منزله بعد إظهار أمر القبض والأحكام التي تدعي الداخلية أنها صادرة ضده». وتساءل: «هل يمكن أن تكون اللفافة قد وضعت قسرا في حلقه بعد أن مات؟». تساءل أيضا: «ما الذي فعله عناصر الداخلية في الخمسة عشر دقيقة التي أخذت فيها جثة خالد بعيدا عن مدخل العمارة التي ضرب حتى الموت أمامها؟ وكيف تمكن خالد وحلقه مسدود بلفافة مخدر أن يصرخ استنجادا «هاموت» على حين كان المخبران يدقان رأسه في رخام السلم؟».

وقد أثبت تقرير الطب الشرعي الذي طلبته النيابة العامة بعد الوفاة مباشرة وجود كسر في الفك ونزول في عظام الوجه «تحطيم للجمجمة» إضافة إلى رضوض وكدمات في الوجه وإصابات متعددة بالوجه وبعض أجزاء الجسم ،إضافة إلى وجود سقوط الأسنان نتيجة لتلقي ضربات شديدة»لم يحدد نوع الأداة» إضافة إلى تأكيده أن الإصابات بجثة الضحية هي إصابات حيوية، أي حدثت قبل الوفاة وليس بعدها.

وأكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «أن ما حدث لخالد يعد انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان، وهو حقه في الحياة ذلك الحق الذي كفلته المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وطالبت بضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية لجرائم التعذيب وإلغاء التشريعات التي ساهمت في توفير بيئة خصبة لانتشار ظاهرة التعذيب، ومنها قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨، وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١، والذي فتح الباب على مصراعيه أمام استخدام القوة دون ضوابط حادة.»

وشددت المنظمة على تعديل المادة ١٢٦ من قانون العقوبات المصري بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية لمناهضه التعذيب التي صادقت عليها مصر والتي تعرف التعذيب بأنه كل ألم أو عذاب جسدي أو عقلي، ولا

تشترط أن يكون مستهدفا منه انتزاع اعتراف فقط مثلما ينص القانون المصري.

وأكدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على قيام مجموعة من أفراد أمن قسم سيدي جابر باقتحام سيبر «مقهى إنترنت» في العقار رقم ٣٧ شارع مدحت سيف اليزل بمنطقة كليوباترا بمحافظة الإسكندرية، أسفل سكن خالد سعيد قاسم، حيث طلبوا من المتواجدين في «السيبر» إبراز البطاقات الشخصية، وقاموا بمحاولة تفتيش المذكور بطريقة مستفزة ودون إذن من النيابة، وضربوه واعتدوا عليه مع سبق الإصرار والترصد، وهذا ما أكدته شهادة الشهود الذين شاهدوا الواقعة.

وقال الشهود لبعثة تقصي الحقائق إن اثنين من رجال مباحث سيدي جابر ضربوا خالد سعيد بالأيدي والأرجل بطريقة مبرحة، ودقوا رأسه في سور رخامي بالسيبر، فسقط أرضا وقاموا بسحله على الأرض وسحبوه إلى العقار المجاور، ثم ضربوا رأسه في الباب الحديدي، وهوما أدي لخلع جزئي من الباب، ثم ضربوا رأسه في سلم العقار وفي جدران مدخل العقار.

وكان هناك بالمصادفة اثنان من الأطباء ضمن المتواجدين اللذين حاولا إنعاش قلبه وقياس نبضه ولكن دون جدوى، ورغم ذلك استمر الشرطيان في الاعتداء عليه بالضرب ليتأكدوا من قتله»، وأشار الشهود إلى أن خالد أثناء الضرب كان يصرخ ويستغيث «أنا بموت»، فرد عليه أحدهم وقال «أنا مش هاسيبك غير لما تموت». ثم اقتادوه معهم، وبعد ربع ساعة عادوا مجددا وألقوه على الأرض، وعقب ذلك جاءت مجموعة من المخبرين ومعهم ثلاثة ضباط وطلبوا الإسعاف.

وقد رفضت سيارة الإسعاف حمل الجثة في البداية حيث أكد الطبيب وفاة خالد، إلا أنهم هددوا سائق السيارة وأجبروا الموظف المختص على كتابة تقرير أن خالد كان حيا، ثم غسلوه من الدم ووضعوه في كمية كبيرة من الثلج، حيث ظهرت على الجثة آثار تكسير الأسنان والجمجمة وتشوهات بالوجه وتسلخ باليدين والقدمين نتيجة السحل.»

وأكدت والدة خالد أن قسم شرطة سيدي جابر طلب من شهود العيان عدم الإدلاء بشهادتهم بما حدث وإلا فإنهم سيتعرضون لنفس مصير الضحية.

وقال محمد نعيم، حارس العقار الذي لفظ فيه خالد أنفاسه الأخيرة»أنه فوجئ باثنين من المخبرين يقومان بسحل أحد الشباب إلي مدخل العمارة ودفع رأسه لأكثر من مرة في البوابة الحديد للعقار وفي السلم ثم قاما بالتعدي عليه بالضرب المبرح حتي صمت الشاب عن الصراخ وظلا يعتديان عليه رغم صمته، وحينما شكا في وفاته سمحا لأحد الأطباء الموجودين في الشارع بالكشف عليه، فأكد لهما أنه مات وهوما دفعهما إلي اصطحابه داخل سيارة الشرطة ثم عادا بعد قليل وقاما بإلقاء جثة الشاب علي الأرض وقاما باستدعاء سيارة إسعاف».

وجاءت شهادة زوجة حارس العقار الذي يقطن فيه المجني عليه، بأنه كان مولع بحب الكمبيوتر والموسيقي، وكان يتمتع بحب الجيران ولم يكن له أي مشاكل مع أحد.

وقد أكد جيران خالد على أن حياته كانت تنحصر في برمجة الكمبيوتر وأعمال الكهرباء أما هواياته فتنحصر في صيد الأسماك من البحر والسباحة كما كان يربى قطة وحيدة فضلا عن اهتمامه الشديد بأنواع من الموسيقى الغربية كان يسمعها مع أصدقاءه منها الهيب هوب والأر أند بى. ولم يكن جيرانه يشاهدونه كثيرا فأغلب تحركاته كانت تتم لشراء مستلزمات البيت فقط وبعد قضاءه مدة التجنيد في مديرية أمن الإسكندرية كان في إنتظار قرار موافقة السفارة الأمريكية على منحه تاشيرة الهجرة مثله مثل باقى إخوته.

تجاوز عدد أعضاء الصفحة التي أسست لإظهار التضامن مع خالد سعيد على الفيس بوك حاجز الـ٤٠٠٠ الاف عضوخلال أقل من ساعة واحدة من نشر الخبر، ما يوهودل على حالة الغضب الشعبي الذي تصاعد عبر موقع الفيس بوك احتجاجا على قتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي بعد سحله على يد مخبرين بقسم سيدي جابر.

وشهدت تعليقات الأعضاء حالة من الغليان والاعتراض، واعتبر النشطاء مقتل خالد دليل إدانة جديد ضد تمديد قانون الطوارئ الذي سمح للمخبرين بهذا التعامل اللا إنساني مع القتيل.

كما دعت مجموعة حملة «البرادعي رئيسا» على الفيس بوك إلى ورشة عمل إلكترونية لبيان كيفية التحرك الشعبي للحصول على حق خالد، فيما بدأ مركز نصار للقانون تشكيل لجنة لتقصى الحقائق في جريمة الداخلية بمقتل الشاب خالد سعيد لتقديم المتهمين للمحاكمة.

وتعد القضية في الأساس أحد أمثلة التعذيب وطريقة التعامل الوحشية التي يلقاها البعض داخل وخارج أقسام الشرطة من بعض رجال الأمن . واصبح الشهيد خالد سعيد احد رموز ثورة ٢٥ يناير التى اطاحت بالنظام.

• **اغتيال سيد بلال:**

وجاءت جريمة تعذيب سيد بلال وقتله على ايدى الشرطة لتؤكد حجم وحشية وقمع النظام المصرى لمواطنيه . وسيد بلال مواطن مصري يقطن في الاسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة ومعه الكثير من السلفيين للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت . وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الإربعاء ٥ يناير وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله جثة هامدة بعدها بيوم واحد.

وسيد بلال يبلغ من العمر ٣٠ عاما ومؤهل بدبلوم صناعي وعمل في شركة بتروجيت حتى عام ٢٠٠٦ حين اعتقل وأودع سجن ليمان أبي زعبل.ثم عمل براد لحام.وهواب لطفل عمره سنة وشهران.وينتمي سيد بلال للجماعة السلفية في الإسكندرية وأدى صلاة الجنازة عليه شيخها ياسر برهامى وهي جماعة تنبذ العنف وترفض الارهاب وأصدرت بيانا تستنكر فيه تفجير كنيسة القديسين.

قال خالد شريف محامي سيد بلال وصهره ان الضابط حسام الشناوي بجهاز امن الدولة هاتف سيد بلال صباح الثلاثاء ٤ يناير وطلب منه الحضور في المساء من أجل استجوابه في قضية ما.ولما حضر سيد بلال إلى مقر أمن الدولة بشارع الفراعنة بالإسكندرية ذهبوا بمرافقته إلى منزله بغية تفتيشه حيث بعثروا محتوياتها واستولوا على القرص الصلب الخاص به.وفي السابعة من صباح اليوم التالي ورد اتصال إلى أهل سيد يفيدهم بالحضور لاستلام جثة سيد بلال حيث وجدوا بها جروحا ثاقبة في جبهة الرأس وسحجات متعددة بالساعدين الأيمن والأيسر وبالقدمين إضافة لسحجات وزرقان عند الخصر والعانة.

واشتهرت أجهزة الشرطة المصرية بتعذيب المواطنين لاجبارهم علي الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها وهوما يسمي تقفيل القضايا وتستخدم كل أنواع التعذيب النفسي والجسدي والصعق بالكهرباء والضرب في أماكن مؤلمه وحساسة

وذكر المستشفى أن مجهولين ألقيا بجثة سيد بلال أمام المستشفى قبيل أن يلوذوا بالفرار.وأن دقات قلب سيد بلغت ١٧٠ دقة في الدقيقة وان ضغطه بلغ ٣٠ على ٥٠.

وحررت أسرة سيد بلال محضر اتهام لجهاز أمن الدولة بتعذيب ابنها حتى الموت أمام النيابة العامة وأرفقت معه التقرير الطبي.حيث شرعت نيابة الإسكندرية في فتح تحقيق موسع واستدعاء كل الضباط الذين وردت أسمائهم في المحضر للتحقيق.وهددت قيادة أمنية كبيرة في الإسكندرية ابراهيم بلال شقيق سيد وصهره خالد يوسف باعتقالهما إذا لم يتنازلا عن اتهام جهاز أمن الدولة حيث اجتمع بهما وعرض عليهما قرار اعتقال دون فيه اسمهما وسينفذ القرار إن هما لم يسقطا اتهامهما لجهاز أمن الدولة بقتل سيد . لكن أسرة سيد أصرت على مواصلة الدعوى وحثت على سرعة اصدار التقرير الطبي للجثة حتى يتمكنوا من المطالبة بسرعة محاكمة الجناة.وقالت شقيقة سيد أن الأسرة لا زالت تحت ضغوط

أمنية شديدة للتنازل عن الدعوى المرفوعة كما ذكرت أن صحة أم سيد قد تدهورت وأن زوجته قد أجهضت الجنين الذي في بطنها بسبب تردي حالتها.كما تعرض ابراهيم بلال توأم سيد إلى حلبة شلل نصفي نفسي جراء الضغوط الأمنية علي أسرته لثنيها عن اتهام جهاز المباحث بقتل شقيقه .

وعلق محمد البرادعي على الحادثة بقوله:»رحم الله السيد بلال ننتظر نتيجة التحقيق. إذا ثبت التعذيب لابد من العقاب الرادع لكل مسئول على كل مستوى. التعذيب إنتهاك للإنسانية لا شأن داخلي».

وتقدم مركز الشهاب لحقوق الإنسان ببلاغ إلى النائب ضد وزير الداخلية، اللواء حبيب العادلى، واللواء محمد إبراهيم، مدير أمن الإسكندرية، اتهمهما فيه بالتعذيب والقتل.

وخرجت مظاهرة في القاهرة تطالب باقالة وزير الداخلية حبيب العادلي

وحملت حركة ٦ أبريل والمعارضة في مصر المسئولية عن مقتل سيد بلال للرئيس حسني مبارك ووزير الداخلية حبيب العدلي لان الامن أصبح كل هدفه حماية النظام الحاكم وعدم الاكتراث بسلامة المواطنين.

• **الاستبداد :**

حكم الرئيس محمد حسني مبارك مصر منذ سنة ١٩٨١ م. وقد تعرضت حكومته لإنتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. ونال بدعمه اسرائيل دعما من الغرب، وبالتالي إستمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة. واشتهرت حكومته بحملاتها على المتشددين على انتهاكات وتجاوزات نظام، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر وقد كان

لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الإقتصادي والإجتماعي على المصريين، بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوي التعليم وإرتفاع معدلات البطالة، كما انتشرت الجرائم والفساد في البلاد.

• **التوريث:**

قامت الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق، فكرة التوريث جاءت بداية من قرينة الرئيس سوزان مبارك كتأمين مستقبلي للأسرة والأبناء خاصة والظروف كانت تنبيء بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس فمجلسي الشعب والشورى حتى بتكوينيهما قبل الإنتخابات يمتلكان أغلبية للحزب الوطني والحزب في حد ذاته يقبع في جيب الرئيس الأيمن والجهات الأمنية والمعنية بقمع المعارضة تقبع في جيبه الأيسر والرأي العام العالمي يعنيه في المقام الأول أمن إسرائيل ومبارك هوأحد أهم ضماناته، إذن فقضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليها سوى الخطوة الأخيرة وهي تعيين جمال مبارك نائبا لرئيس الجمهورية

المشكلة الاساسية كانت هى أن مشروع التوريث مرفوض جماهيرياً خاصة من النخبة المثقفة والمهتمة بالشأن السياسي بالاضافة الي ان الكيمياء كانت مفقودة تماماً بين جمال مبارك وجموع الشعب المصري . وكان الجيش المصري ايضاً يرفض توريث السلطة ويري ان الرئيس الجديد يجب ان يخرج من بين أبناءه خاصة وان الرئيس مبارك قد نجح على مدار ثلاثة عقود في إكتساب ولاء المؤسسة العسكرية ولكن هذا الولاء العظيم لم يكن ليسمح برئيس مدني يقصي المؤسسة العسكرية من موقع صنع القرار كما أن الرئيس نفسه لم يكن يأمن توريث نجله ووزيادة إحتمالات قيام إنقلاب عسكري ضده.

ولقي مشروع التوريث ايضاً معارضة من جهاز المخابرات العامة لعلمه اليقيني بحالة الفساد المذهلة التي بدأت تستشري في جميع أوصال الوطن

كنتاج لزواج السلطة مع الثروة وهوافراز طبيعي لوزارة كانت غالبية وزرائها من رجال الأعمال قام السيد جمال مبارك بنفسه بإختيارهم ووضع كل منهم في منصبه المناسب ، وكانت المخابرات على علم بكل حالات الفساد ولكنها لم تستطع إزاء تلك المفاسد إلا الصمت نظراً لكون المتورط فيها والمسئول الأول عنها بعيد كل البعد عن أن يدخل قفص الإتهام

وجاءت إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة لتكون القشة اللتي قصمت ظهر البعير وتكون الشرارة التي أشعلت نيران الثورة في صدور المصريين.

ولقد دفع عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة منذ ١٧ سنة ثمن مشروع توريث السلطة لجمال مبارك. فهذا الرجل المرعب كما وصفته وثائق ويكيليكس، لا غبار عليه كشخص وطني مؤمن بشرعية مطالب الشعب ولكن هناك فرق بين منصب أمني رفيع كمنصب رئيس جهاز المخابرات العامة ومنصب سياسي كمنصب نائب رئيس الجمهورية فتعيينه في هذا المنصب أكسبه بالضرورة صبغة النظام الحاكم وجعله جزء من المعادلة السياسية المرفوضة جملة وتفصيلاً في الشارع المصري وكذلك أجبره هذا التعيين على التوافق بشكل أوبآخر مع السياسات المتبعة من خلال النظام الحاكم في مواجهة الشعب وقد يكون قبوله لمنصب نائب الرئيس مسألة حياة أوموت للرئيس المخلوع أوحتى لإستقرار الوطن ولكن المؤكد أنه بقبوله ذلك المنصب زج بنفسه في خضم من الظنون والشك والريبة وهوما ادي الي فقدانه للكثير من تاريخه المشرف في خدمة هذا الوطن ورغم دخول الرجل في معترك السياسة الخارجية في فلسطين والسودان بل ومنافسته أحياناً لأحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري إلا أن ممارسته للسياسة كانت تبتعد به دائماً عن الشأن الداخلي ، الأمر اللذي جعله الرجل المجهول لقاعدة من الشعب المصري وهوأيضاً ما لم يكن في صالح مستقبله السياسي.

ولسنوات ظل عمر سليمان يتطلع الي منصب نائب الرئيس، لكن

سوزان مبارك كانت دائماً هي العقبة الكبري أمام تحقيق حلمه لسبب بسيط هوانها كانت تريد الاحتفاظ بمنصب الرئاسة لابنها جمال وهوما دفعها لابعاد اي شخص يمكن ان يشكل تهديداً لهذا المشروع وخاصة عمر سليمان.وفي شهر يوليو٢٠٠٥، تصاعد الصراع داخل اسرة الرئيس السابق لدرجة خطيرة بعد ان اصدر مبارك قرارا بتعيين عمر سليمان نائبا له في، أغسطس٢٠٠٤، ولحظة تسليم القرار إلي رئيس ديوان الرئاسة، انقضت حرم الرئيس بانفعال شديد وأمسكت بالقرار ومزقته وقيل وقتها إن زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية هومن حذر سوزان مبارك من صدور قرار تعيين سليمان نائباً للرئيس، وفقاً لوثائق ويكيليكس، ظل سليمان يشعر بغصة من الرئيس مبارك لتراجعه عن وعده باختياره نائباً له ورغم ذلك استمر ملتزماً بالولاء له .

وحتى ما قبل ظهور سليمان كنائب الرئيس، خلال الثورة المصرية، كان يمكن له أن يحقق حلمه في رئاسة الدولة الأعرق في تاريخ البشرية، ولولفترة انتقالية. وفي تحليلها لدور سليمان بعد تفجر الثورة وصفت جريدة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية نائب الرئيس بأنه «مخلص لمبارك كالصخرة». هكذا ظهر سليمان فعلا في كل خطاباته وحواراته، دائما ما يتحدث باسم مبارك.. وفي المقابل تعالٍ واضح على الثورة وعلى شعب «لم يكتسب بعد ثقافة الديمقراطية»، وتهديدات ولعب بأوراق قديمة. وكشفت الصحيفة عن توظيف سليمان لرجل الأعمال نجيب ساويرس فيما أسمته «اختراق القشرة الصلبة لحبة جوز المعارضة، وساويرس كان محركاً للجنة الحكماء التي ظهرت فجأة ونزلت بسقف مطالب دماء الثورة إلى «التفويض»، كما كان أول من دعا الجيش المصري لتأييد خطاب التفويض.

في صورة وزعها مكتب سليمان للقائه مع مجموعة من الشباب، ينظر عمر ناحية أحدهم.. لكنه لا يراه أولا يريد رؤيته لأن ذهنه كان مشغولاً بالرئيس. قبل اللقاء بيوم، توالت الاتصالات على عشرات النشطاء في الميدان من وزراء وشخصيات عامة، ولم يقبل المشاركة في الحوار

سوى خمسة، اثنين لا علاقة لهما بأي شيء، وعنصرين من حملة البرادعي وعنصر خامس من حركة التجديد الاشتراكي.

وفي حواره مع الشباب كان سليمان أكثر انبساطا من لقائه بعواجيز السياسة، مع تحذير من أنه «فاوض حتى اليهود.. ونفسي طويل».

ورغم ذلك عجز سليمان عن الإمساك باللحظة، ليفقد توافقا عاما كان في رصيده قبل وأثناء الأيام الأولى للثورة. بدا أكثر عنادا من مبارك نفسه، سواء لعقليته الأمنية المتجمدة والتي لم تستوعب، سياسيا، معدل التسارع الثوري، أولتقدم العمر، أولتمثيله تحالف مصالح مرتبط بنظام ينهار.. في مواجهة شباب أصبح بؤرة لثورة ضمت عشرات الملايين. والذي لا شك فيه ان الفرصة الذهبية كانت متاحة لسليمان لتحقيق حلم رئاسة مصر بعد ان اختاره مبارك نائبا له وفوضه صلاحياته، ولكن سليمان لم يستطع ادارة الازمة بحنكة مما ادي الي خسارته للتاييد الذي كان يحزي به لدي الشعب قبل هذه الازمة.

• **الفساد :**

خلال حكمه إزداد الفساد السياسي في إدارة مبارك وخاصة في وزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب إزدياد النفوذ على النظام المؤسساتي الذي هوضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف لمن يسعون للعمل بها على أساس الميول السياسية. وعلى المستوى الشخصي، يمكن لأي فرد أوضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته بإعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

واعلنت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي. مؤشر الفساد سنة ٢٠١٠ انها تعطى مصر ٣,١ درجة استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللي الدولة، حيث أن ١٠ تعني نظيفة جدا و ٠ تعني شديدة الفساد.

تحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مدرج في التقرير .

بحلول أواخر ٢٠١٠ كان حوالي ٤٠ ٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالي ٢ دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة .

وخلال ثورة ٢٥ يناير أعلنت "منظمة النزاهة الدولية " أن قيمة التحويلات المالية الفاسدة إلي خارج حدود مصر وصلت إلي حوالي (٧مليارات دولار أي ما يعادل ٣٨ مليار جنيه سنوياً) ، مقسمة ما بين مخدرات ورشاوي وسمسرة غير مشروعة، ولعل صورة الفساد الرهيبة تتضح بعد ما تم الكشف عنه بعد "ثورة شباب ٢٥يناير"، وهي شبه اتهامات لم تثبت في حق أصحابها إدانة كاملة، إلا بعد التحقيقات في جميع الملفات التي تم فتحها في مكتب "النائب العام" .المتهم في هذه الملفات مجموعة من المسئولين السابقين وبعض السياسيين من رجال الأعمال وعلي راسهم "المهندس أحمد عز"، الذى تردد ان ثروته بلغت ستين مليار جنيه نتيجة المكاسب الهائلة التى حققها من وراء الاستيلاء على شركة "الدخيلة للحديد والصلب" وتغيير اسمها إلي اسم عائلته، والاحتكار الذي مارسه في صناعة إستراتيجية في مصر، هي صناعة الحديد والصلب.

هذه المفاسد، وغيرها وأهم ما توصلت إليه أجهزة الدولة الرقابية من أموال عامة، ورقابة إدارية، وكسب غير مشروع، وجهاز للمحاسبات وغيرها من أجهزة رقابة سيادية تؤكد فساد مسئولى عهد مبارك الذين وصفوا "برجال الأعمال"،ولكن في الحقيقة أنهم الرجال المنتفعون من علاقتهم المشبوهة برموز النظام السابق لدرجة ان مبارك كافأ احد ابرز رموز الفساد وهو المهندس محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان الاسبق بأعظم الأوسمة بالدولة، بالاضافة الى قرار مبارك بتعيينه بالمخالفة للقانون رئيسًا لمجلس إدارة وعضواً منتدباً لإحدي أكبر شركات وزارة البترول.

وكان النائب العام قرر منع العديد من الوزراء من السفر وتجميد اموالهم والتحقيق معهم في اطار ملاحقة المتسببين فيما شهدته البلاد من اعمال التخريب والنهب والسرقة للممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق والقتل والإنفلات الأمنى والأضرار بالإقتصاد القومى.وصدرت قرارات بحبس عدد من هؤلاء بينهم حبيب العادلى وزير الداخلية واحمد عز واحمد المغربى وزير الاسكان وزهير جرانة وزير السياحة .

وشملت الاتهامات مسؤولية العادلي عن فتح السجون لاخراج السجناء الجنائيين بغرض نشر الفوضى في البلاد واثارة حالة من الذعر فيها وهوما حدث خصوصا يومي ٢٨ و٢٩ يناير الماضي.

واكدت وسائل الاعلام ان وزير السياحة السابق اقترض ٤مليارات جنية من البنوك قبل توليه الوزارة لانقاذ شركته الخاصة وبعد توليه منصبه تمكن من تسديد ديونه وجمع ثروة تقدر بثمانية مليارت جنيه.

وقدرت ثروة وزير الاسكان السابق ب١٧ مليار جنيه ووزير الصحة السابق حاتم الجبلي ب ١٢ مليار جنيه.

وكان نواب المعارضة وجهوا من قبل اتهامات عدة الى الجبلي باستغلال قرارات العلاج على نفقة الدولة ليستفيد منها النواب والوزراء وحتى زوجته نفسها التي عولجت في باريس على نفقة الدولة في حين يحرم الفقراء من الحد الادني من الرعاية الطبية.

وقدمت كذلك بلاغات الى النائب العام تطالب بالتحفظ على اموال رئيس الوزراء الاسبق عاطف عبيد المتهم باهدار المال العام من خلال قرارات الخصخصة التي اصدرها خلال توليه رئاسة الحكومة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٤، وكذلك وزير الاسكان السابق سليمان ابراهيم.

وقالت صحيفة الدستور الخاصة هذا الاسبوع ان تقريرا لهيئة رقابية افاد بان ثروة ٤٢ عضوا في لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم تصل الى ٢٠٠ مليار جنيه في بنوك اوروبية.

وقد اثار نشر هذه المعلومات سخط المصريين وهوما ادى الى انقلاب في مواقف حتى اولئك الذين كانوا يؤيدون بقاء مبارك في الحكم حتى انتهاء ولايته الاخيرة في سبتمبر المقبل.

• **الفقر :**

مصر هي ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان بعد نيجيريا, وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة ٢٠٠٧ وصل عدد سكان مصر لحوالي ٧٨,٧٣٣,٦٤١ نسمة ويوجد تقديرات اخرى تقول ان عدد سكان مصر وصل ٨١,٧١٣,٥١٧ في يوليه ٢٠٠٨.

وكان عدد سكان مصر عام ١٩٦٦ م حوالى ٣٠ مليون نسمة، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل ، في مساحة حوالي ٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع ، لان هذه الارض تعتبر هى الوحيدة القابلة للزراعة فى مصر . وساعدت زيادة عدد السكان فى زيادة الفقر، وقلة التعليم، وانخفاض الدخل القومى ودخل الفرد، ومشاكل الإسكان وتدهور الخدمات الصحية وهوما زاد من غضب المصريين إلى حد الثورة عن النظام الذي وصل بهم إلي هذه الدرجة من التمرد والإنهيار .

• **الغاز لاسرائيل :**

منذ عام ٢٠٠٤ م ابرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠.

ولقد تسببت هذه العقود في أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين حيث أن التصدير يبدأ في حالة وجود فائض وهومالم يتوفر في مصر.

واعتبر هؤلاء تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية وهوما دعا المحكمة الإدارية بمصر إلى أن تصدر أحكامها ببطلان قرار وزير البترول المهندس سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم صديق الرئيس

مبارك ، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية بأسعار تردد أنها تقل عن الأسعار العالمية .

وطالبت المحكمة الحكومة المصرية بإعادة النظر في أسعار التصدير ، ولكن الحكومة لم تنفذ ذلك مما أثار سخط الشعب المصري .

• **البرادعي :**

كان لظهور محمد البرادعي أثر في عودة الأمل والنشاط للحراك السياسي في مصر, حيث طالب بتغييرات دستورية لضمان نزاهة انتخابات الرئاسة. كما تشكلت مجموعات من الشبان أطلقت حملة باسم «الحملة الشعبية المؤيدة للبرادعي» قامت بجمع توكيلات من الناس للبرادعي حتى يطالب باسمهم بتعديل الدستور.

محمد مصطفى البرادعي (٦٩ عاما) دبلوماسي مصري ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق. حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠٠٥. ولد في الدقي بمحافظة الجيزة في مصر. والده مصطفى البرادعي محام ونقيب سابق للمحامين. تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة ١٩٦٢ .

اكتسب البرادعي خلال عمله كأستاذ وموظف كبير في الأمم المتحدة خبرة بأعمال المنظمات الدولية خاصة في مجال حفظ السلام والتنمية الدولية، وحاضر في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية والحد من التسلح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألف مقالات وكتبا في تلك الموضوعات، وهو عضو في منظمات مهنية عدة منها اتحاد القانون الدولي والجماعة الأمريكية للقانون الدولي.

التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة ١٩٨٤ حيث شغل مناصب رفيعة منها المستشار القانوني للوكالة، ثم في سنة ١٩٩٣ صار مديرًا عامًا مساعدًا للعلاقات الخارجية، حتى عُيّن رئيسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١ ديسمبر ١٩٩٧ خلفًا للسويدي هانز بليكس وذلك بعد أن

حصل على ٣٣ صوتًا من إجمالي ٣٤ صوتًا في اقتراع سري للهيئة التنفيذية للوكالة، وأعيد اختياره رئيسا لفترة ثانية في سبتمبر ٢٠٠١ ولمرة ثالثة في سبتمبر ٢٠٠٥.

في أكتوبر ٢٠٠٥ نال محمد البرادعي جائزة نوبل للسلام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعترافا بالجهود المبذولة من جانبهما لاحتواء انتشار الأسلحة النووية.

وقال البرادعي إن الفقر وما ينتج عنه من فقدان الأمل يمثل «أرضا خصبة» للجريمة المنظمة والحروب الاهلية والارهاب والتطرف.

وقد عارضت الولايات المتحدة تعيين محمد البرادعي لمدة ثالثة كرئيس للوكالة الدولية، كما أثارت صحيفة واشنطن بوست جدلا حول ما أعلنته من قيام الولايات المتحدة بالتنصت على مكالماته على أمل العثور على ما يساعدها على إزاحته عن رئاسة الوكالة. وبعد ذلك أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على رئاسته في ٩ يونيوبعد مقابلة بينه وبين كوندوليسا رايس وهوما فتح الطريق أمام مجلس محافظي الوكالة للموافقة عليه في ١٣ يونيو.

في نوفمبر ٢٠٠٩ وفي خضم جدل سياسي حول انتخابات رئاسة الجمهورية في مصر سنة ٢٠١١ والعوائق الدستورية الموضوعة أمام المترشحين بموجب المادة ٧٦ المعدّلة في الدستور المصرى وتكهنات حول تصعيد جمال ابن الرئيس حسني مبارك، أعلن محمد البرادعى احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر مشترطا لإعلان قراره بشكل قاطع وجود «ضمانات مكتوبة» حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية. وقال البرادعي في مقابلة تليفزيونية أجراها مع شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية: «سأدرس إمكانية الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية في مصر إذا وجدت ضمانات مكتوبة بأن العملية الانتخابية ستكون حرة ونزيهة».

إعلان البرادعي أثار ردود أفعال متباينة في الشارع السياسي المصري، حيث اعتبره البعض رسالة محرجة للنظام من شخصية ذات ثقل دولي مفادها أن عملية تداول السلطة في مصر تحتاج إلى إعادة نظر. بينما رأى آخرون أن تصريح البرادعي يعد مسعى حقيقيا لفتح آفاق جديدة للحياة السياسية «المخنوقة» في مصر، حسب وصفه.

كان حزب الوفد وقوى سياسية معارضة أخرى قد أعلنت أنها مستعدة لمساندة البرادعي إن قرر الترشح. وفور انتهاء فترة رئاسته للوكالة الدولية في ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن عن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقررة في ٢٠١١ ولكن بشرط إعادة تعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨من الدستور المصري ليسمح لأي مصري بخوض الانتخابات الرئاسية، كما طالب ببعض التعهدات الكتابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وبعض الضمانات مثل المراقبة القضائية والدولية، وقد رحبت أحزاب وتيارات المعارضة المختلفة بهذا القرار.

وصل البرادعي إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق ١٩ فبراير ٢٠١٠ وكان في استقباله في مطار القاهرة العديد من النشطاء السياسيين المصريين وعدد غير قليل من الشباب من عدة مناطق ومحافظات مختلفة في مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالى ألفي شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التي عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل في ما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التي افتقدها الشباب المصري في ظل النظام الحالي.

وفي الأسبوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين كما قام بزيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمروموسى كما استضافته القنوات الفضائية المستقلة في عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف على رؤيته السياسية وخططه للمستقبل إلا أن هذه البرامج جاءت مبكرة بعض الشئ مما أعطى انطباعا مبكرا بأن الرجل لم يعد نفسه الإعداد الكامل للمرحلة

القادمة. إلا أن الأسبوع الأول لوصوله إلى مصر قد انتهى بإعلان تشكيل جمعية وطنية برئاسته للضغط على النظام لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ تجمع في عضويتها مجموعة من النشطاء من التيارات المعارضة المختلفة.

وفي خضم هذا التواتر والحراك السياسي تلاحظ غياب الإعلام الرسمي تماما عن متابعة أخباره كما لوكان الأمر هامشيا أولا يرتقي إلى مستوى المتابعة الرسمية رغم المتابعة الشعبية الجارفة التي ظهرت في شكل آلاف من التعليقات الجادة والحوارات القيمة على عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية لصحف مستقلة والمواقع الحوارية لتجمعات الشباب المصري، مما كان له أثره الواضح على اكتسابه المزيد من الشعبية نتيجة لذلك.

وفي سبتمبر ٢٠١٠ نشرت بعض الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعي، بعدما نقلتها «صديقة مجهولة» لابنته ليلى البرادعي عن صفحتها على موقع «فيس بوك» تقول أنها متزوجة من شخص بريطاني مسيحي (وهومخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه واعتبر أنصار البرادعى هذا الاسلوب خطوة تعكس تدني مستوى المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام.

ورغم ذلك ، كان البرادعى احد العوامل التى شجعت المصريين على الثورة خاصة عندما اكد ان مجرد نزول مليون مواطن الى الشارع سيؤدى حتما الى سقوط نظام حسنى مبارك .. وهوما تحقق بالفعل وإن كان على نطاق أوسع مما كان البرادعى يتخيله أويحلم به .

الأسباب المباشرة

• الانتخابات

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٥٪ من مقاعد المجلس, أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم

وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني ولم ينجح مرشح اخواني واحد في هذه الانتخابات رغم انهم حصلوا على ٨٨ مقعدا في البرلمان السابق.

انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٠، هي انتخابات تشريعية تم إجراء الجولة الأولى منها في يوم ٢٨ نوفمبر، وجولة الإعادة في ٥ ديسمبر في الدوائر التي لم يفز أحد مرشحيها بأغلبية الأصوات. وبلغ عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون بهذه الدورة ٤٤٤ مقعد بالإضافة إلى ٦٤ مقعد إضافي مخصصين لكوتة المرأة، وبهذا يكون عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم ٥٠٨ يضاف إليهم ١٠ أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ليكون بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب لهذه الدورة ٥١٨ عضوًا.

وقد ادى نجاح الثورة المصرية الى حل مجلسى الشعب والشورى تمهيدا لاجراء انتخابات برلمانية جديدة تتمتع بالنظافة والنزاهة على عكس أخر انتخابات برلمانية فى عهد مبارك .

بالإضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، شارك بالانتخابات العديد من أحزاب المعارضة على الرغم من صدور دعوات من الدكتور محمد البرادعي وحركة شباب ٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير والحركة المصرية من أجل التغيير بالمقاطعة، كما قرر حزب الغد جبهة أيمن نور مقاطعة الانتخابات، بينما قرر حزب الوفد الجديد المشاركة بالانتخابات بعد موافقة الجمعية العمومية للحزب على المشاركة بعد استفتاء داخلي، وأيد قرار المشاركة بالانتخابات ما نسبته ٥٦,٧٪ من أعضاء الجمعية العمومية للحزب، كما قررت جماعة الإخوان المسلمون المشاركة بالانتخابات وذلك بعد موافقة ٩٨٪ من أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة، كما قرر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المشاركة

بالانتخابات، وقررت أحزاب أخرى هامشية المشاركة بالانتخابات .

اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي شعار «عشان تطمن على مستقبل أولادك صوتك للحزب الوطني»، بينما اتخذ حزب الوفد شعار «يا بلدنا أن الأوان» في إشارة إلى ضرورة التغيير، أما المرشحين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمون والذين يخوضون الانتخابات بصفة مستقلين لكون الجماعة محظورة سياسيًا، فإن اللجنة العليا للانتخابات قررت شطب من يستخدم شعار الجماعة الانتخابي وهو «الإسلام هو الحل» وذلك باعتباره شعارا دينيا .

لم تتم هذه الانتخابات تحت الإشراف القضائي الكامل على عكس ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٥. كما رفض الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات بحجة انه أمر مهين للدول ذات السيادة حسب رأي وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب ، وأضاف بأن الدول التي تسمح بالتدخل في الشأن الداخلي الخاص بها بأنها دول غير مستقرة وناقصة السيادة ونظامها الدستوري والأمني غير مستقر وأن بلدًا مثل مصر لها سيادتها لا تسمح أبدًا بالرقابة الدولية على الانتخابات .

وقبل إجراء الانتخابات أبدت المنظمات الحقوقية التي تتولى مراقبة الانتخابات قلقها من عدم وجود نوايا لدى الحزب الوطني لإجراء انتخابات نزيهة ، وأشارت إلى وجود مؤشرات تؤكد أن الحزب الحاكم يعد العدة لتزويرها.

وكالعادة ، تدخل بلطجية الحزب الحاكم بشتى السبل لتزوير الانتخابات وقال أمين الإعلام بالحزب الوطني الحاكم علي الدين هلال إن أحداث العنف التي صاحبت الجولة الأولى من الانتخابات كانت نتيجة عن إحتدام المنافسة وسخونة أجواء المعركة الانتخابية، كما قال إن هذه الانتخابات تعتبر الأقل عنفًا مقارنة بانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ والتي قتل فيها ٦٠ مواطنًا وجرح ٧٠٠ آخرون، كما قال أمين التثقيف بالحزب الوطني محمد مصطفى كمال بأن الانتخابات كانت الأكثر تنافسًا والأقل

عنفًا على الرغم من وقوع أعمال عنف واشتباكات بعدد كبير من الدوائر أدت إلى سقوط عدد من القتلى.

وأكد مجلس الوزراء أن الجولة الأولى من الانتخابات شهدت أعلى مستوى من التنظيم والشفافية .

أما مرشد جماعة الإخوان المسلمون محمد بديع فقد اتهم الحكومة بأنها زورت الانتخابات، ووصف النظام الحاكم بفاقد الأهلية. وأصدر حزب الوفد الجديد بيانًا اتهم فيه الحزب الوطني الحاكم بارتكاب ممارسات غير ديمقراطية، وانتهاك الشرعية الدستورية، واغتصاب حق المصريين في اختيار ممثليهم.

وعالميًا، أعربت الولايات المتحدة بلسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عن قلقها وشعورها بالفزع إزاء المخالفات التي شابت الانتخابات، وأضاف إن الأنباء التي ترددت عن وقوع مخالفات في الانتخابات تثير شكوكًا في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها. كما إن مجلس الأمن القومي الأمريكي أعرب عن إحباط الولايات المتحدة من مسار العملية الانتخابية قبل وخلال الانتخابات. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إن الحزب الوطني الحاكم شن حملة قمع ضد جماعة الإخوان المسلمون التي تمثل أكبر حركة معارضة حقيقية في مصر. ووصفت منظمة هيومان رايتس فيرست الانتخابات بأنها اختبار للمزاعم المتكررة من جانب القيادة المصرية بتمهيدهم للديمقراطية والانتقال نحوالإصلاح السياسي ولكنهم فشلوا في هذا الاختبار. وأوضح مركز كارنيجي للسلام إن نتائج الانتخابات لن تكون ذات مصداقية كبيرة داخل أوخارج مصر بسبب افتقادها التام إلى الشفافية والمخالفات واسعة النطاق والعنف الذي كان سمة عملية التصويت وعمليات فرز الأصوات، كما أدانت المؤسسة القيود المفروضة على التغطية الإعلامية .

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الجولة الأولى في يوم ٣٠ نوفمبر ، وأعلن المتحدث باسم اللجنة إن نسبة المشاركة في الجولة الأولى بلغت ٣٥٪.

وادت نتيجة الجولة الأولى التي أعلنت إلى سيطرة مرشحي الحزب الوطني الحاكم على أغلب المقاعد، ودخول مرشحيه الآخرين بجولة الإعادة أحيانًا بعدد من مرشحي الحزب على ذات المقعد أصبح بعدها من الواضح سيطرة الحزب الحاكم على مجلس الشعب المقبل، وأدى ذلك إلى إعلان إنسحاب حزب الوفد الجديد ومرشحي جماعة الإخوان المسلمون من جولة الإعادة وذلك احتجاجًا على ما يرونه من تزوير وأعمال عنف صاحبت الجولة الأولى.

وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة جولة الإعادة في ٦ ديسمبر، وكانت النتيجة قد زادت من حصيلة الحزب الوطني الحاكم في السيطرة على مقاعد المجلس بنسبة تجاوزت ٩٥ ٪، كما حصل حزب التجمع على خمسة مقاعد في البرلمان الجديد ، وكما فاز ٤ مرشحين من حزب الوفد الذي كان قد أعلن انسحابه عن جولة الإعادة.

وفي أغرب حادثة من نوعها أعلن الدكتور حمدي السيد -القيادي بالحزب الوطني وأحد المرشحين في تلك الانتخابات- أنه يتهم الشرطة وقيادات في الحزب بالتزوير لصالح منافسه لكسب نقطة على حساب جماعة الإخوان المسلمين . ويبلغ عدد النواب الذين فازوا كمستقلين ٦٧ نائبًا، ينتمي ٥٣ منهم للحزب الوطني وفقا لتصريحات أمين التنظيم بالحزب أحمد عز الذى تردد انه مهندس عملية تزوير هذه الانتخابات التى اصابت الشعب المصرى بالاحباط.

• تفجير الكنيسة:

وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية وبعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين فى منطقة سيدى بشر. هذه العملية الإرهابية أوقعت ٢٥ قتيلًا (من بينهم مسلمين) كما أصيب ٩٧ شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث فى تاريخ مصر. قبل العملية بفتره قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة فى بغداد وهدد الكنائس فى مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر

على موقع متطرف دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين اكثر من كنيسه منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التى يمكن بها صناعة المتفجرات. هذه العملية أحدثت صدمة في مصروفي العالم كله. وإحتج كثيرون من المسيحيين في الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وحدث اشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. وظهرت اتهامات ضد وزارة الداخلية المصرية ووزيرها حبيب العادلى بانها وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات ارهابية وان هناك سلاح سري في الوزارة تم تاسيسه من اثنين وعشرين ضابطا وتحت اشراف وزير الداخلية «حبيب العادلي» وتم تحويله الى المحاكمة بعد اعتراف منفذي العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة.

• ثورة تونس :

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٠ م أي قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه. واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضة حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع. وأن الجيش هوقوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

وقبل أسبوع من بداية الأحداث؛ قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء ١٨ يناير عام ٢٠١١ م بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة .

بيانات الثورة

مطالب ثورة ٢٥ يناير

تقدم ثوار ٢٥ يناير بقائمة مطالب من اجل تحقيق طموحات الشعب المصرى .. وتطورت هذه المطالب اكثر من مرة فى ضوء ما كشفته الثورة من فساد سياسى واقتصادى اجتاح البلاد خلال ٣٠ عاما من حكم مبارك .

١-تنحى محمد حسنى مبارك عن الحكم نهائيا.

٢-إقالة الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطنى سريعا من شرفاء البلد

٣-حل مجلسى الشعب والشورى وإجراء انتخابات حره ونزيهة فى اقرب فرصة

٤-إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن ليس عليهم احكام جنائية

٥-محاكمة كل رموز الفساد والمستفيدين منه وحصر ثرواتهم ومصادرتها لخزانة الدولة

٦-الغاء قانون الطوارئ فى البلاد

٧-تشكيل لجنة من خبراء الدستور وأساتذة القانون الشرفاء وكبار

القضاه للعمل على صياغة دستور جديد

٨-إجراء تعديل فورى فى المواد المعيبة فى الدستور ٦٦ و٦٧و٥و٨٨و١٧٩ لضمان انتخابات رئاسة حره

٩-الغاء كل القرارات التى فرضة بها الحكومة الجباية كقانون الضرائب وقانون المرور والسيارات

١٠-تنفيذ كل احكام القضاء واحترامها واعادة هيبته كسلطه مستقله

١١-إلغاء كل الاتفاقيات التى تمس امن وسلامة مصر اوتضر باقتصادها

١٢-توفير حد ادنى من الاجور ١٢٠٠ جنيه لضمان حياه كريمة لأهل مصر

١٣-محاربة الغلاء الفاحش الذى حل بالبلاد وربط الاجور بغلاء المعيشة

وثائق الثورة

خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ، أصدرت مختلف الأطراف العديد من البيانات التى توضح موقفها . كما ألقيت كلمات وخطب تحدد المواقف الخاصة بأصحابها.

وكانت بيانات حركة الشباب المصرى هي العنصر الحاسم الذي صدد الجماير حول الثورة .

ومنذ البداية أصدر شباب ثورة مصر «٢٥ يناير» بياناً يوضح مطالبهم من هذه الثورة، على راسها رحيل الرئيس مبارك والنظام بأكمله «فوراً» ومحاسبة المسئولين عن قتل مئات الشهداء وإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين، وحل مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية

المحلية، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وإلغاء كافة القيود المفروضة على حرية الرأى والتعبير ووسائل الإعلام، وبجانب وضع حد أدنى للأجور وربطه بالأسعار وإبعاد الجيش عن قواعد اللعبة السياسية.

نص البيان الأول:

نحن الآن نتنفس حرية.. نحن الآن قاب قوسين أوأدنى من انتصار ثورتنا الشعبية المجيدة.. تحية إلى الشعل المصرى العظيم صاحب هذه الثورة ومصدر كل السلطات.. تحية إلى كل الشباب الذى حمل عبء النضال ضد بلطجية مبارك.. النصر بالنسبة لنا له معنى واحد هوإسقاط مبارك والنظام بأكمله ومحاكمته من سرق الشعب.. والسرقة لا يمكن التهاون معها.. لذلك لابد من أن يرحل بمعنى واضح لا بد من تنحية مبارك، لا بد من حل مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية المزورة، لابد من إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات فوراً، ومحاسبة المسئولين عن سقوط مئات الشهداء أثناء الثورة.. لابد من الإفراج عن المعتقلين.. لابد من إلغاء أى قيود على حرية الرأى والتعبير والإعلام فوراً. ولابد من تكوين سلطة مؤقتة مكونة من قيادات حركة الشباب وممثلين عن كل قوى المعارضة الحقيقية، وكل القيادات النقابية العمالية.. أما الجيش فهوخارج اللعبة السياسية ووظيفية الجيش حماية الوطن من الاستعمار والصهيونية ولا علاقة للجيش بالسياسة.. مهمة الحكومة الانتقالية التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية تحت إشراف قضائى كامل لتقوم بوضع دستور جديد للبلاد..نريد من الحكومة حد أدنى للأجور ونريد ربط الأجور بالأسعار، ونريد كذلك من الحكومة تأمين الشركات المغلقة وإعادة فتحها.. نريد أن تقلب سياسات حكومة رجال الأعمال رأساً على عقب.

البيان الثانى

اليوم، ونحن نحتفل بتحقيق خطوة كبرى على طريق استعادة الوطن والكرامة، وعودة مصر إلى مكانتها التي تستحقها بين شعوب العالم..

مازال أمامنا خطوات أخرى لتحقيق أهداف ثورة، لم تنشأ من فراغ وإنما غرست بذرتها منذ أيام النضال ضد الاستعمار ورواها الشعب المصري دما وتضحيات جيلا بعد جيل حتى اشتد عودها في جيلنا.. ومازال علينا أن نتعهدها بالرعاية لنسلمها راية خفاقة إلى أجيال بعدنا.

وكما أصبح معروفا للكثيرين فإن «ائتلاف شباب الثورة» تم تأسيسه منذ فترة الإعداد لفعاليات يوم ٢٥ يناير، من خمسة مجموعات سياسية هي: «٦ ابريل، والعدالة والحرية، وحملة دعم البرادعي ومطالب التغيير / معا سنغير، وشباب الأخوان المسلمين، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية بالإضافة إلى شباب الجمعية الوطنية للتغيير وبعض المدونين والمستقلين»

ومنذ اليوم الأول اعلن الائتلاف عددا من المطالب هي :

* • رحيل الرئيس السابق
* • حل مجلسي الشعب والشورى وانتخاب مجلسين جديدين
* • تشكيل هيئة تأسيسية تقوم على صياغة دستور جديد للبلاد
* • تشكيل حكومة إنقاذ وطني من التكنوقراط
* • إلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة وحق تشكيل التنظيمات السياسية والنقابية المستقلة

وتحقق بدماء أكثر من ثلاثمائة شهيد وثلاثة آلاف وخمسمائة مصاب الأهداف التالية :

* • رحيل الرئيس السابق
* • وقف العمل بالدستور
* • حل مجلسي الشعب والشورى

ومازلنا نطالب بالتالي:

* • إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة وحق تشكيل التنظيمات السياسية والنقابية المستقلة

* • تشكيل حكومة إنقاذ وطني من التكنوقراط

* التحقيق مع المسئولين عن قتل شهداء الحرية والكرامة واصابة الآلاف ممن رفعوا راية الحرية

ولما كان الائتلاف يعبر عن رؤى سياسية مختلفة، فهو بالتالي قد يعبر عن قطاع كبير من الشعب المصري.. لكنه لا يشكل حزبا.لأن الحزب بطبيعته يستهدف الوصول للسلطة لكن شباب الائتلاف مثلما اجتمعوا رغم اختلافاتهم الفكرية والسياسية على قيام الثورة والمشاركة في إنجاحها، فهو يجتمعون - أيضا رغم الاختلاف السياسي - لمتابعة تحقيق أهداف الثورة، وحشد الآخرين - جماعات وأفراد - للمشاركة في بناء الوطن الذي عمل النظام البائد على نهبه وتخريبه. ومن ثم، قرر الائتلاف استمرار عمله خلال الفترة الانتقالية، وتوسيع قاعدته بضم أعداد جديدة من المجموعات السياسية والأفراد المستقلين ليقوم بمتابعة عملية تحقيق مطالب الثورة وانتقال السلطة سلميا لأيادٍ مدنية.. التزاما منا بحماية منجزات تطلعنا إليها طويلا وتحققت بدماء الشهداء.

المجد لشهداء الوطن ..

ولتهنأ أرواحهم وقلوب أسرهم، فلن تضيع دماؤهم سدى

عاشت مصر وطنا ينعم فيه جميع المصريين بالحرية والعدالة الاجتماعية

بيان للشباب الثورة بعد تنحي مبارك

أصدر المشاركون في الثورة المصرية بياناً أكدوا فيه أنهم مستمرون في نضالهم حتى تتحقق مطالبهم، التي بدأت برحيل حسني مبارك.

وأكد المتظاهرون- في بيانهم- ضرورة إلغاء حالة الطوارئ فوراً،

والإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين، وإلغاء الدستور الحالي وتعديلاته،

وحل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وإنشاء مجلس حكم رئاسي انتقالي يضم ٥ أعضاء، بينهم شخصية عسكرية، و٤ رموز مدنية مشهود لها بالوطنية ومتفق عليها؛ على ألا يحق لأي عضو منها الترشح لأول انتخابات رئاسية قادمة.

كما دعوا إلى تشكيل حكومة انتقالية تضم كفاءات وطنية مستقلة،

ولا تضم تيارات سياسية أو حزبية تتولى إدارة شئون البلاد،

وتهيئ لإجراء انتخابات عامة ونزيهة في نهاية هذه الفترة الانتقالية

في مدة لا تزيد عن ٩ أشهر، ولا يجوز لأعضاء الحكومة الانتقالية

الترشح لأول انتخابات رئاسية أو برلمانية، كما أكدوا ضرورة

إطلاق حرية تكوين الأحزاب على أسس مدنية وديمقراطية

وسلمية دون قيد أو شرط وبمجرد الإخطار، وإطلاق حرية الإعلام

وتداول المعلومات، وإطلاق حرية التنظيم النقابي وتكوين منظمات

المجتمع المدني، وإلغاء كل المحاكم العسكرية والاستثنائية

وكل الأحكام التي صدرت بحق مدنيين من خلال هذه المحاكم.

وأهاب البيان بجيش مصر الوطني البار ابن هذا الشعب

العظيم والذي صان دماء الشعب وحفظ أمن الوطن في

هذه الثورة العظيمة ان يعلن تبنيه الكامل لكل هذا القراراتومطالب الثورة وانحيازه التام إلى الشعب.

خطاب مبارك الاخير

في تمام الساعة العاشرة والنصف من مساء العاشر من فبراير تمت اذاعة خطاب الرئيس مبارك الثالث والاخير وتضمن الخطاب تفويض صلاحياته لنائبه عمر سليمان .

جاء في الخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم.. الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعوإلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء: إنني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هوالتزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية

والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وقد جاء في خطاب تنحي الرئيس مبارك انه لم يستمع الى اي املاءات اوضغوط خارجية وان قراره بالاستقالة نابع من الاستماع الى مطالب الشارع والشباب حيث قال :

وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيا كان مصدرها وأيا كانت ذرائعها أومبرراتها.

الأبناء شباب مصر، الإخوة المواطنون.. لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أوالتأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ٦٠ عاما في سنوات الحرب والسلام.. أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسؤوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. ذلك هوالقسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحويحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزما بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات

العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولا بأول، بل ساعة بساعة، متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الأراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

وشمل خطاب تنحي الرئيس مبارك حديثه حول التعديلات الدستورية التي شملت ٥ مواد من الدستور بالاضافة الى المادةالخاصة بالارهاب والتي سوف تؤدي الى الغاء قانون الطوارئ :

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي،

وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٨٩ من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات.

وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

وتضمن خطاب تنحي الرئيس مبارك ان الهدف الان هوجمع الشعب على قلب رجل واحد وان مصر فوق الجميع وان المصلحة العليا للبلاد هي الاولوية ولذا قرر الاستقالة وتفويض جميع سلطاته الى عمر سليمان :

الإخوة المواطنون.. إن الأولوية الآن هي استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوما بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابا مثل شباب مصر الآن، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمري دفاعا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى أية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا فوق أي اعتبار وكل

اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هي الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع".

ورغم اعتقاد مبارك ان هذا الخطاب بما تضمنه من نقل سلطات وصلاحيات الرئاسة لنائبة يمكن ان ينهى الازمة ، الا ان غضب الجماهير فى مختلف انحاء مصر تفجر بعد الخطاب واجتاحت المتظاهرين حالة هستيرية جعلتهم يؤكدون انه لم يعد لديهم من خيار سوى الذهاب الى مبارك فى قصره فى اليوم التالى (الجمعة) .. وبالفعل توجهت حشود الى قصر العروبة ليعترف مبارك فى النهاية على لسان نائبه عمر سليمان بحتمية التنحى والخروج من السلطة .

بيان عمر سليمان الاول

يوم ٩ فبراير ٢٠١٠ بعد تفويضه بصلاحيات رئيس الجمهورية

أيها الإخوة المواطنون..

هذه ساعة فاصلة في تاريخ الوطن تتطلب من كل الشرفاء الحريصين على أمن واستقرار مصر ، أن يتحدوا ويحكموا العقل وينظروا إلى المستقبل.

إن حركة شباب ٢٥ يناير نجحت في إحداث تغيير هام في مسار الديمقراطية، ولقد بدأ التغيير واتخذت القرارات الدستورية وشكلت اللجان لتنفيذ ما اتخذه الرئيس من قرارات في خطابه في الأول من فبراير.

إن ما أعلنه السيد الرئيس اليوم يؤكد من جديد حسه الوطني الرفيع، وانحيازه للمطالب المشروعة للشعب، والتزامه بما تعهد به من تعهدات، كما يبرهن على إدراكه لخطورة المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر في الوقت الراهن.

لقد وضع السيد الرئيس المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

وبعد أن فوضني السيد الرئيس بتحمل مسؤولية العمل الوطني للحفاظ على أمن واستقرار مصر والحفاظ على مكتسباتها، ودورها ودرء

المخاطر عن أبنائها، وإعادة الطمأنينة إلى جموع المصريين، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، فأنا أطلب من الجميع المساهمة في الوصول إلى هذا الهدف، وليس لدي شك أن الشعب قادر على حماية مصالحه.

لقد فتحنا باب الحوار، وتوصلنا إلى تفاهمات، ووضعت خريطة طريق لتنفيذ معظم المطالب طبقا للزمن المتاح، وما زال الباب مفتوحا لمزيد من الحوار.

وفي هذا الإطار، أؤكد على الآتي:

- إنني ملتزم بإجراء كل ما يلزم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقا لأحكام الدستور.

- أعلن تمسكي بتنفيذ كل ما تعهدت به من إجراءات في الحوار الوطني، وما يتم الاتفاق عليه لاحقا.

- الحفاظ على ثورة الشباب ومكتسباتها.

- العمل على استعادة الثقة بيننا مع احترام الدستور والقانون.

- أن أحقق مطالب الشعب بالحوار الواعي المتحضر.

ومن هذا المنطلق فأنا أطالب كل المواطنين أن ينظروا إلى المستقبل، وبأيدينا نجعل هذا المستقبل مشرقا وزاخرا بالحرية والديمقراطية.

إن هذا الشعب البطل لن ينجرف إلى مخاطر الفوضى، ولن يسمح لأصحاب أجندات التخريب والترويع أن يكون لهم وجود بيننا.

دعونا نسير معا على طريق جديد يحقق أمل الشباب وكل الأجيال لحياة آمنة مستقرة يسودها حب الوطن الذي يستحق منا أن نحفظه وأن نضحي من أجله بالغالي والنفيس.

يا شباب مصر وأبطالها، عودوا إلى دياركم وأعمالكم، فالوطن يحتاج إلى سواعدكم لنبني وننمي ونبدع، لا تنصتوا إلى الإذاعات والفضائيات

المغرضة التي لا هدف لها إلا إشعال الفتن والعمل على إضعاف مصر وتشويه صورتها.. استمعوا فقط إلى ما تمليه عليكم ضمائركم وحسن تقديركم ووعيكم للمخاطر المحيطة بنا.

لقد بدأنا العمل معتمدين على الله وعلى مؤسساتنا وعلى رأسها القوات المسلحة الباسلة التي حمت ثورة الشباب ودافعت عن الوطن وشرعيته الدستورية وحافظت على أمن المواطن وممتلكاته.

لقد دقت ساعة العمل، ولنسر على بركة الله مؤمنين بصلابة هذا الشعب وقدرته على تجاوز المحن ومواجهة التحديات.. سنعمل بروح الفريق الواحد وبعزيمة المصريين التي لا تلين.

لقد عاهدتُ الله وأعاهدكم أن أعمل من أجل هذا الوطن بكل ما أملكه من قدرة، للحفاظ على أمنه ورخاء شعبه.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

نص خطاب تنحي مبارك الذي القاه عمر سليمان في ١١ فبراير ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها المواطنون في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخلية عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة بادارة شئون البلاد.

والله الموفق والمستعان

بيانات القوات المسلحة

اصدر المجلس الاعلي للقوات المسلحة عدة بيانات منذ توليه مسئولية قيادة البلاد. ومنذ اللحظة الاولي اكد الجيش المصري ان مهمته هي حماية الوطن والمواطنين وانه ابدا لن يستخدم في اي اعتداء ضد اي مصري.

البيان رقم ١

انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وامنه، وحرصا علي سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيداً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة .. انعقد اليوم الخميس العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الاعلي للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتي تاريخه.

وقرر المجلس الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من اجراءات وتدابير للحفاظ علي الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم.

البيان رقم ٢

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان الثاني له خلال يومين

تعليقا على الاحداث التي تمر بها مصر.

وتضمن البيان ضمان القوات المسلحة للشعب المصري الالتزام بتنفيذ التعهدات التي تقدم بها الرئيس مبارك وفي مقدمتها اجراء تعديلات دستورية واجراء انتخابات رئاسية نزيهة وانهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.

كما تعهدت القوات المسلحة بعدم السماح لأحد بالملاحقة الامنية للنشطاء والسياسيين الذين شاركوا في المظاهرات اوفي ملاحقة الفاسدين.

كما دعا بيان القوات المسلحة المصريين الى الانتظام في اعمالهم وعودة الحياة الطبيعية للبلاد، محذرة من اي محاولة للمساس بأمن الوطن والمواطنين.

وجاء في نص البيان:

نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد وفي اطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية، وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات، وايمانا بمسئوليتنا الوطنية بحفظ استقرار الوطن وسلامته، قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الاتية:

أولاً:

إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية والفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من اجراءات.

اجراء التعديلات التشريعية اللازمة.

اجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ثانيا:

تلتزم القوات المسلحة المصرية برعاية مطالب الشعب المشروعة،

والسعي لتحقيها من خلال متابعة تنفيذ هذه الاجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم، حتى تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

ثالثا:

تؤكد القوات المسلحة المصرية على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

البيان رقم ٣

أيها المواطنون، في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر، وبصدور قرار السيد الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد،

ونحن نعلم جميعا مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغييرات جذرية، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتدارس هذا الأمر مستعينا بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم،

وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقا بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع، مؤكدا في نفس الوقت أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب.

ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني،

حربا وسلما، وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفي هذا الصدد فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم.

والله الموفق المستعان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البيان رقم ٤

نظرا للظروف التي تمر بها البلاد والأوقات العصيبة التي وضعت مصر وشعبها في مفترق الطرق وتفرض علينا جميعا الدفاع عن استقرار الوطن وما تحقق لأبنائه من مكتسبات، حيث إن المرحلة الراهنة تقتضي إعادة ترتيب أولويات الدولة علي نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب وأبناء الوطن في الظروف الراهنة.. وإدراكا من المجلس الأعلي للقوات المسلحة أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت.. وتصميما ويقينا وإيمانا بكل مسئولياتنا القومية والوطنية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالته وبحق الوطن وبسم الله وبعونه يعلن المجلس الأعلي للقوات المسلحة التالي:

اولا:

التزام المجلس الأعلي للقوات المسلحة بكل ماورد في البيانات السابقة التي أصدرها.

ثانيا:

أن المجلس الأعلي للقوات المسلحة علي ثقة في قدرة مصر ومؤسساتها وشعبها علي تخطي الظروف الدقيقة الراهنة.

ومن هذا المنطلق، على كل جهات الدولة الحكومية والقطاع الخاص القيام برسالتهم السامية والوطنية لدفع عملية الاقتصاد إلي الأمام وعلي الشعب تحمل مسئوليته في هذا الشأن.

ثالثا:

قيام الحكومة الحالية والمحافظين بتسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.

رابعا:

التطلع إلي الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر، الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد لبناء الدولة الديمقراطية الحرة.

خامسا:

التزام جمهورية مصر العربية بكل الالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

سادسا:

يتوجه المجلس الأعلي للقوات المسلحة إلي شعبنا العظيم أن يتعاون مع إخوانهم وأبنائهم من رجال الشرطة المدنية، ويجب أن يسود الود والتعاون بين الجميع ويهيب برجال الشرطة المدنية الا لتزام بشعار الشرطة في خدمة الشعب.

والله ولي التوفيق

البيان رقم ٥

انطلاقا مما سبق وبالبناء عليه، ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا فقد

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

أولا: تعطيل العمل بأحكام الدستور.

ثانيا: يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو انتهاء الانتخابات في البلاد وانتخاب رئيس الجمهورية.

ثالثا: يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.

رابعا: حل مجلسي الشعب والشورى.

خامسا: يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.

سادسا: تشكيل لجنة لتعديل بعض المواد بالدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب.

سابعا: تكليف وزارة الدكتور أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.

ثامنا: إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

تاسعا: تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

والله الموفق والمستعان

بيان القوات المسلحه رقم ٦ إلى الشباب

أصدرت القوات المسلحة البيان رقم ٦ موجها إلي كل شباب مصر وهذا نصه:

ياشباب مصر الواعي يا رجال مصر الأوفياء.. يجب أن نتطلع إلي

المستقبل.. يجب أن نفكر في بلدنا مصر. الجيش والشعب عبرا الهزيمة في أكتوبر ٧٣. الجيش والشعب قادران أن يغيرا الموقف الحالي بالعزيمة والرجولة والشهامة. رسالتكم وصلت ومطالبكم عرفت. ونحن ساهرون علي تأمين الوطن من أجلكم. أنتم شعب مصر الكريم يجب أن نلبي نداء الوطن بالعمل الجاد المثمر. ونري الحاقدين قدرتنا في وسط الأزمات.

هل يمكننا ان نسير في الشارع بأمان... هل يمكننا أن نبدأ أعمالنا بانتظام... هل يمكننا الخروج مع أبنائنا للمدارس والجامعات... هل يمكننا أن نفتح متاجرنا ومصانعنا ونواديا... هل يمكننا أن نعيش حياة طبيعية رغم حقد الحاقدين... هل يمكننا أحفاد الفراعنة وبناة الأهرام أن نعبر الصعاب ونصل معاً إلي بر الأمان.

«القوات المسلحة تناديكم ليست بسلطان القوة ولكن برغبة في حب مصر. أنتم بدأتم الخروج للتعبير عن مطالبكم. وأنتم قادرون علي إعادة الحياة الطبيعية لمصر. نحن بكم ومعكم من أجل الوطن

والمواطنين والأمن والأمان لمصرنا المحروسة. وسنستمر في تأمين وطننا

العظيم مهما كانت التحديات».

«عاشت مصر حرة قوية مطمئنة»

الطريق إلى الفساد

لن ارحم أحداً يمد يده نحو المال العام حتى لو كان أقرب الأقرباء .. إنني لا أحب المناصب وأكره الشللية والظلم واستغلال علاقات النسب والقرابة لن أقبل الوساطة وساعاقب لصوص المال العام إن مصر ليست ضيعة لحاكمها كما أن الكفن ليس له جيوب .

حسنى مبارك
في بداية توليه الرئاسة
أكتوبر ١٩٨١

الطريق إلى الفساد

في خطبة جمعة النصر في ١٨ فبراير ٢٠١١، بمسجد القائد إبراهيم في الاسكندرية، قال الشيخ المحلاوي ان فرعون موسي ترك مصر بخيراتها ولكن مبارك نهب البلاد وتركها خرابا. والحقيقة ان ما قاله الشيخ المحلاوي الذي شارك بفاعليه في ثورة ٢٥ يناير ليس بغريب، فخلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك أشارت تقارير محلية ودولية إلى انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما ظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. ففي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ جاء ترتيب مصر ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة في العالم متراجعا عن عام ٢٠٠٧ والذي كان ١٠٥ وعام ٢٠٠٦ والذي كان ٧٠. كما تورط العديد من الوزراء في عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان ومسئولين حكوميين في الدولة، كما حذرت منظمات دولية ودول من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. كما اتهمت المعارضة وعدة منظمات أهلية ودولية الحكومة المصرية بتزوير الانتخابات وطالبتها بتوفير إشراف قضائي كامل ومراقبين دوليين على الانتخابات.

وقد كانت هناك مؤشرات عديدة على تفشي الفساد في مصر ولكن تم تجاهلها.

في ١ مارس ٢٠١٠ أسقطت الأغلبية التابعة للحزب الوطني في البرلمان ٣ استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار ٨٠ مليار جنيه في «أبوطرطور والغزل والكهرباء».

وفي ٤ يناير ٢٠١٠ اتهمت النيابة العامة وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان بتلقي رشاوى ٢٠ مليون جنيه من ٣ رجال أعمال.

وفي ٢٧ مارس ٢٠١٠ اتهم وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها ١٠٠ ألف متر ٢٥ فدانا و ٨٠ ألف متر أخرى مساحتها ٢٠ فدانا، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر علي البحر مباشرة، وعدد أخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على ١٠ آلاف متر بالتخصيص في المنطقة ٢٤ بمارينا.

وفي ٦ نوفمبر ٢٠٠٩ كشف الجهاز المركزي للمحاسبات عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات في الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور، ونقاباته العامة «٢٣ نقابة»، جاء ذلك في تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ .

وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩ أهدرت نقابة المهندسين الموضوعة تحت الحراسة الحكومية ملايين الجنيهات في صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالي.

وفي ٤ أبريل ٢٠١٠ اتهم د. حمدي حسن الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي وجاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية -د. يوسف

بطرس غالي- وزارة المالية عام ٢٠٠٤ زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي ٢٥٠٪ تحمل المواطن العادي منها حوالي ٦٠٪ نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر.» وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أوملايين الجنيهات لم تسدد سوى ٨٪ في المتوسط وبعضها سدد ٠,٥٪ فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم. وكما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هومستحق عليه من ضرائب، بل إن بعض الشركات في المناطق الحرة، التي ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضاً على دعم من صندوق الصادرات.

وفي ٢٩ مارس ٢٠١٠ تأكد اختفاء تريليون و٢٧٢ مليار جنيه من أموال الدولة ومحاولة حكومية لإخفائها وعدم إعطاء معلومات عنها وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات إلى وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب، وهومبلغ يساوي ١٤ مرة ضعف العجز الموجود، والذي تعاني منه الموازنة، ولووزع على كل مواطن مصري من ٨٠ مليون لأصبح نصيب الفرد ١٦ ألف جنيه.

وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ تراجعت مصر إلي المركز ١١٥ بين الدول الأكثر فسادا علي مستوي ١٨٠ دولة في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية والأخيرة عربيا، وتراجع ترتيب مصر عالميا علي مؤشر الفساد حيث كانت تحتل المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨ والمرتبة ١٠٥ في عام ٢٠٠٧ والمرتبة ٧٠ علمي ٢٠٠٦ و٢٠٠٥ و٧٧ عام ٢٠٠٤ .

وفي ١٦ مارس ٢٠١٠ تم إهدار ٣٩ مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد، وأفاد تقرير لـ «مركز الأرض لحقوق الإنسان» بأن أكثر من ٣٩ مليار جنيه أهدرت في الأونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك

خسائر قدرت بحوالي ٢٣١ مليون دولار في العام الماضي بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

وفي ٢٨ مارس ٢٠١٠ حذر تقرير لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان «تنفيذ الأعمال في مصر.. دليل للشركات الأمريكية ٢٠١٠» الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. مطالبا إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور في مصر.

وفي ٢٠ مارس ٢٠١٠ أكدت منظمة الشفافية الدولية أن مصر تخسر المعركة ضد الفساد وانتقدت الأوضاع في مصر كما انتقدت بشدة قانون الانتخاب في مصر ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة والى تعزيز سيادة القانون.

في بداية توليه الرئاسة في أكتوبر ١٩٨١ أدلى الرئيس السابق حسني مبارك بتصريحات نارية ضد الفساد والمفسدين وقال بالنص: «لن أرحم أحدا يمد يده إلى المال العام حتى لوكان أقرب الأقرباء ، إننى لا أحب المناصب ولا أقبل الشللية وأكره الظلم ولا أقبل أن يظلم أحد وأكره استغلال علاقات النسب والقرابة.»

وأضاف مبارك: «الكل سواء عندي أمام القانون ونحن لا نريد قانون الطوارئ.»

وأكد بحسم: «لن أقبل الوساطة وساعاقب لصوص المال العام.»

وأن «مصر ليست ضيعة لحاكمها.»

كما أن «الكفن مالوش جيوب وسنعلى من شأن الأيادى الطاهرة.»

ولكن نهايات عهد مبارك شهدت واقعا مرعبا من الفساد والافساد على عكس كل ما تعهد به في بداية رئاسته.

قبل أسبوع من بدء مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأخير عام

٢٠١٠، كشف تقرير مركز الدراسات الريفية عن ارتفاع مؤشر الفساد المالي والإداري في القطاعات المصرية المختلفة، وإهدار ٣٩ مليارًا و٣٧٣ مليونًا و٥٢٤ ألف جنيه في الفترة ما بين أبريل ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ فقط!!.

ورصد التقرير ٥٤٨ حالة فساد، في مختلف القطاعات والوزارات خلال تلك الفترة، وذكر أن شركات ومصانع القطاع العام جاءت في المرتبة الأولى في قضايا الفساد، بـ٦٨ حالة، وتلتها وزارة التضامن الاجتماعي التي شهدت ٦١ حالة خلال تلك الفترة وشهد القطاع الصحي ٥٧ حالة فساد، وحلت وزارة المالية، والقطاع المصرفي في المرتبة الرابعة بالتقرير، ووصلت حالات الفساد فيها إلى ٥٥ حالة، فيما جاء القطاع التعليمي في المرتبة الخامسة بـ٥٣ حالة فساد، وتلاه القطاع الزراعي في المرتبة السادسة بـ٤٩ حالة، أما حالات الاحتكار التي حلت سابعة فقد بلغت ٣٤ حالة.

ورأى التقرير أن الفساد في مصر أصبح ظاهرة متنوعة، وضرب أركان النظام حتى أصبح قانونًا اجتماعيًا نافذًا، فقد تغلغل في رموز ومؤسسات النظام والمجتمع بشكل موثق بالوقائع والأرقام في وقت بدا التباطؤ في محاربة الفساد أوتجاهله يغري قوى متطرفة بالظهور وتصدر المشهد الحالي بالبلاد.

وأضاف: «تفشت ظاهرة الفساد في مصر في كل النوحي مثل ضياع العديد من فرص التنمية المهدرة، وتبديد الطاقات وخراب المؤسسات، وهجرة العقول والكفاءات، وخراب قائم لا يمكن لوطن أن ينهض دون وضع حد له».

في الوقت نفسه أكدت الإحصائيات الصادرة عن هيئة النيابة الإدارية أن إجمالي عدد قضايا الفساد داخل أجهزة الحكومة التي وردت إليها عام ٢٠٠٥ فقط بلغت حوالي ٧٢ ألفًا و٥٩٣ قضية؛ منهم ١٠ آلاف و٨٥٣ قضية تشكل جرائم جنائية أبرزها اختلاس المال العام أوالاستيلاء عليه والرشوة والتزوير.

وأكد عدد من التقارير الإعلامية أن التحدث عن رموز النظام السياسي وحصول بعضهم على الرشوة وحصص مجانية تصل إلى ٥٠٪ في رأس مال كبرى الشركات التجارية والصناعية بمصر، بات أمر طبيعي لحكومة رجال الأعمال، وخاصة الوزراء منهم حيث إن هناك العديد من الوزراء من يستغل نفوذه للاستيلاء على أراض وممتلكات الغير، ومنهم من نصب على الشعب وتلقوا عمولات ورشاوى بمئات الملايين، وهناك من يهرب ويتاجر في الآثار.

ويؤكد مراقبون أنه من الناحية التشريعية، فالنظام السياسي في مصر عار من الشرعية منذ بداية الثمانينيات؛ حيث حكمت المحكمة الدستورية بعدم شرعية المجالس النيابية في مصر لأربعة انتخابات في أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٥ وترتب على ذلك بطلان تشكيل المجالس النيابية على مدى ١٦ عامًا متصلة بين عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٠ كانت مصر خلالها خارج إطار الشرعية الدستورية.

أما الفساد الإداري، فأوضحت أحدث التقارير الحقوقية أنه يتصدره الفساد السياسي عبر تزوير الانتخابات وتأبيد قانون الطوارئ وانتهاكات حقوق الإنسان المصري على مختلف الأصعدة، ثم الفساد الاقتصادي في مجالات المحاباة لبعض المقربين من النظام سواء عن طريق تسهيلات خاصة تمنح لهم، أو احتكارهم لعدد من المشاريع الأساسية أو تسهيل القروض بلا ضمان، وفساد البنوك ونظم الائتمان وتهريب الأموال إلى الخارج عبر القنوات المصرفية الرسمية».

وأكدت أن فساد قطاع الزراعة يتصدر إنجازات الحزب الوطني الحاكم، موضحين أنه تميز بتوالي عمليات إفساده على مختلف المستويات بدءًا من المبيدات الفاسدة أو المواد المسرطنة إلى تدمير عدد من السلع المهمة للاقتصاد المصري، مشيرةً إلى أن فساد النظام الصحي أخلاقيًا ثبت باستيراد أدوية فاسدة وفساد الخدمات وشبه خراب أغلب المستشفيات الحكومية في أغلب الأقاليم، فضلاً عن الفساد في وزارة الداخلية بدءًا من

طرق الالتحاق بكليات الشرطة أو الموافقة الأمنية عند التعيين للمواطنين البسطاء أو التعذيب والقتل داخل أقسام الشرطة إلى تورط عدد من القيادات الأمنية في التعاون والتسهيل للكثير من الأعمال الممنوعة».

الأمر لم يقتصر على الداخل حيث أكدت منظمة الشفافية العالمية- وهي أهم منظمة دولية في مجال قياس مدركات الفساد ودرجات الشفافية والنزاهة- في جميع تقاريرها السنوية الصادرة منذ عام ١٩٩٥ أن مصر ليست فقط دولة «ضعيفة جدًا» في مكافحة الفساد، بدليل حصولها على أقل من ٣ من عشرة على مقياس أومؤشر الشفافية والنزاهة، ولكن ترتيبها بين الدول على سلم هذا المقياس يزداد سوءًا من عام إلى آخر.

ولأسباب عديدة في مقدمتها الفساد، لم يكن من الغريب أنه بعد شهرين من فوز الحزب الوطني بـ٩٧٪ من مقاعد مجلس الشعب جاء سقوط الحزب الوطني مدويا أمام ثورة الغضب، دون أن يظهر رجاله الذين أعلن أمينه العام صفوت الشريف أكثر من مرة أنهم بالملايين، واختفى كباره الذين اعتادوا تعليق اللافتات وتصدر الجلسات التي يحضرها الرئيس. اختفى الحزب من الساحة إلا من بعض منشآته التي أحرقت عمدا من قبل عناصر أرادت إخفاء معالم جرائم ارتكبت، أوأشعلها غاضبون. وعندما اشتدت ثورة المواطنين، هربت جحافل الحزب إلى جحورها، حتى زعيمهم أحمد عز أمين التنظيم الذي تباهي بانتصاره العظيم في معركة انتخابات فاسدة جلبت العار والخراب للنظام ولمصر، أعيد من مطار القاهرة أثناء محاولته الفرار بطائرته الخاصة، التي جهزها منذ اللحظات الأولى لثورة الشباب في ٢٥ يناير.

كان الحزب الوطني رمزا للفساد وهوالمسؤول الاول عن سقوط مبارك بهذه الطريقة المهينة وهوالرجل الذي بدأ الحكم وسط ترحيب كافة الطوائف السياسية، خاصة بعد أن بدأ عصره بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في حملة سبتمبر التي نفذها السادات لذلك أطاعه الشعب حينما طلب منه شد الأحزمة على البطون عدة سنوات ارتفعت خلالها الأسعار

ومعدلات البطالة وانخفضت قيمة الأجور والجنيه. وصبر الشعب كثيرا حتى اكتشف أن ثمار صبره تحولت إلى رأسمال لمجموعة في الحزب الحاكم استباحت المال العام، ونهبت أراضي ومصانع الدولة، وخطفت فرص العمل الكريمة لنفسها أوأسرها ومحاسيبها. وتعمدت تلك المجموعة أن تقصى وتطارد كل صوت يشير إلى فسادها، وتزوير إرادة الشعب ووضع رجالها في الأماكن الحساسة حتى جعلت من أحكام القضاء ألعوبة، والأجهزة الرقابية لا قيمة لها.

لم يترك الحزب الوطني فرصة لأي حزب أخر أن يتحرك بجواره، فالمعارضة في نظره إما أن تكون ملوثة مثله أوخائنة للوطن رغم أن رجال الوطني كانوا يحصلون على أموال من جهات أجنبية لإقامة جمعيات تتيح لهم نهب هذه الأموال كما استبعدوا من بينهم أصحاب العقول النيرة وذوي الرأي الصائب. ومن الغريب أن صوت العقلاء منهم لم يصل لأذن مبارك، فلم يستمع لتحذيراتهم التي قالوها مرارا في البرلمان والندوات عن وجود عناصر داخل الحزب تخرب البلاد، وتدفع الناس إلى ثورة لا يعلمون نتائجها. وبدلا من أن ينصت الرئيس لأي منهم كان خاضعا تماما لعناصر الفساد في الحزب الحاكم. ووصلت الأمور إلى حد قول مبارك عن المعارضين الذين شكلوا البرلمان الموازي بعد تزوير الانتخابات الأخيرة .. خليهم يتسلوا !!

حكاية احمد نظيف

نقل موقع «الدستور الاصلي عن مصادر وصفها بأنها قريبة الصلة من أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق أن الفيلات الثلاثة الخاصة بنظيف وأبنائه فى منتجع وادى النخيل عند الكيلو ٧٥ بطريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى قد تعرضت لمحاولات سرقة وإطلاق نار من عدد من البدو فى تمام الساعة الحادية عشرة مساء يوم الجمعة ٢٨ يناير بعد ساعات من انسحاب الشرطة من الشوارع.

قامت الحراسة المرافقة لأحمد نظيف وأسرته باخلائهم على الفور وبسرعة كبيرة من وادى النخيل بعد هجوم البدو على المنتجع، وهرب نظيف وأسرته بالكامل، والاسرة التى تم انقاذها هم أحمد نظيف وزوجته زينب زكى ووالدتها- الحاجة نفيسة- ونجله شريف وزوجته «نهال»، ونجله خالد وزوجته «فرح».

واكد الموقع ان نظيف وأسرته مازلوا يتمتعون بكل مميزاتهم، ومعه سيارة مصفحة سوداء اللون تصل قيمتها إلى ١٢ مليون جنيه وهي السيارة الرئيسية له، وبينما توجد سيارة أخرى من نفس النوع ولكنها ليست مصفحة ويستخدمها فى المشاوير الخاصة والتى يقود فيها السيارة بنفسه.

أما زوجته زينب زكي، فمخصص لها سيارة «بى إم دبليو» لونها «كحلى»، وسيارة أخرى «عيون» لونها «أسود»، كما توجد سيارة

بيجو ٣٠٧ لونها «كحلى» وهى تابعة للشركة المصرية للاتصالات ومخصصة لزوجة نظيف التى تعمل نائبة لرئيس هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لكن تلك السيارة يتم استخدامها لقضاء طلبات أسرتها وبخاصة والدتها وشقيقتها، وكذلك هناك سيارة مرسيدس ٢٠٠٠.

وقال موقع «الدستور الاصلي» انه منذ إقالة نظيف، لم يقم بزيارته أى وزير من أصدقائه الذين أتى بهم وقلدهم مناصب وزارية، منهم من رحل فى الحكومة الجديدة، ومنهم من بقى.

ومن الممتلكات التى أمكن حصرها لنظيف بجانب فيلاته وأسرته فى السليمانية ووادى النخيل، هناك شقة فى سان ستيفانوبالاسكندرية قيمتها حوالى ١٥ مليونا تقريبا، وكذلك شالية فى المنتزة وفيلا تحت الانشاء على بعد ٦ كيلومترات من مارينا بالساحل الشمالى، إضافة إلى ٤ الأف فدان بسيناء.

ومن المخصصات لنظيف حتى الان، هناك ٤ «سفرجية» يعملون بوزارة الاتصالات ويتقاضون رواتبهم منها لا يزالوا يعملون معه، منهم اثنان يعملان مع نظيف وزوجته وسفرجى ثالث لفيلا نجله خالد وسفرجى رابع لفيلا نجله شريف، وكذلك هناك مسئول عن صيانة فيلا نظيف ويعمل بمجلس الوزراء، إضافة إلى جنايني يعمل فى وزارة الاتصالات أيضاً.

ومن اغرب ملامح الفساد في مصر ما ذكره موقع « الدستور الاصلي» اجمالى فاتورة الكهرباء الشهرية للثلاث فيلات المملوكة لأحمد نظيف وأسرته كن لا يتجاوز ٥ جنيهات!!

واضاف الموقع ان نظيف وأسرته يعيشون «عيشة البهوات»، فزوجته لديها كلب يدعى « إيجى»، وللكلب برنامج يومى، حيث تلزم زوجة نظيف العاملين بمجلس الوزراء على اصطحاب الكلب «ايجى» ٤ مرات يوميا والتجول به بالمنتجع فى الثامنة صباحاً والثالثة عصرا وكذلك فى السادسة والتاسعة مساء.

عاطف عبيد

ومن ابرز حكايات الفساد في عهد مبارك تلك الخاصة بالدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر الاسبق من الذي يعد من أكثر رؤساء الحكومات الذين حظوا بهجوم ومعارك شديدة تحت قبة مجلس الشعب من خلال استجوابات أوطلبات إحاطة كان أبرزها انتقاد سياساته فى مجال الخصخصة التى أضرت بالاقتصاد الوطنى، وهوما جعل أعضاء مجلس الشعب يعتبرونه المنفذ لخطة بيع مصر نظرا لأن أكبر عمليات بيع للشركات قد تمت فى عهده وصاحبها الكثير من التلاعب والفساد، هذا بخلاف استجوابات كثيرة وساخنة عن فساد البنوك وتهريب الأموال للخارج، ثم بيع شركات الأسمنت للأجانب، وهوما تسبب فى نشأة الاحتكارات فى تلك الصناعة الإستراتيجية ورفع الأسعار بصورة مبالغ فيها،

أحدث قضية فساد ظهرت وتمثل قمة الإدانة لحكومة عبيد وهى قضية سياج والتى كانت نتيجتها تغريم مصر نحو ٧٥٠ مليون جنيه بعد أن حصل وجيه سياج على حكم دولى بذلك وإلى جانب ذلك أصبح إجمالى الاحتياطى من العملات الحرة فى عهد عبيد ◄ ١٣,٦ مليار دولار بعد أن كان ١٨ مليار دولار

ويقول الكاتب الصحفي مصطفي بكرى: إن عاطف عبيد هوالأب الحقيقى للخصخصة التى أدت إلى الإضرار بالاقتصاد الوطنى فقد جرى بيع العديد من ممتلكات الدولة فى عهده بطرق ملتوية أبرزها بيع بعض مصانع الأسمنت وهوالملف الذى فتحه بكرى خلال استجواب في مجلس الشعب وكشف فيه عن جريمة بيع عاطف عبيد لمصنع أسمنت حلوان لرجل الأعمال وصديقه عمر الجميعى حيث قام عبيد بإعطائه قرضا بمليار و٢ مليون جنيه من بنك مصر لشراء مصنع أسمنت حلوان وبعد ثلاث سنوات على حد قول النائب بكرى قام الجميعى ببيع المصنع بـ٤,٦ مليار جنيه.

فساد رجال الأعمال

هناك مؤشرات عديدة تشير الي ان رجال الاعمال كانوا عنوان الفساد في مصرفي عهد الرئيس السابق حسني مبارك لدرجة انهم مسئولون عن تراجع مصر في الترتيب العالمي لمكافحة الفساد ضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية. وقال فرانك فوجل نائب رئيس منظمة الشفافية الدولية ان السبب الاساسي لهذا التراجع هورجال الاعمال.

وأكد فوجل خلال ورشة عمل نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الأهرام» بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية، أن العامل الرئيس وراء هذا الترتيب المتأخر لمصر هومؤشر الشركات الدولية التي تتطلع للاستثمار ووجود العديد من المعوقات التي تجعلها تتردد في الاستثمار بمصر وغيرها من الدول النامية.

من جانبه، رأى الدكتور عبد الخالق فاروق الخبير الاقتصادي، أن الفساد في مصر يشكل حالة خاصة، حيث أصبح رموز الفساد خارج نطاق المحاسبة وخارج دائرة سلطان القانون بل أصبحوا هم من يشرعون القوانين.

واعتبر أن الفساد في مصر أصبح سلوكًا عامًا يمكن مشاهدته في جميع مؤسسات الدولة وغيرها وهوينقسم إلى نوعين فساد الكبار(كبار رجال الأعمال والتجارة الخارجية)، وفساد الصغار أوفساد الفقراء، مقدرا حجم الأموال المتداولة فيما أسماه بالاقتصاد الخفي في مصر ما بين حوالي ٥٧ إلى ٧٠ مليار جنيه سنويًا، أي حوالي ٤٠ ٪ من الناتج المحلي المصري.

وأرجع أسباب تنامي معدلات الفساد في مصر إلى التوسع في دور القطاع الخاص، بعد تصور أنه القادر على إحداث التنمية الاقتصادية كبديل عن دور القطاع العام, مؤكدًا أن القطاع الخاص أصبح نصيبه يتراوح ما بين ٦٠ إلى ٦٥ ٪ من الاستثمارات في مصر، الجزء الأكبر

منها يذهب إلى قطاع البترول والاستثمار العقاري والقطاعات الخدمية، ويبلغ نصيبه حوالي ٧٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي المصري.

أكد أن القطاع الخاص أهمل تمامًا مجال التصنيع واتجه إلى القطاعات الخدمية والتسويقية، كاشفًا أن في مصر حوالي ٦٥٠٠٠ توكيل تجاري يقوم على أنشطة الاستيراد، وأن هناك طبقة اجتماعية مصالحها تتعارض مع وجود صناعات، موضحا أن القطاع الخاص حصل على ما يعادل ٧٥ ٪ من إجمالي إقراض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية.

كما أشار إلى انحسار دور القطاع الحكومي في أن يكون دورا تكميليا أوتسهيليا أوتخديميا للقطاع الخاص، إذ يقول إن الإنفاق الاستثماري الحكومي لا يزيد عن ١٠ ٪ من إنفاق الموازنة.

وحذر عبد الخالق من خطورة الدور الأجنبي، حيث إن الرأسماليين المصريين حرصوا دائمًا على وجود سند وحامي أجنبي قبل إنفاق أي قرش داخل مصر، فكان الربح بالنسبة لهم هوالوطن والانتماء والجنسية.

من جهته، أكد الدكتور يحيى الجمل الفقية الدستوري، أنه بوسع المواطن المصرى أن يشم رائحة الفساد فى بلاده أينما وجه بصره.

وقال إن الحكومة المصرية لوكانت جادة حقًا في مكافحة الفساد لانعكس ذلك بوضوح على أرض الواقع، وبما يكفي ليشعر به المواطنون وترصده سجلات المنظمات الدولية المعنية، غير أن العكس هوالصحيح تمامًا.

وأضاف إن الفساد فى مصر تحول إلى "بنية مؤسسية"، بسبب النظم المالية التي تدار بها الدولة وتدفع الناس إلى ممارسة الفساد، مشيرا إلى وجود عوامل ساعدت على ذلك، منها وجود سياسات ممنهجة لإفساد أفراد الهيئات السياسية بالمجتمع, وقواعد عرفية بين جماعات الفساد والمنخرطين فيها تلزم أعضاءها بعدم الخروج عنها, فضلاً عن استمرار سياسات الإفقار للطبقات المحدودة الدخل مما يدفع الجميع إلى تعاطي الرشاوى.

امبراطورية أحمد عز

سيطر أحمد عز امين التنظيم السابق في الحزب الوطني في السنوات الأخيرة علي كل شيء في مصر من السياسة الي الاقتصاد وحتي الثروة.

بلغت ثروته حسب تقديرات عديدة أكثر من ٤٠ مليار جنيه، وكان عز احد أسباب ثورة ٢٥ يناير لأنه أصبح الرمز الواضح والصريح لزواج السلطة والمال الذى أفسد الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر، وارتبط اسمه بأكبر عملية تزوير فى تاريخ الانتخابات البرلمانية والتى جرت نهاية العام الماضى.

فى أقل من ١٣ عاما حقق أحمد عز ثروة وسلطة لم يسبقه احد اليها. ارتبط اسم أحمد عز وهولم يكمل عامه الخمسين منذ ظهر على الساحة الاقتصادية والسياسية بألقاب مثل الفتى المدلل والرجل الحديدى والمحتكر، وغيرها من الألقاب والصفات التى أثارت جدلا كبيرا فى الشارع المصرى، كما ارتبط اسم عز بالعديد من المحطات الاقتصادية التى ساهمت فى خلق معاناة كبيرة للمواطنين بداية من الاحتكار الذى أصاب اهم سلعتين وهما الحديد والأسمنت وتلاعبات البورصة والثروات الضخمة..كل هذه الملفات جعلت اسمه يرتبط دائما بمؤامرة ما أوكارثة سياسية أواقتصادية وفى النهاية بالفساد.

فترة التسعينات كانت البداية الحقيقية لأحمد عز رجل الأعمال حينما تقدم للمهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير الأسبق بطلب الحصول على قطعة أرض فى مدينة السادات لإقامة مصنع لدرفلة الحديد ولم تكن قيمته تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه، وحتى عام ١٩٩٥ لم يكن هناك على الساحة شخص يدعى أحمد عز.

ومن بعدها بدأ عز تكوين تلك الإمبراطورية الاقتصادية التى أثارت أكبر مساحة من الجدل فى الشارع المصرى، خاصة وهويمتلك أسطولا

من الشركات، بدأت برئاسته لمجموعة شركات عز الصناعية والتى تضم شركة «عز الدخيلة للصلب بالإسكندرية» التى دخل فيها كمستثمر رئيسى عام ١٩٩٩، والتى كانت تعرف سابقاً باسم شركة «الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب»، وشركة «عز لصناعة حديد التسليح» بمدينة السادات، و«عز لمسطحات الصلب» بالسويس، ومصنع «البركة» بالعاشر من رمضان، وشركة «عز للتجارة الخارجية» بالإضافة إلى شركة «سيراميك الجوهرة» التي تم انشاؤها في أواخر الثمانينات، وتعتبر شركاته أكبر منتج للحديد فى العالم العربى وفق تقرير للاتحاد العربى للصلب ويليها شركة سابك السعودى.

شركات عز تضم شركة العز لصناعة حديد التسليح - تأسست عام ١٩٩٤ بالمنوفية وبعد تأسيس هذه الشركة تأسست ٣ شركات تابعة لها بدأت رحلة عز مع الحديد عام ١٩٩٤ عندما أسس مع والده عبد العزيز عز أول مصنع لإنتاج الحديد.. وفى عامى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ حصل أحمد عز على قروض من البنوك تبلغ أكثر من مليار و٦٠٠ مليون جنيه فتعاقد مع شركة «دانيلي» الايطالية لبناء مصنع «العز لحديد التسليح» بطاقة ٣٠٠ ألف طن ، وفى عام ٩٦ تعاقد على خط أخر بطاقة ٦٣٠ ألف طن وفرن صهر بطاقة ٦٠٠ ألف طن، وكانت التكلفة الإجمالية للمصنع بلغت حوالى ٠٣٤ مليون جنيه.

وفى فبراير عام ٢٠٠٠ تولى عز رئاسة مجلس إدارة شركة الدخيلة، وفى عام ٢٠٠١ أصدر تعليماته بخفض كميات حديد التسليح فى شركة إسكندرية الوطنية للحديد والصلب الدخيلة، وأوقف يومها إنتاج حديد التسليح مما تسبب فى تداعيات خطيرة أثرت على السيولة بالشركة، مما أسفر عن وجود فائض فى خامات «البيليت» المصنعة بالشركة، وقدرت بحوالى ٤٥ ألف طن شهريا، وكان قرار خفض الإنتاج لحساب مصانعه خاصة بعد أن قام بشراء

هذه الكميات الزائدة من «البيليت» بسعر الطن ٦٨ جنيها، ليقوم بتصنيعه كحديد تسليح فى مصانعه الكائنة بمدينة السادات.

عام ١٩٩٩ استغل عز أزمة السيولة التى تعرّضت لها شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب الدخيلة بسبب سياسات الإغراق التى سمحت بها الحكومة للحديد القادم من أوكرانيا ودول الكتلة الشرقية سابقا فتقدم بعرض للمساهمة فى رأس المال، وبالفعل تم نقل أسهم من اتحاد العاملين المساهمين بشركة الدخيلة لصالح شركة عز لصناعة حديد التسليح وبعد شهر واحد تمّ إصدار ثلاثة ملايين سهم لصالح العز بقيمة ٤٥٦ مليون جنيه، وبعد ذلك وفى شهر ديسمبر من نفس السنة أصبح عز رئيسًا لمجلس إدارة الدخيلة ومحتكرًا لإنتاج البيليت الخاص بحديد التسليح،

وجاء قرار عز برفع سعر طن حديد التسليح ٢٥٠ جنيهًا إضافيًا، ليتجاوز سعره أربعة آلاف جنيه نهاية العام الماضى، تحديًا لقرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق ومن الحكايات التى تم السكوت عنها فى أنشطة أحمد عز على الصعيد الاقتصادى هو حجم الدعم الضخم الذى حصل عليه سنويا من خلال تقديم الوقود له ولشركاته بأسعار تقل كثيرا جدا عن الأسعار المتوافقة مع الأسعار الدولية، والسماح له بالتصدير الواسع لمنتجاته إلى الأسواق العالمية مستفيدا من فروق الأسعار فى مدخلات الإنتاج من الطاقة والغاز مقارنة بالأسعار الدولية لتلك المدخلات، ويضاف صافى الربح من تلك العملية إلى حساب تلك المشروعات وربما فى حسابات خارجية.

فى السياسة ارتبط ظهور عز فى الحزب الوطنى مع صعود نجم جمال مبارك ومشروعه فى التوريث ودار الصراع الخفى بين ما أطلق عليه تيار التغيير والحرس القديم ورموزه فى الحزب الحاكم وأصبح هو مهندس وأمين التنظيم فى الحزب دون مؤهلات حقيقية فلم يعرف عنه ممارسة أى نشاط سياسى سابق سوى فى الحزب الوطنى. فأحمد عز حاصل على بكالوريوس الهندسة جامعة القاهرة أشتهر بحبه للعزف على

«الدرامز» وبدأ حياته عازفا ضمن فرقة موسيقية بأحد فنادق القاهرة الشهيرة عام ١٩٨٧

وحتى عام ١٩٩٥ لم يكن هناك على الساحة شخص يدعى أحمد عز ..ولكن مع بداية هذا العام بدأت استثمارات عز مع مشروع سيراميك الجوهرة وبدأت صور أحمد عز تظهر للمرة الأولى على صفحات الجرائد المتخصصة فى الاقتصاد والإنتاج وهى الصفحات التى يعشقها رجال الأعمال على اعتبار أنها بداية الطريق نحووضع القدم الأولى فى سوق السياسية والسلطة.

وقتها كان عز يبحث عن مظلة تحميه حتى وجدها فى شخص نجل الرئيس ،حيث شهد مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى عام ١٩٩٦ الظهور الأول للثنائى الذى لن يفترق بعد ذلك وشاهد الناس احمد عز وهويجلس باسما بجوار جمال مبارك .. ليحصل على الصورة الأولى بجوار نجل الرئيس، فى بلد تفتح أبوابها على مصراعيها لكل صاحب سلطة أوقريب شخص صاحب سلطة. وأدرك عز أن صورته التى ظهر فيها بجوار نجل الرئيس ثمنها غالى فبادر بالحفاظ على علاقته بجمال وكان أول المساهمين فى جمعية جيل المستقبل التى بدأ بها جمال مبارك رحلة صعوده وكان هذه عام ١٩٩٨. من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠ كان أحمد عز يجنى ثمار توطيد علاقته مع نجل الرئيس فقد شهدت تلك الفترة نموا هائلا فى استثمارات رجل لا يعرفه أحد.. بدأ يحتكر صناعة السيراميك وزاد نشاط مصنع الحديد وأنشأ شركة للتجارة الخارجية وامتلك مثله مثل مجموعة من رجال الأعمال القريبين من السلطة مساحات من الأراضى فى السويس وتوشكى وأصبح وكيلا لاتحاد الصناعات.

بدأت رحلة جنى الثمار على المستوى السياسى، بدون أى مقدمات وجد أحمد عز نفسه فى فبراير ٢٠٠٢ عضوا فى الأمانة العامة للحزب الوطنى ضمن الهوجة الأولى لدخول رجال الأعمال مجال العمل السياسى على

يد جمال مبارك، وكان دخول عز متوازيا مع بداية نشاط جمال مبارك وهو التوازى الذى استمر حتى سقوط الجميع.

ولأن ذكاء عز قد أخبره أن مساحات السيطرة على الحزب الوطنى تبدأ من داخل البرلمان سارع وقام بترشيح نفسه فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠ وأصبح نائبا عن دائرة منوف التى تم تفصيلها على مقاسه على اعتبار أن مصانعه موجودة بمدينة السادات وأصوات العمال وحدها كفيلة بنجاحه وهوماكان ..وفجأة أصبح احمد عز وبدون اى مقدمات رئيسا للجنة التخطيط والموازنة فى مجلس الشعب .

وأصبح واضحا للكل أن عز قد أصبح رجل جمال مبارك الذى أسند له وبدون مقدمات أيضا رئاسة لجنة الحفاظ على الأراضى الزراعية وفى عام ٢٠٠٣ كان هناك تدشين رسمى لتلك العلاقة حينما كان أحمد عز رفيقا لجمال مبارك أثناء سفره إلى الولايات المتحدة.

ثم جاء عام ٢٠٠٤ ليشهد قفزة جديدة لأحمد عز الذى قرر أن يقطع المسافات الطويلة بسرعة طالما أنه يملك كارت جمال مبارك لحمايته من الرادار، وحصل على منصب أمين العضوية وهو المنصب الخطير داخل الحزب الوطنى

وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى ٢٠٠٥ وانتشار أحاديث عن دور عز لتمويلها ومتابعتها... حصل على أهم منصب فى الحزب وهو أمين التنظيم وللصدفة كان أيضا منصب الراحل كمال الشاذلى وحصل بالتزامن على مكاسب طائلة نتيجة احتكاره للحديد وارتفاع سعر الطن.

فى الشهور الأخيرة قدم عز نفسه سياسي ولكنه تعامل مع كل القضايا بمنطقه التجارى سواء فى القضايا القومية أوالوطنية

وامتد هذا الفهم التجارى إلى ماجرى فى الانتخابات الأخيرة، حين بدأ أمين التنظيم فى الحزب الوطنى باختراع نظام لم يعرفه أى نظام

حزبى أخر فى الدنيا، فسمح لـ ٨٠٠ مرشح من أعضائه بمواجهة بعضهم البعض، فيما عرف بالدوائر المفتوحة فى مشهد يدمر أبسط معانى الانتماء الحزبى البديهية، والمعروفة فى كل مكان فى العالم، وهو مقتبس من حياة المال والأعمال فى البلدان غير الديمقراطية التى تقوم على المنافسة المفتوحة التى لا يحكمها أى رابط كما كرّس لنمط جديد من العلاقات الحزبية غير المسبوق أيضاً وفرض على مرشحى الحزب الوطنى التوقيع على عقود إذعان يستسلم فيها كل من قدّم أوراق ترشيحه لمجمع الحزب الانتخابى إلى أمين تنظيم الحزب أو أمين المحافظة، ويعلن فى توكيل رسمى فى الشهر العقارى أنه لن يترشح كمستقل فى مواجهة مرشحى الحزب الرسميين.

كان طريق عز مفروشاً بالورود والأحلام مفتوحة على أبواب المستقبل بلا حدود ولم يتخيل عز أن الطريق الذى رسمه لنفسه هو ذاته طريق النهاية والهاوية والذي وجد نفسه في نهايته عندما قامت الثورة المصرية في ٢٥ يناير.

السلطة والثروة

وافقت محكمة استئناف القاهرة، على قرار النائب العام بالكشف عن سرية حسابات أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، وزهير جرانة، وزير السياحة السابق، وأحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، وحبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، وعدد أخر من المسؤولين الصادرة، بشأنهم قرارت بمنعهم من السفر، قبل أيام، للتحقيق معهم فى قضايا تتعلق بالإضرار بالمال العام والفساد والاستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه. وقرر النائب العام حبس العادلي واحمد عز وزهير جرانة واحمد المغربي ١٥ يوماً علي ذمة التحقيق بتهمة التربح والاضرار بالمال العام وتسهيل الاستيلاء علي المال العام.

المعلومات الأولية عن ثروة هؤلاء الأشخاص أوضحت أن ثروة عز تجاوزت ١٨ مليار جنيه، فيما تعدت ثروة المغربى ١١ ملياراً، وجرانة ١٣ ملياراً، ورشيد ١٢ مليارات، والعادلى ٨ مليارات، وتراوحت ثروة باقى الأشخاص الصادر بشأنهم قرارات منع من السفر وتجرى التحقيقات معهم، تتراوح بين مليار ونصف و٣ مليارات، وطلبت النيابة من البنوك إخطارها بشكل رسمى بأرصدة وحسابات هؤلاء الأشخاص، لضمها إلى ملفات القضايا، كما طلبت استدعاء مقدمى البلاغات للاستماع إلى أقوالهم، كما طلبت من جهات رقابية وهى «الأموال العامة والرقابة الإدارية والكسب غير المشروع والجهاز المركزى للمحاسبات» تحرياتها بشكل عاجل حول القضايا المنظورة، ضد هؤلاء الأشخاص، والكشف عما إذا كان هناك أخرون اشتركوا معهم فى ارتكاب تلك الجرائم.

وقالت مصادر رقابية لـ«المصرى اليوم» إن أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، يواجه العديد من المخالفات، فى مجال احتكار الحديد، بالإضافة إلى مخالفة شراء مصنع حديد الدخيلة، كما توضح التقارير اشتراكه مع أخرين فى إهدار ٣ مليارات جنيه على الدولة، فى صفقات عديدة لم يوضح المصدر تفاصيلها. وأشارت التحريات إلى بلاغات ضد «عز» تتعلق بوقائع تزوير فى عمليات انتخابات مجلسى الشعب والشورى، التى جرت خلال دورتى ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وأن الجهات الرقابية استمعت إلى أقوال عدد من مرشحى الحزب الوطنى السابقين، وقالوا فى محضر التحريات إن «عز» أخبرهم بأنه يحكم قبضته على نتائج الانتخابات، وأنه يحدد من الذى سيفوز ومن الذى سيستبعده «الوطنى».

أما فيما يتعلق بزهير جرانة، فقد طلبت النيابة تحريات حول الإجراءات المتبعة فى وزارة السياحة بشأن الموافقة على إنشاء شركات سياحية، كما حددت النيابة ١٤ شركة سياحية يمتلكها أحد الوزراء وعدد من رجال الأعمال، وطلبت ضم ملفات تلك الشركات وإخضاعها للفحص للتأكد من

صحة الإجراءات، التى تمت بها، من عدمه. وعلمت «المصرى اليوم» أن الجهات الرقابية سألت عدداً من الموظفين، الذين كانوا يعملون فى وزارة السياحة، ومختصين بإنهاء إجراءات تصاريح شركات السياحة، أما فيما يتعلق بالمغربى، فقد ضمت النيابة عدداً من قرارات تخصيص الأراضى التى وافق عليها بالأمر المباشر، لعدد من رجال الأعمال، وكان من بينهم أحمد عز وزهير جرانة، ووزير فى الحكومة السابقة، كان شريكاً للمغربى فى شركة كبرى، وبخصوص التحقيقات التى تجرى فى بلاغات مقدمة ضد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، فقد تسلمت النيابة إقرار ذمة مالية للوزير السابق، وكشفت عن تضخم ثروته، بشكل مبالغ فيه، وأكد مصدر أن الوزير سيسأل عن كيفية تضخم ثروته، خاصة أن الفترة التى قضاها فى الوزارة ترك فيها رئاسة مجلس إدارة شركته الخاصة، ولم يكن يعمل بها، ويشير المصدر إلى أن ثروته تضاعفت مرة ونصف خلال ٦ سنوات بشكل يستدعى المساءلة.

وكان الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء قد طلب من مسؤولين بالمطارات والموانئ إخطاره بمن يريد من الوزراء السابقين أورجال الأعمال السفر خارج البلاد، وعدم السماح لهم إلا بعد موافقته. وقال رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، إنه سيعود من دبى بعد أيام حتى لا يردد البعض أنه هرب بعد علمه بالتحقيقات معه، وصدور قرار بمنعه من السفر، وأكد أنه لم يخطره أحد بقرار المنع، أوتجميد الأرصدة، وقال إنه لم يحاول سحب أى أموال من أرصدته فى البنوك، حتى لا يعتقد البعض أنه كان يريد الهروب بأمواله.

وقال إنه لم يتوقع أن يكون جزاء خدمته للبلد هوالإساءة لسمعته، وأشار إلى أنه إلى الآن لا يعرف تفاصيل البلاغات المقدمة ضده.

وأشار إلى أن كل ما يهمه هووالدته وأبناؤه وزوجته، الذين يمرون بحالة من الحزن والأسى بعد صدور قرار المنع، وكشف عن أنه تلقى اتصالات من رئيس الوزراء الجديد، طلب منه الانضمام إلى الوزارة

الجديدة، إلا أنه رفض، لاعتقاده أن المرحلة الجديدة تحتاج إلى وجوه جديدة.

وأكد أنه بمجرد توليه وزارة التجارة والصناعة ترك شركته واستقال من مجلس إدارتها، حتى لا تتعارض مسؤوليته الوزارية مع مصالح شركته.

إمبراطورية العادلي

وصف اللواء احمد الفولي مساعد وزير الداخلية السابق حبيب العادلي بانه أسوأ وزير داخلية في تاريخ مصر ويجب محاكمته فوراً. مع بعض مساعديه الذين تربحوا العادلي الذي يمتلك أكثر من. ١٧. مليار جنيه، إضافة إلي ٢٥ قصراً تفرغ وأعوانه لإدارتها علي حساب أمن شعب مصر..

حبيب العادلي هوالوزير الذي خان الشعب يوم انتفاضة شبابه في ميدان التحرير.

وأطلق الرصاص علي المتظاهرين وهونفسه الشخص الذي خصص إدارة المساعدات الفنية التي ابتدعها في الوزارة للمراقبة والتنصت علي جميع المسئولين وكبار رجال الدولة والأحزاب وكشف اللواء الفولي المشهود له بالنزاهة والشفافية اختص الوفد الأسبوعي بهذا الحوار يكشف اليوم العلاقات النسائية المتعددة للوزير الذي استباح الوطن وشكل ومساعدوه إمبراطورية أمنية مهمتها.: خدمة الرئيس وعائلته فقط. إضافة إلي شلة الفساد...

كان يتفنن وبعض أفراد إدارته في التنصت علي المعارضين والتقاط صور لهم وعرضها علي الرئيس وأبنائه للاستقواء بها واستغلالها كوسيلة ابتزاز.

ووصف اللواء الفولي الخلل الأمني الذي حدث في مصر عقب اندلاع ثورة الشباب ٢٥ يناير بانه خيانة كاملة من قادة جهاز الشرطة، الذي لا تملك إصدار القرار فيه سوي وزير الداخلية، جهاز الشرطة منضبط وملتزم، وليس من الطبيعي انسحاب جميع قوات الشرطة من أرض الواقع من كل محافظات مصر في وقت واحد، بما يشبه عملية الإخلاء التام من كل المواقع، وهوما يشبه تماما انسحاب الحرس الجمهوري العراقي من حول صدام حسين خلال الغزوالأمريكي. وهوما يعني وجود حلقة مفقودة وفي مثل هذه الظروف حينما يتواجد الجيش في الشارع يتحمل مع الشرطة وليس بمفرده

ـ مهمة تأمين البلاد وحماية الشعب وتأمين المراكز والمنشآت الحيوية، فمن المفترض أنه بمجرد نزول الجيش تكون هناك جلسة تجمعه بقيادات الشرطة لعمل محضر تسليم..

واكد الفولي ان ما حدث من انسحاب كان بتعليمات من وزارة الداخلية، و لا يملك إصدارها سوي حبيب العادلي ولا يستطيع أقدم مساعد للوزير إصدار القراروقد اكد ضباط من مديريات أمن مختلفة بأنهم ينفذوا أوامر من قادتهم بترك مواقعهم وارتداء ملابس مدنية والتوجه لمنازلهم..

واضاف انه لا يمكن لأي قائد بالشرطة إعطاء تعليمات بإطلاق الرصاص الحي علي المتظاهرين إلا بأمر من حبيب العادلي.

وكان ذلك نوعاً من التمرد علي النظام، ومحاولة لإحراج وتعرية النظام أمام المواطنين، فانسحاب الشرطة وفتح الأقسام وهروب السجناء وإطلاق البلطجية يعني استباحة كل شيء..

واكد اللواء الفولي ان العادلي كان يريد إحراج النظام، إلا أنه لم يكن يتخيل السيناريوالذي سارت إليه الأمور حتي قامت الثورة الشعبية التي قام بها الشباب، والتي فقدنا الأمل في قيامها منذ ٦٠ سنة..

واضاف قائلا ان حبيب العادلي لم تكن في دماغه الوزارة ولا الأزمة،

وفي الظروف الطارئة مثل أحداث ٢٥ يناير، يبقى مفيش راحة لأي من أفراد الشرطة لأن أمن البلد المهمة الأولي لهم. لكن العادلي كان غايب عن الأزمة بحجة افتتاح مسجد في أكتوبر، وهودانما ما يقضي معظم أوقاته في المساجد في نادي الشرطة أوالتجديف وخصص مقارات خاصة به لذلك. وقبل ذلك كان في نادي الجزيرة الذي اضطرته الظروف والخلافات العائلية مع زوجته بسبب علاقاته النسائية المتعددة لعدم دخوله، وعلي فكرة العادلي مزواج يتعدد العلاقات يتزوج من فتاة تبلغ من العمر ٢٩ عاماً أنجب منها طفلاً بخلاف زوجته السابقة إلهام شرشر.

ووصف الفولي دور مباحث أمن الدولة في عهد حبيب العادلي بانه اقتصر علي مراقبت الشعب والتنصت علينا، واختراق الخصوصيات، وإدارة المساعدات الفنية بالوزارة التي يديرها أحد مساعديه المقربين تفرغت لمراقبة وتصوير القيادات والوزراء لمعرفة أسرارهم الخاصة واستخدامها ككروت ضغط عليهم وقت الحاجة. بالإضافة لرفعها في تقارير للقيادة السياسية وهذا ليس جديداً علي العادلي الذي حاول فعل ذلك أثناء تولي الوزير الأسبق للداخلية حسن الألفي لكن الألفي رفض..

وكان العادلي نائباً لجهاز مباحث أمن الدولة وقد سعي مصطفي عبدالقادر وزير التنمية المحلية الأسبق رئيس الجهاز في هذا الوقت واللواء أحمد همام، أحد قيادات أمن الدولة لإحالته علي المعاش بسبب ضعف كفاءته، إلا أن الألفي رفض خروجه باعتباره التلميذ النجيب له وحينما بدأت المشاكل تأخذ طريقها نحوالعلاقة بين اللواء أحمد العادلي واللواء حسن الألفي فكر الألفي في إيجاد بديل لأحمد العادلي ففكر في نقل حبيب من جنوب سيناء لمديرية أمن القاهرة ثم مساعد للوزير لأمن الدولة.

و لم يخطر ببال العادلي أن يصبح وزيراً. ففي نهاية عام ١٩٩٧ قبل الهجوم الإرهابي بمدينة الأقصر اتفق العادلي مع الألفي، علي أن يتولي منصب مستشار الإعلام الأمني التابع لوزراء الداخلية العرب عقب خروجه للمعاش، ولكن عقب وقوع حادث الأقصر الذي استغله

العادليوكان يشغل وقتها منصب مدير مباحث أمن الدولة، رفع تقريراً. للقيادة السياسية قال فيه إنه حذر الألفي. من وقوع الحادث واستند في تقريره علي خطابات دورية تصدر عن أمن الدولة بالتحذير من وقوع أعمال إرهابية أواي استهداف لأمن البلد، واستغل علاقته بالوزير طلعت حماد في وزارة الدكتور كمال الجنزوري ليتم ترشيحه للوزارة.

وقد أصر العادلي بعد توليه الوزارة علي تصفية كل أصحاب الخبرات من القيادات الأمنية، وأول حاجة عملها في الوزارة رفع جميع أشكال الحراسة الأمنية المخصصة للألفي الذي تمت إقالته في أعقاب حادثة الأقصر، بحجة وجود تعليمات ولابد من تنفيذها فوراً..

ولم يكن العادلي يعطي أي أهمية لرجال الشرطة فقبل ارتكابه جريمة ٢٥ يناير ارتكب جريمة في حق رجال الشرطة واستهان بهم وأهدر كرامتهم، وقال للألفي خلال الزيارة الوحيدة عقب إقالته هوانا هعملهم أكتر من اللي انت عملته دا انا هضربهم بالجزمة.

وقد تعمد العادلي إضعاف قيادات أمن الدولة حتي يظل مسيطراً علي الجهاز وكان يحارب أي شخص تتوافر فيه المقومات التي تؤهله لتولي وزارة الداخلية لذلك حارب صلاح سلامة حتي بعدما اصبح سلامة محافظاً لكفر الشيخ، بالإضافة لتضخم أعداد حاشيته ورجاله مما أحبط الجهاز.. وكان مساعدوا العادلي يحصلون علي أرقام خيالية توزع علي حسب رضا الوزير وتصل لبعض مساعديه المقربين حتي ٢٠٠ و٣٠٠ ألف جنيه شهرياً. ونجح في صنع طبقات في الوزارة يأتي علي رأسهم طاقم مكتبه والمكتب الفني وقائد.

وقال اللواء الفولي ان ما ما يمتلكه الوزير السابق حبيب العادلي يتجاوز ٢٥ قصراً وفيلا بمختلف أنحاء الجمهورية بالعين السخنة ورأس سدر ومارينا و٦ أكتوبر، بالإضافة لفيلا ميدان لبنان.. ٨ مليارات جنيه وهو الرقم الذي نشر في الصحف لكن ثروة العادلي الحقيقية تتجاوز ١٧ مليار جنيه.. و المعروف أن العادلي بدأ ضابطاً عادياً من

شقة في شارع الغيث بمنطقة العجوزة وبأبسط العمليات الحسابية فإن العادلي مكث في الوزارة ١٣ سنة وشهرين فلا يمكن الوصول لهذا الرقم من أين هذه القفزة الرهيبة، لكن مخصصات الوزارة كفيلة بكل شيء وكذلك رجال الأعمال المفسدين دائما يخطبون وده..

ولم يكن العادلي لم يكن يتواجد داخل الوزارة.. وكان من يصدر القرارات هو مدير مكتبه علاء حلمي وباسم قائد الحرس الخاص به الذي يتولي جزءاً.

كبيراً في إدارة الوزارة، بالإضافة لوجدي صالح الذي مدد له العادلي لأكثر من ٧ مرات..

وقد تجاهل العادلي وظيفته كرجل أمن وركز علي كيفية التقرب للقيادة السياسية فقط واستطاع إمساك كروت ضغط علي الجميع ومعرفة خبايا الكبار حتي يبقي في منصبه ولم يحدث علي مستوي العالم أن يبقي وزير الداخلية في منصبه لأكثر من ١٣ سنة، وزير الداخلية يجب أن تكون لديه مسئولية كبري وليس سلطة كبري حتي لا يستخدمها في القمع..

ويقول الفولي ان العادلي كان يكره وزير الداخلية الخلي محمود وجدي وكان لديه عداء شديد مع أي قيادة مميزة داخل الوزارة لضعفه الشديد في تأدية عمله، بالإضافة لكون وجدي أحد الرجال المخلصين لحسن الألفي، فحاول العادلي إحالته للمعاش وقال في أحد الاجتماعات نفسي أمشيك النهاردة قبل بكرة إلا أنه لم يستطع لأنه يشغل منصب مدير مباحث العاصمة ولذلك عمد إلي نقله مديراً لأمن القليوبية ثم كفر الشيخ ثم المنيا ثم رئيساً لمصلحة السجون ووجدي وزير حرفي سيعيد الأمن العام الذي افتقدناه كثيراً في الشارع..

واكد الفولي ان العادلي كان يستغل أمن الدولة بالأمر حتي ينفذ السيناريو بعيداً عن رجال الأمن عن طريق البلطجية، وللعلم لا يجرؤ

أحد على مناقشته في قرار فهو اتبع نظام الاحتقار في التعامل مع القيادات.. لذلك فان أول مهام وجدي البدء بتطهير جهاز الشرطة من القيادات الفاسدة التي انتشرت في عهد العادلي، وإعطاء الأمل لشباب الضباط حتى يتم العمل من خلال منظومة جماعية. المهمة صعبة جداً. عودة الأمن وجمع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها والتي وصلت لأكثر من ٢١ ألف قطعة سلاح مسروقة، بالإضافة لعودة المسجونين الفارين..

وطالبي اللواء الفولي بفحص ملفات العادلي مالياً لمعرفة كيف وصل وزير الداخلية الذي يعد موظفاً بالدولة لهذه المليارات، ويجب محاكمته جنباً إلي جنب عن القصور الأمني الذي ادي الي حرق أقسام الشرطة عندما صدرت التعليمات بالانسحاب وترك الضباط الجمل بما حمل وخرجوا تاركين سلاحهم لكن البلطجية الذين استخدمها النظام في الانتخابات انقلبوا عليهم الآن وأصبحوا في خصومة معهم وانتهزوا الفرصة لإحراق الأقسام..

«فساد» العلاج

وسط حالة من الشد والجذب بين الحكومة والبرلمان، ألقت بظلال من التشاؤم على عامة المواطنين في الشارع المصري، تواصل الأجهزة الرقابية التحقيق في واحدة من أسوأ جرائم الفساد، تركت خلفها آلاف المرضى دون علاج، ضمن ملف ما يُعرف بنظام «العلاج على نفقة الدولة.»

ومبعث التشاؤم أن من بين المتورطين في القضية، وفقا للتحقيقات الرسمية، عدد من أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وهم المفترض أنهم مكلفون بمراقبة الحكومة، بالإضافة إلى تراجع عدد من مسؤولي الأجهزة الرقابية، التي تتولى التحقيق بالقضية، عن أقوالهم السابقة، كما أن الاتهامات لم تقتصر فقط على النواب، بل اتسعت لتطال أيضاً رئيس الحكومة.

وتباينت التقارير الرسمية بشأن عدد النواب المتورطين في الجريمة، حيث تضمن التقرير الأولي لجهاز مباحث الأموال العامة، ارتكاب ٤١ نائبا لـ«تجاوزات خطيرة»، عند حصولهم على قرارات بالعلاج على نفقة الدولة، إلا أن تقارير لاحقة، قلصت عدد المتورطين إلى ١٥ ثم إلى ١٤ نائباً.

وفي تطور لأحداث القضية، تقدم النائب المستقل السابق مصطفى بكري ببلاغ إلى النائب العام، المستشار عبد المجيد محمود، يطلب فيه استدعاء رئيس مجلس الوزراء، أحمد نظيف، ووزير الصحة حاتم الجبلي، والرئيس السابق للمجالس الطبية المتخصصة، وهي الجهة المختصة بإصدار قرار العلاج على نفقة الدولة.

وكشف بكري، في تصريحات لـCNN بالعربية، أن هناك العديد من القرارات التي أصدرها رئيس الحكومة، بالعلاج على نفقة الدولة في الخارج مخالفة للقانون، مشيراً إلى أنه لجأ إلى النيابة العامة، بسبب «تراخي» الحكومة عن إبلاغ مجلس الشعب بمضمون التقارير، حول وقائع تضمنها طلب إحاطة مقدم منه في فبراير الماضي.

وتساءل بكري ، عن ما وصفه بـ«السر» وراء الاختلاف الذي ظهر بين أقوال عدد من ضباط الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة، أثناء التحقيقات التي تجريها نيابة الأموال العامة، وما ورد في التقارير الرسمية الصادرة عن كلا الجهتين.

وقال في هذا الصدد، إنه فوجئ خلال التحقيقات، بأن أقوال الضباط تتناقض مع التقارير التي سبق إعدادها، أوشاركوا في إعدادها، عندما أفادوا بعدم وجود شبهات لاتفاقات جنائية، بين النواب وبعض المستشفيات الخاصة والاستثمارية، لإصدار قرارات للعلاج على نفقة الدولة، بالمخالفة للقانون.

وفيما طلب النائب العام إجراء مزيد من التحريات حول التقرير السابق تقديمه من مباحث الأموال العامة، لإيضاح سبب هذا «اللبس»، حذر

عدد من أعضاء مجلس الشعب مما أسموه «تنويم» القضية، بل وطالبوا بتدخل الرئيس حسني مبارك، وفق ما نقل موقع «أخبار مصر»، التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة، لـCNN بالعربية، أن الوزير حاتم الجبلي كان أول من أثار قضية التجاوزات بمشروع العلاج على نفقة الدولة، بعدما لاحظ أن حجم الإنفاق على القرارات الصادرة عن المشروع، تجاوزت ملياري جنيه، رغم أن الموازنة المخصصة للمشروع، عند بداية إطلاقه قبل ٣٥ عاماً، لم تكن تتجاوز ٩٥ مليون جنيه.

وقال شاهين إن هذه المبالغ لا تمثل مشكلة، في حد ذاتها، لوزارة الصحة، ولكن المشكلة تتمثل في أن تتضمن قرارات العلاج على نفقة الدولة مبالغ يتم إنفاقها بصورة «غير مبررة.»

وأوضح المتحدث الحكومي أن اللجنة التي شكلتها الوزارة لمراجعة قرارات العلاج على نفقة الدولة عام ٢٠٠٨، خلصت إلى وجود «تجاوزات»، سواء بالنسبة للقرارات الصادرة لصالح أعضاء بمجلس الشعب أو غيرهم، مشيراً إلى أن الوزير أبلغ رئيس مجلس الشعب، أحمد فتحي سرور، بتلك التجاوزات.

وفيما أكد شاهين أن أحد أعضاء مجلس الشعب تمكن من استصدار قرارات علاج على نفقة الدولة تصل قيمتها إلى ٣٨ مليون جنيه، خلال ثلاث سنوات، فقد أقر بأن المجالس الطبية المتخصصة «كان لديها قواعد غير محكمة»، ووصف اللائحة الخاصة بها بأنها «كانت مطاطة للغاية.»

وكان النائب العام قد أمر بإحالة ملف مخالفات قرارات العلاج على نفقة الدولة إلى نيابة الأموال العامة العليا، للتحقيق فيها بعد أن استعرض مع المستشار علي الهواري، المحامي العام الأول للنيابة، ملف التحقيقات، والذي يتضمن تقارير الأجهزة الرقابية، وما انتهت إليه

تحرياتها ومعلوماتها حول أعضاء مجلس الشعب، الذين أساءوا استخدام قرارات العلاج علي نفقة الدولة.

وأشارت تقارير هيئة الرقابة الإدارية إلى تورط عدد من نواب مجلس الشعب في إساءة استخدام قرارات العلاج علي نفقة الدولة خلال السنوات الخمس الماضية، من خلال إجراء علاج بمستشفيات خاصة وجراحات مكملة تجميلية، قُدرت بملايين الجنيهات، الأمر الذي تعتبره جهات التحقيق إهداراً للمال العام.

وكشفت أوراق القضية أن عدد القرارات التي تم استصدارها لصالح بعض نواب مجلس الشعب، بالمخالفة للقواعد القانونية، يصل إلى ٦٧ ألفا و ٦٢٦ قرار، تُقدر قيمتها بنحو ٣٥٠ مليون جنيه.

فساد مارينا

مارينا العالمين احد عناوين الفساد في عصر مبارك بسبب الصفقات المشبوهة التي حصل من خلالها الفاسدون علي قصور وفيلات وأراض بعضها بالمجان، والاخر بالتلاعب بالقوانين وسجلات وملفات هيئة المجتمعات العمرانية، وبنك التعمير والإسكان تكشف عن استغلال الفاسدين نفوذهم في التربح وإهدار المال العام، واستباحة أموال الشعب. فقد حصل الدكتور زكريا عزمي - رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق - علي أربع فيلات بالتخصيص المباشر في المنطقة٢٢ بمارينا لسان الوزراء بعضها دون مقابل, بينما حصل حبيب العادلي - وزير الداخلية السابق - علي ثلاث فيلات بالتخصيص المباشر بالمنطقة٢٢ أيضا, وأخري بالمنطقة السابعة, وقصر بمنتجع هايسيندا.

أما زهير جرانة - وزير السياحة السابق - فحصل علي٩٩٩ ألفا و ٦٠٠ متر مربع بسعر دولار واحد للمتر, وأنشأ عليها قرية الماظة> التي باعها

بمليارات الجنيهات, وتقع قبل مطروح بنحو ٨٣ كيلومترا.

ونجح الدكتور حاتم الجبلي - وزير الصحة السابق - في الحصول علي ستة آلاف متر مربع بالمنطقة٤١ في مارينا بسعر ٤٠٠ جنيه للمتر, لم يسدد منها مليما واحدا.

وحصل صفوت الشريف - الأمين العام السابق للحزب الوطني - علي قصرين بالأمر المباشر في مارينا بالمنطقتين٢٢ و٤٢.

أما محمد ابراهيم سليمان - وزير الإسكان الأسبق - فخصص لنفسه أربعة قصور دون مقابل, كما خصص فيلتين لشقيقه أحمد, وأخري لشقيق زوجته ضياء المنيري.

وحصل الدكتور صبري الشبراوي - رئيس لجنة التنمية البشرية بمجلس الشوري - علي فيلا بمارينا, واستولي علي الحديقة العامة المجاورة - مساحتها ألفا متر - وضمها للفيلا.

وحصلت هايدي مجدي راسخ زوجة علاء مبارك نجل الرئيس السابق علي أكبر قصرين في مارينا, بالتخصيص بالأمر المباشر علي أنهما أرض فضاء بسعر زهيد, وهما في الحقيقة قصران كاملا التشطيب الفاخر, وقد باعتهما بملايين الجنيهات.

اما يوسف بطرس غالي وزير المالية السابق فقد تحدثت تقارير عديدة عن مزرعته التي تصل مساحتها الي ٤٠٠ فدان بالقرب من مدينة الصف بالجيزة وتمتليء بأجود انواع الفواكه التي تصدر للخارج، وهي المزرعة التي يثبت فيها غالي علي كل شجرة مصباحا لزيادة الانتاج دون دفع فواتير الاستهلاك. والحقيقة ان ممتلكات غالي ممتدة ومترامية، ففي الفيوم مثلا وبالتحديد علي بحيرة قارون يملك ٤٠ فدانا وقصرا يصل عدد غرفه الي ٢٥ غرفه وبه حمامان للسباحة وحديقة مزروعة بالفل والياسمين ويبلغ ثمن القصر اكثر من ١٠ ملايين جنيه وثمن الارض اكثر من ٢٠ مليون جنيه لان الفدان في تلك المنطقة ثمنه ٢٥٠ الف جنيه، قصر الوزير وحديقته

الغناء لا تتشرف بقدومه سوي يومين فقط. لا يعرف احد مصدرها كما لا يعرف احد كيف حصل غالي علي تلك الارض تحديدا ومن المعروفان الاراضي المطلة علي بحيرة قارون مخصصة للمشروعات السياحية ولا يستطيع اي مواطن عادي ان يحصل علي متر واحد فيها. ام اقطاعية غالي الكبري فتقع في العياط بجانب طريق الصعيد وهي ارض ممتدة تصل مساحتها الي ٤٠٠ فدان في منطقة ميت القائد التي يقع فيها ما يسمي بعزبة بطرس ويوجد بها قر بطرس غالي وخلفه ١٦٠ فدانا ارض زراعية تزرع الفواكه ويصدر انتاجها بالكامل للخارج.

مسئولية الاعلام

كان اداء الاعلام المصري القومي احد العوامل التي ساعدت في اشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك وقد تقدم عدد من اعضاء نقابة الصحفيين المصريين ببلاغ الى النائب العام مطالبين بفتح ملف الفساد في المؤسسات الصحفية المصرية وخاصة الصحافة القومية الى جانب الدعوة لعقد جمعية عامة لنقابة الصحفيين لاسقاط المجلس الحالي للنقابة

وطالب البيان النائب العام «بفتح ملف الفساد واهدار المال العام في الصحافة المصرية وخصوصا القومية منها والتي يتولى اعضاء الحزب الوطني الحاكم غالبية المواقع القيادية فيها.

وتابع البيان ان الصحفيين الذين تقدموا في بالبلاغ لاحظوا مخالفة هذه الصحف نص القانون بالامتناع عن نشر ميزانيات الصحف والمؤسسات الصحفية خلال ستة اشهر من انتهاء السنة المالية

واكد البيان على مجموعة من المخالفات القانونية الاخرى مثل عمل بعض الصحفيين باحضار الاعلانات للصحف وتقاضي مبالغ ماليه عن هذا العمل الى جانب عمل صحفيين كمستشارين لوزراء ورجال اعمال وشركات ومصالح محلية واجنبية.

وطالب البيان بوضع حد لهذا المخالفات الى جانب منع سفر رؤساء مجالس ادارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين احترازيا ومنع تهريب والتخلص من اية وثائق اومستندات اوارشيفات اوامول اومقتنيات من المؤسسات الصحفية

كذلك طلب الموقعون من النائب العام العمل على «الكشف عن ثروات القيادات الصحافية الحالية والسابقة ومصادرها خصوصا الذين تحوم حولهم شبهات فساد واهدار للمال العام ومدى قانونية وشرعية هذه الثروات

واكد البلاغ على رد الاموال التي حصل عليها رؤساء مجالس الادارة والتحرير كنسبة من الاعلانات بقرارات ادارية لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة.

وطالب عدد كبير من الصحفيين بعقد جمعية عمومية للنقابة تطالب باسقاط المجلس الحالي.

وبرر المتقدمون بطلب عقد الجمعية العمومية طلبهم بان مجلس النقابة ونقيب الصحافيين الحالي مكرم احمد لم يحرك ساكنا للدفاع عن الصحافيين الذين تعرضوا للاعتداء عليهم الى جانب الدفاع عمن استشهد منهم الى جانب تعمده تعطيل الخدمات الاساسية بالنقابة من انترنت واتصالات وكافتيريا وغيرها لعدة ايام

واكد طلب عقد الجمعية العمومية على ان الصحفيين يفتقدون في الظروف الدقيقة الحالية حماية نقابتهم ويفتقد الوطن كلمة حق تصدر من نقابة راي بمكانة نقابة الصحفيين

وراى الصحفيون الموقعون على الطلب ان قرار المحكمة الدستورية الصادر قبل بضعة اسابيع اقر بطلان القانون ١٠٠ للنقابات المهنية واستنادا على هذا القرار الى جانب الاحداث التي وقعت فانهم يطالبون في سحب الثقة من النقيب ومحاسبة المجلس على ادائهم في ظروف الثورة والاعتداءات على الصحفيين وكان اعضاء النقابة قد هتفوا ضد

النقيب خلال تابين اول شهيد للصحافة المصرية في هذه ثورة ٢٥ يناير وهو الصحفي في جريدة التعاون الصادرة عن مؤسسة الاهرام الرسمية احمد محمد محمود واعتبروا في هتافاتهم النقيب جزءا من النظام الفاسد مما اضطره لترك حفل التأبين.

كما تعرض المسؤلون بالتلفزيون والمصري لإنتقادات مريرة بسبب تغطيتهم المنحازة للنظام خلال ثورة ٢٥ يناير والتي دفعت المتظاهرين لمحاصرة مبني التلفزيون المصري في ماسبيروووشجعت عدداً كبيراً من العاملين فيه علي إعلان التمرد. وادي ذلك في النهاية الي خروج انس الفقي من منصبه كوزير للاعلام بينما استمرت الدعوات لتطهير الاعلام المصري من كل العناصر التي تتهمها الجماهير المصرية بالنفاق والفساد.

وقد كشفت الايام القليلة التى اعقبت تنحى مبارك عن الكثير من اوجه التردى والانهيار فى الاعلام الحكومى المصرى . وظهر ذلك بوضوح خلال مداخلة وزير الإعلام السابق، أنس الفقي، في حلقة برنامج «مصر النهاردة» والتى تحولت إلى شجار مع مقدم البرنامج الاعلامى محمود سعد. وفي محاولة لإستعادة التليفزيون المصري سمعته التي فقدها خلال تغطيته لأحداث ثورة ٢٥ يناير، أطل، عبد اللطيف المناوي، رئيس قطاع الأخبار في برنامج «مصر النهارده» مع محمود سعد، حيث دافع عن المعالجات الإعلامية لما حدث في الشارع خلال الثورة. وخلال المداخلة الهاتفية التي قام بها وزير الإعلام السابق، أنس الفقي، استمر الوزير بإلقاء الاتهامات في وجه سعد، ومنها أنه لا يهمه المكان الذي ينتمي إليه، وكل ما يهمه هورفع راتبه من ٧ مليون إلى ٩ مليون، فرد سعد ساخرًا: «١٥ مليون جنيه سنويا يا معالي الوزير»، الأمر الذي دفع الوزير للقول له: «هتوصلهم قريب».

وعلى الرغم من استمرار محمود سعد في وصف الفقي بمعالي الوزير، إلا أن الفقى اتهم سعد بالسعي لإجراء حوار مع الرئيس مبارك ونجله جمال، إذا كانوا يرغبون في تبرئة ساحتهم أمام الراي العام والتقرب من

الناس، مشيرًا إلى أن سعد جاء إلى مكتبه أكثر من مرة طالبًا إتمام ذلك، إلا أن سعد قاطعه بحدة: «عيب يا سيادة الوزير وريني شهودك»، وأضاف سعد أنْ الحوار مع الرئيس أونجله لا يتسبب في شهرة أي مذيع، علمًا بأن الرئيس أجرى مقابلات مع مئات المذيعين ولم يتسبب في شهرتهم.

وعبّر وزير الإعلام المستقيل عن شفقته على رئيس قطاع الأخبار، عبد اللطيف المناوي، لما يتحمله من أعباء لتبرئة ساحة الإعلام، مشددًا على تحمله المسئولية الكاملة عن كل ما حدث من يوم ٢٣ وحتى استقالته من منصبه بعد تنحي الرئيس مبارك وتنازله عن الحكم، لافتًا إلى أنه سيأتي الوقت الذي يطل فيه عبر التليفزيون المصري مع محاور أخر لا يتبرأ من التليفزيون المصري، ليعلن من خلاله الحقيقة كاملة.

وأوضح الفقي أنه سيعرض أمام الرأي العام ذات يوم ما أسماه مخطط إسقاط ماسبيرو وإذاعة البيان الأول منه، مؤكدًا أنه في الوقت الذي نام فيه داخل المبنى لمدة ٢٣ يومًا من أجل الدفاع عنه، كان محمود سعد نائمًا بالبيجاما في منزله قائلًا له: «انت لست ثوريًا، ولم تكن كذلك يومًا، أنت تدعي البطولات من أجل الحفاظ على جماهيريتك».

واختتم الفقي مداخلته بالتأكيد على أن الفارق بينه وبين محمود سعد أنه اقسم ولاء الدفاع عن مبنى الإذاعة والتليفزيون، فيما لم يؤدي سعد هذا القسم.

وقام الموسيقار عمار الشريعي بإجراء مداخلة هاتفية فور انتهاء حديث الوزير السابق، أكد فيها أن الفقي صدر قرار بتعيينه من السيّدة سوزان مبارك، فيما انتقد الإعلامي، حسين عبد الغني، مدير مكتب قناة الجزيرة السابق التغطية الإعلامية لأحداث الثورة.

هذا المشهد الهزلي كان أشبه بالكوميديا السوداء التي كشفت مأساة الإعلام الحكومي المصري في عهد حسني مبارك .. وجاءت استقالة مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين من منصبه النقابي لتعكس الكثير من ملامح هذا المشهد .. وما خفي كان أعظم !

العالم والثورة

حالة استنفار قصوى تعيشها الاجهزة والمؤسسات الحكومية والبحثية والاعلامية فى مختلف انحاء العالم منذ اندلاع ثورة الشباب المصرى فى ٢٥ يناير .

هذا الاهتمام العالمى لا يرجع فحسب الى اهمية مصر الاستراتيجية ومكانتها الاقليمية والدولية بل ايضا للخوف من ان تكون هذه الازمة احدى مراحل ما يعرف « بنظرية الدومينو» ، اى امكانية تعرض بلدان اخرى فى المنطقة العربية لاضطرابات مماثلة لما حدث فى تونس ومصر ، وفى مقدمتها الاردن واليمن والجزائر وربما ايضا دول فى منطقة الخليج .

والسؤال المهم الذى يواجه الكثير من دول العالم التى ترتبط مصالحها الحيوية بالشرق الاوسط ، وخاصة الولايات المتحدة واوروبا ، هوكيف تواجه ما يبدوانه مسلسل تداعى الانظمة الصديقة والحليفة فى هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة ؟

لقد ظلت السياسات الامريكية والاوروبية لسنوات تهتم فى المقام الاول بتحجيم قوى المعارضة وفى صدارتها التيارات الدينية المتشددة باعتبارها الخطر الاكبر على مصالحها فى الشرق الاوسط حتى لو تطلب ذلك غض النظر عن تجاوزات بعض الانظمة القمعية فى قضايا محددة مثل الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والفساد .

وجاءت الاضطرابات الاخيرة فى المنطقة لكى تهدد المصالح الامريكية والاوروبية فى حالة نجاح القوى المناهضة للغرب فى الوصول الى السلطة بالاضافة الى استياء الشعوب بوجه عام من الدعم الامريكى والغربى لانظمتها المستبدة.

وتركز الخوف الامريكى والاوروبى على امكانية ان تؤدى هذه العملية الى دعم نفوذ قوى دولية اخرى مثل الصين وروسيا والهند وحتى بعض بلدان امريكا اللاتينية فى الشرق الاوسط وهوما لايمكن ان تحتمله المصالح الاستراتيجية واعتبارات الامن القومى الغربى ، بالاضافة الى الخوف من تأثير رياح التغيير فى الشرق الاوسط على اسرائيل الى الدرجة التى جعلت شبح الثورة الخومينية الايرانية يلوح فى افق المنطقة مرة اخرى .

ويبدوان الخيار الامريكى والاوروبى يتجه نحوتغيير جوهرى فى السياسات تجاه المنطقة العربية يتضمن امكانية التعامل مع جميع القوى والتيارات السياسية فى بلدان المنطقة بما فى ذلك القوى الدينية المتشددة مع التمسك بشرطين اساسيين : الاول هوالتزام هذه القوى بالديمقراطية والثانى هوالتخلى تماما عن اى شكل من اشكال العنف.

وبمعنى اخر ، طرح الغرب نموذج الاسلام السياسى التركى على القوى الدينية فى الشرق الاوسط كبوابة يمكن عن طريقها العبور من منطقة التيارات المحظورة الى ساحة القوى السياسية المشروعة المسموح لها بالتطلع الى السلطة وربما الوصول اليها . واعتبر الغرب ان هذه الرؤية تضرب عصفورين بحجر واحد .. فهى تقدم حلولا للازمات التى تواجهها بعض دول المنطقة بسبب السخط على الحكومات الديكتاتورية ، وفى نفس الوقت تحافظ على النفوذ الغربى خاصة اذا نجحت الجهود الرامية الى تشكيل ائتلافات من مختلف الوان الطيف السياسى لتولى السلطة بدلا من الحكومات القمعية .

وهنا يجب الاعتراف بان الاخوان المسلمين فى مصر التقطوا ببراعة هذا الخيط من خلال عناصر التجديد الشابة داخل الجماعة التى لا تمانع

فى الانضمام لتحالفات سياسية وتؤكد نبذها للعنف بل وتطالب بعلاقات متميزة مع امريكا وغيرها من الدول الغربية . وربما يفسر ذلك مشاركتهم فى حوار قوى المعارضة المصرية مع نائب الرئيس عمر سليمان للبحث عن مخرج للازمة المصرية دون اى محاولة لفرض رؤية الاخوان التقليدية على اجواء وتوجهات هذا الحوار.

مشكلة وحيدة واجهت الامريكيين والاوروبيين وهم يغيرون سياساتهم بهذا الشكل الفج فى الشرق الاوسط وهى امكانية اتهامهم بالنذالة والتخلى عن اصدقائهم فى وقت الشدة.

لكن خبيرا امريكيا وجد حلا منطقيا لهذه الاشكالية الاخلاقية بقوله : اذا كانت السياسة الامريكية قد تخلت لسنوات عن شعوب صديقة وحليفة فى هذه المنطقة وغيرها فما هى المشكلة فى ان تمارس نفس اللعبة الان مع اصدقائها وحلفائها من القادة والزعماء؟!

ولقد فجرت ثورة ٢٥ يناير في مصر حالة من النقاش والجدل في الولايات المتحدة حول السياسات التي يجب أن تتبعها واشنطن في المرحلة القادمة حتى لا تخسر المزيد من حلفائها في الشرق الأوسط خاصة في ضوء المؤشرات التي تشير إلى تزايد احتمالات تكرار التجربتين المصرية والتونسية في بلدان عربية أخرى.

ويقول الكاتب الأمريكي روجر كوهين إن الترياق الوحيد لما حدث لأمريكا في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ عندما تعرضت لأكبر هجوم إرهابي في تاريخها هوما حدث في مصر يوم ١١ فبراير عام ٢٠١١ عندما أطاح الشعب المصري بنظام الرئيس السابق حسني مبارك. وبمعنى أخر فإن الثورة المصرية واحتمالات تكرارها في دول عربية أخرى بنفس الطريقة سوف تكون حلا لكل الأوضاع التي أدت إلى نموظاهرة الإرهاب والتطرف في العالمين العربي والإسلامي.

ويؤكد كوهين أن الولايات المتحدة جربت كل شيء مع العرب والمسلمين طوال السنوات الماضية دون جدوى.. جربت غزو أراضيهم.. وجربت أن

تفرض عليهم أنظمة جديدة للحكم.. وجربت إعلان الحرب على الإرهاب.. وجربت إنفاق الملايين من الدولارات.. ولكن الشيء الوحيد الذي لم تجربه واشنطن هو السعي لمعالجة «الأوضاع العفنة» في العالم العربي من خلال تشجيع الحركات المطالبة بالتغيير والتي بوسعها تحويل الدول البوليسية التي تعيش على الدعم الأمريكي إلى ديمقراطيات مستقرة. وهذه بالتحديد هي الفرصة الكبرى التي تقدمها الثورة المصرية، على حد قول الكاتب الأمريكي.

فقد استفاد المتطرفون الإسلاميون كثيرا من المعايير الأمريكية المزدوجة في التعامل مع قضية الديمقراطية والتي اتضحت تماما من خلال دعم الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية رغم الشعارات التي يرفعها الأمريكيون حول دعمهم للحريات ومساندتهم للديمقراطية. وقد استفادت هذه الأنظمة من سياسات القمع الوحشي التي كانت ضرورية لمواجهة المتطرفين والجهاديين في استمرار بقائها رغم افتقادها لكل مبررات هذا البقاء. وقد أدى ذلك في النهاية إلى توفير البيئة الملائمة لنمو أجيال جديدة من المتطرفين والإرهابيين الذين وجهوا غضب وسخط الأجيال الجديدة نحو كل ما هو أمريكي.

ويؤكد روجر كوهين أنه إذا استطاع العلمانيون التعايش مع الإخوان المسلمين في الجمهورية المصرية الثانية فإن احتمالات ظهور محمد عطا جديد، وهو أحد منفذي هجمات سبتمبر، سوف تصبح أقل بكثير مما كانت عليه طوال السنوات الماضية. ونفس المنطق صحيح في البلدان العربية والإسلامية الأخرى.

ويمضي روجر كوهين قائلا إن مصر استطاعت خلال ١٨ يوما من الثورة أن تقدم الحل الحقيقي للمعضلة المزمنة التي وعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بحلها من خلال بناء جسور مع العالم الإسلامي وحل مشكلة الإرهاب ولكن أوباما لم يتمكن لأسباب عديدة من الوفاء بوعده. لذلك فإن التعامل الأمريكي الصحيح مع مصر والمصريين في هذه المرحلة يمكن أن يكون

هو العلاج لمشكلة التطرف والإرهاب التي عجز الأمريكيون وربما العالم كله عن حلها.

ومما يؤكد مصداقية هذا الرأي أن ثورة شباب مصر قلبت بالفعل الكثير من المفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة حول العالم العربي والشرق الأوسط.

وتجلى ذلك بوضوح من خلال ذلك الأسلوب الراقي في بناء التحالف الوطني الذي أطاح بالنظام المصري السابق. كما تحول ميدان التحرير بالقاهرة إلى مركز للتعاون بين جميع فئات وطبقات المصريين دون استثناء.

والاهم من كل ذلك تلك الحرفية والكفاءة العالية التي ظهر بها الجيش المصري أثناء وبعد الثورة وهوما يشير بكل وضوح إلى أن مصر في طريقها لبناء مجتمع عصري ديمقراطي جديد إلى الدرجة التي قلبت كل المفاهيم السابقة حول طبيعة الشارع العربي.

ويؤكد كوهين أن مشهد الشباب الذين ينظفون شوارع العاصمة المصرية بعد نجاح ثورتهم يجعل من المنطقي أن يتوقع الجميع تحول القاهرة التي كان التراب يغطي شوارعها من قبل إلى صورة من زيوريخ أوأي مدينة أوروبية خلال سنوات قليلة قادمة.

وقد احدث تسونامى الثورة المصرية ردود فعل هائلة فى جميع انحاء العالم فقد وصف ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطانى الثورة المصرية بأنها نموذج مثالى يجب ان يدرس فى المدارس البريطانية ويجب ان تستمر سلميا حتى تحقيق سيادة الشعب والديمقراطية الكاملة والقضاء على الفساد وناشد رئيس الوزراء البريطانى الجيش المصرى العظيم أن ينأى بنفسه عن السياسة ويستمر كمؤسسة عسكرية محترمة هدفها الاساسى الدفاع عن التراب الوطنى لمصر

وقد علقت محطة سي .ان. ان الأمريكية علي الثورة المصرية قائلة

انه لاول مرة فى التاريخ نرى شعبا عظيما كالشعب المصرى يثور هذه الثورة البيضاء العظيمة ويقوم بعدها بتنظيف الشوارع وترميم المنشآت بنفسه وفى ايطاليا قال رئيس الوزراء الايطالى «ان التاريخ يجدد نفسه فالشعب المصرى هوالذى يضع التاريخ ويغير النظام العالمى الجديد كما كان دائما على مر العصور وقال ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج اليوم كلنا مصريون وسنستمر فى تأييد الشعب المصرى حتى يحقق اهدافه كلها من بين ديمقراطية حرة تسعى للرفاهية والسلام

وقال رئيس وزراء النمسا «هينز فيشر» الشعب المصرى اعظم شعب على وجه الارض ويستحق جائزة نوبل للسلام

وقد استمرت الاحتفالات والمظاهرات فى بريطانيا مطالبة بتحقيق مطالب الثورة ودعت الجالية المصرية فى مدينة جلاسجوباسكتلندا شمال بريطانيا فى بيان اصدره الدكتور اسماعيل غنية يدعم مصر بالاستثمار فيها والتطوع للعمل الخيرى والتطوعى لخدمة جميع قطاعات المجتمع فى مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمى والاستثمار فى البورصة والسياحة لمصر على مدار العام وشراء المنتجات المصرية وطالبت الجالية المصرية فى بريطانيا بأن يسمح للمصريون المقيمين فى بريطانيا والعالم الخارجى بالتصويت على الدستور القادم وفى الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة التى نأمل ان تكون تحت اشراف قضائى ورقابة دولية وان تكون حرة ونزيهة وان يكون التصويت بالرقم القومى

وفى حوار بين الجالية المصرية وقنصل مصر فى بريطانيا قال القنصل «عمرو الحناوى» ان هناك خطورة فى عدم صبر الشعب المصرى لتحقيق مطالبه العادلة وتوجد فجوة هائلة بين اساليب الادارة الحالية وبين اساليب الحكم المعاصر والمحاسبة السياسية والاقتصادية المطلوبة وان الفساد منتشر بشكل عميق وتغيير من قيادات النظام لن يكفى ونحن فى اشد الحاجة لتغيير عميق والتسرع قد يؤدى لتسلق نوعيات غير

وطنية من الانتهازيين ونكون قد فشلنا فى تحقيق امال هذا الشعب العظيم وطموحاته فى مستقبل رائع تستحقه مصر

وهناك اجماع بين كل قطاعات الجالية المصرية على حتمية التغيير الجذرى والعميق وضرورة اشراك كل اطياف المجتمع فى الحوار الدائر من تيارات سياسية دينية نقابات مهنية هيئات قضائية واهم شيء ان تكون القوى الشبابية الصاعدة مكان الصدارة فقد اثبتت الأحداث انهم كانوا الاكثر اخلاصا وايمانا بهذا البعد وذلك بدعم عناصر من ذوى الخبرة والصدق والاخلاص.

وأشاد زعماء عالميون بقرار مبارك التنحي بعد ٣٠ عاما قضاها في السلطة قائلين انهم يأملون ان يكون الانتقال الى الديمقراطية سلميا. وكان تعليق الرئيس الأميركي باراك أوباما على سقوط نظام مبارك يعكس تأييدا للثورة المصرية، حيث قال إن تنحي مبارك يعكس إرادة الشعب ودعا الجيش المصري إلى ضمان الانتقال إلى «ديمقراطية حقيقية. وقال أوباما «لقد تكلم الشعب المصري وأوضح المصريون أنهم لن يرضوا بشيء أقل من ديمقراطية حقيقية واوضح أن تنحي مبارك ليس نهاية المرحلة الانتقالية، لكنها بداية لتحول مصر إلى الديمقراطية قائلا «ستكون هناك أيام طويلة صعبة قادمة، وما زالت أسئلة عدة بلا أجوبة» وشدد على أن الفترة الانتقالية يجب أن تأتي بكل الأصوات المصرية إلى طاولة المفاوضات، وقال اوباما إن العالم شهد لحظة حقيقية من لحظات التاريخ، «لقد حرك المصريون مشاعرنا وألهمونا، فقد شاهدنا محتجين يهتفون سلميا ورأينا عسكريين لا يطلقون النار على شعب أعزل».

وأكد اوباما أن الولايات المتحدة ستكون صديقة وشريكة لمصر ومستعدة لتقديم أي مساعدة ضرورية للانتقال للديمقراطية. وشدد على أن الجيش المصري يجب أن يرفع قانون الطوارئ ويحدد مسارا واضحا لانتخابات حرة، مشيرا إلى أن الجيش تصرف بمسؤولية ويجب أن يضمن الآن انتقالا يحظى بالمصداقية.

وقالت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل في مؤتمر صحفي يوم التنحي «اليوم هويوم سعادة عظيمة» مضيفة «نشهد جميعا تغيرا تاريخيا. أشارك الناس سعادتهم. الملايين من (ابناء) الشعب في شوارع مصر.»

كما دعت ميركل مصر الى احترام معاهدتها مع اسرائيل وقالت ان على المسؤولين عن البلاد الآن أن يضمنوا ان تكون التطورات «سلمية ولا رجعة فيها.»

وقالت مسؤولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون «الاتحاد الاوروبي يحترم قرار الرئيس حسني مبارك اليوم. بتخليه عن السلطة يكون قد استمع لصوت الشعب المصري وفتح الطريق امام اصلاحات اسرع واعمق ومن المهم الان ان يتم الاسراع بحوار يقود الى حكومة موسعة تحترم تطلعات الشعب المصري وتحقق له الاستقرار.»

وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون «ما حدث في مصر اليوم ينبغي ان يكون الخطوة الاولى. اولئك الذين يديرون مصر الان من واجبهم ان يعكسوا رغبات الشعب المصري وبصفة خاصة فانه يتعين ان يحدث تحرك الى حكم مدني وديمقراطي في اطار عملية الانتقال المهمة هذه نحومصر منفتحة وديمقراطية وحرة.»

وقال بان كي مون الامين العام للامم المتحدة ان على مصر الان أن تجري انتخابات حرة ونزيهة

واعلنت سويسرا انها ستجمد الارصدة المحتملة للرئيس المصري ومساعديه.

وقال مسؤول اسرائيلي رفيع ان اسرائيل تأمل ألا يؤدي تنحي مبارك الى أي تغير في علاقاتها مع القاهرة.

وأعرب مسؤولون اسرائيليون عن قلقهم من احتمال أن ينأى من يأتون بعد مبارك بأنفسهم عن معاهدة السلام بين البلدين التي أبرمت عام ١٩٧٩ وهي واحدة من الاركان الاساسية للدبلوماسية في الشرق الاوسط لكنها لا تحظى بالقبول لدى كثير من المصريين.

وقال مسؤول إسرائيلي «من السابق لاوانه توقع كيف سيؤثر (التنحي) على الامور.» واضاف «نأمل ان يحدث التغير الى الديمقراطية في مصر بدون عنف وان تبقى اتفاقية السلام.»

وفي قطاع غزة أطلق السكان الالعاب النارية وطلقات الرصاص في الهواء ابتهاجا بسقوط مبارك.

ودعا سامي ابوزهري المتحدث باسم حركة حماس التي تسيطر على القطاع الحكام الجدد لمصر الى رفع الحصار عن القطاع.

وقال ان استقالة الرئيس مبارك بداية انتصار للثورة المصرية وان هذا النصر جاء نتيجة لتضحيات وصمود الشعب المصري.

وفي أنحاء الوطن العربي كانت هناك فرحة عارمة بعد رحيل مبارك. وصف ديوان أمير قطر قرار مبارك بالتنحي بأنه «يشكل خطوة ايجابية هامة على طريق تحقيق تطلعات الشعب المصري في الديمقراطية والاصلاح والحياة الكريمة.»

وأعربت الامارات العربية المتحدة عن ثقتها في الحكام العسكريين الجدد في مصر.

وقال صالح المطلق نائب رئيس الوزراء العراقي عن نهاية حكم مبارك انه يعتقد ان هذا هومصير أي شخص يقف ضد ارادة شعبه. وقال انه يأمل ان يضمن الشعب المصري انتقالا سلميا وسلسا ومنظما للسلطة في هذا الوقت الحرج.

وفي بيان لها أعربت حركة حزب الله الشيعية اللبنانية عن شعورها بالفخر والاعتزاز بانجازات ثورة مصر، وقالت إن إرادة الشعب وعزمه وثباته هومفتاح القدرة على صنع المعجزات والانتصارات لقضيته وأمته.

ومن جانبه أعرب الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف عن أمل بلاده في أن تتم العملية الديمقراطية في مصر في أسرع وقت مع إقامة انتخابات

نزيهة مؤكدا في بيان له أن «وجود مصر قوية وديمقراطية هو عنصر مهم لعملية السلام في الشرق الأوسط «

وفي طوكيو، عبر رئيس الوزراء الياباني « ناوتوكان «عن احترامه لارادة الشعب المصرى في التغيير معتبرا ان ما حدث في مصر خطوة نحو الديمقراطية

وفي انقرة ، اعلن وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلوان بلاده تامل ان تؤدي استقالة الرئيس حسني مبارك الى تشكيل حكومة جديدة تستجيب لتطلعات الشعب المصري وطموحاته.

وبعد نجاح الثورة المصرية في اسقاط النظام، كان تنحي الرئيس المصري حسني مبارك هوالموضوع الأكثر تغطية في مختلف صحف العالم.

ومن ابرز ما نشر في هذا الشأن مقال الصحفي البريطاني المخضرم روبرت فيسك الذي تواجد في القاهرة منذ بداية الأحداث.

عنوان المقال «رحيل طاغية ونشوة شعب» يرصد فيه ردود فعل الشعب المصري في القاهرة على إعلان الرئيس المصري حسني مبارك تنحيه.

يقول فيسك: فجأة انفجر الجميع بالغناء، والضحك، والبكاء. فجأة ركع الكثيرون على الأرض وبدأوا بتقبيلها. بدأ البعض بالرقص والبعض شكر الله على تخلصه من الرئيس. بدا المشهد وكأننا في عرس، وكأن كل رجل وامرأة أمامي تزوج لتوه. سيعرف هذا الحدث في التاريخ باسم ثورة ٢٥ يناير، وهواليوم الذي اندلعت فيه الثورة، وسيؤرخ له على أنه اليوم الذي هب فيه شعب مصر ، هكذا وصف فيسك المشهد.

لقد رحل الرجل العجوز، ولم يسلم السلطة لنائبه بل للجيش.

واضاف ان العرب الذين يضطهدهم الغرب ويميز ضدهم ويعاملهم الكثير من الإسرائيليين الذين يرغبون ببقاء حكم مبارك كمتخلفين

وجهلاء، هبوا ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيما معتدلا . نعم، ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحديها.

وتحت عنوان مصر: عالم عربي جديد وشجاع، تكتب صحيفة الجارديان في افتتاحياتها عن الثورة المصرية واصفة كيف انتهت ثلاثون عاما من الديكتاتورية خلال ٣٠ ثانية.

والوقت الذي قصدته الصحيفة هو الوقت الذي استغرقه إعلان نائب الرئيس عمر سليمان نبأ تخلي حسني مبارك عن منصب الرئيس وتسليم السلطة إلى المجلس العسكري الأعلى.

وتقول الجارديان إنه بعد ١٨ يوماً من الاحتجاجات المتواصلة قاوم خلالها الشباب المعتصمون في ميدان التحرير كل ما واجههم به النظام الذي كان يلفظ أنفاسه من البلطجية وإطلاق النار والاعتقالات إلى قطع خدمات الانترنت وشبكات الهاتف المتحرك وملاحقة وسائل الإعلام- بعد كل ذلك استطاع الشعب المصري أن يوصل صوته في النهاية.

وتمضي الصحيفة قائلة إنه مهما يحصل بعد الآن، فإن ما حصل بالفعل يعد لحظة تاريخية مهمة، فقد أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربي والشعب المصري في الصميم الأخلاقي لهذا العالم.

وتؤكد الجارديان على أن الثورة نفذها أشخاص عاديون يطالبون بعناد غير عادي بحقوق سياسية أساسية هي: انتخابات حرة، تشكيل أحزاب سياسية حقيقية وقوات شرطة تلتزم بسيادة القانون ولا تقوضها.

وتلفت الصحيفة الانتباه إلى الروح الوطنية التي سادت الثورة بالقول إن المسلمين والمسيحيين وقفوا فيها جنباً إلى جنب ولم يرفع فيها إلا العلم الوطني.

وأظهر المصريون معاً أنهم إذا كان بإمكانهم قهر الخوف لديهم فإن بمقدورهم أن يطيحوا بأعتى الديكتاتوريين.

وتختم الصحيفة بالقول إن مصير مبارك لن يمر مرور الكرام على جميع الديكتاتوريين الآخرين في العالم العربي وخارجه.

تنحي مبارك وتسلم الجيش مقاليد الحكم، وماذا بعد؟

في افتتاحيتها التي اختارت لها عنوان على الجيش المصري أن يسلم السلطة للشعب حاولت صحيفة الاندبندنت الإجابة على السؤال.

إذن أطاح الشعب بمبارك، وحصد ثمرة احتجاجاته التي استمرت ١٨ يوما، ولكن تسلم الجيش مقاليد السلطة بعد رحيل مبارك يخلق شعورا بغياب اليقين والقلق، تقول الصحيفة.

لقد لعب الجيش دور وسيط الخير في الأحداث، ورفض استخدام العنف ضد الشعب، وامتنع حتى عن التدخل.

من المؤسف القول إن الحقبة التي ستعقب رحيل مبارك تعتمد على الجيش بمقدار ما تعتمد على الشعب، كما ترى الصحيفة.

في أحسن الأحوال سيلتزم الجيش بالمطالب التي ثار من أجلها الشعب، وسيلغي قوانين الطوارئ، ولكن التجارب تعلمنا أن المؤسسة العسكرية قد تحتفظ بالسلطة التي حصلت عليها، وهنا يأتي دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والذي دعموا الثورة من الخارج، حسب الافتتاحية.

وتحت عنوان فجر مصر الجديد علقت صحيفة الديلي تليجراف في افتتاحيتها على ما جرى في مصر قائلة إن سقوط رئيس أقوى وأكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم العربي يعتبر حدثا مهما جدا لكن عواقبه على بلد كان يعيش في ظل نظام الطوارئ منذ عام ١٩٨١من الصعب فهمها.وتقول الصحيفة إن حقيقة الإطاحة بمستبد طال حكمه، في أعقاب الرحيل السريع نسبياً للرئيس التونسي زين العابدين بن علي الشهر الماضي، تعني أن الذعر سيتنامى في عواصم المنطقة ومنها تل أبيب.

وبحسب الصحيفة فإن هناك آمالاً في مصر نفسها بأن تؤدي استقالة

الرئيس مبارك إلى انتقال سلس إلى الديمقراطية ولكن حتى لو كان الانتقال سلساً، فإن هذا لايعني بالضرورة أنه سيكون سريعاً.

اختتمت الصحيفة افتتاحيتها بدعوة الغرب إلى عدم التدخل في شؤون مصر مذكرة إياه بعواقب ما حصل قبل ثلاثين عاماً في إيران عندما تم اختطاف الثورة التي بدأت علمانية من قبل الإسلاميين.

اما المفكر الامريكي نعوم تشومسكي فقد كتب يقول: لقد صنع التاريخ العربي في ميدان التحرير الذي سيعيد للأمة العربية قاطبة حريتها وتحررها ، وسيحقق لها الاستقلال الحقيقي بعدما سُرق منها الاستقلال عن المستعمر ، وعمت المنطقة العربية أنظمة شمولية مارست جمودا سياسيا ارتكز على تدجين النخب السياسية واقتسام كعك الحكم في معظم البلدان العربية. فثورة الشعبين التونسي والمصري جاءت لتضع اللبنات الأولى لاستقلال حقيقي للأمة العربية جمعاء ، وليصبح لهاته الأمة سيادتها وقرارها السياسي بعدما كان يُصنع بأيادٍ غربية قوية . لأن ما يخيف الغرب عامة ويقلق الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص حسب نعوم تشومسكي « ليس الإسلام الراديكالي، بل الاستقلال.

إن الغرب كان وما يزال يتردد في اختيار دعم الديمقراطية كمنهج في الحياة السياسية في العالم العربي لأن هذا الطرح سينعكس سلبا على خياراته الإستراتيجية، وهو خيار سيء لأنه يفك الارتباط البنيوي به . فالمنظومة الفكرية للغرب مبنية على معاداة الشعوب العربية لأن هذه الأخيرة توّاقة للاستقلال والتحرر.

للنهر
الثورة

ارحل وعارك في يديك
لا شيء يبكي في رحيلك..
رغم أن الناس تبكي عادة عند الرحيل
لا شيء يبدو في وجودك ناقصا
فلا غناء ولا حياة ولا صهيل..

تشعر الثورة

ابدع شعراء مصر اروع القصائد من وحى ثورة ٢٥ يناير وكان لكلماتهم المفعمة بالوطنية والصدق اروع الاثر فى شحذ همم الثوار الشباب فى ميدان التحرير وكل ربوع الوطن .

فاروق جويدة - ارحل

إرحل كزين العابدين وما تراه أضل منك
إرحل وحزبك في يديك
ارحل فمصر بشعبها وربوعها تدعو عليك
إرحل فإني ما أرى في الوطن فرداً واحداً يهفو إليك
لا تنتظر طفلا يتيماً بابتسامته البريئة أن يقبل وجنتيك
لا تنتظر أماً تطاردها هموم الدهر تطلب ساعديك
لا تنتظر صفحا جميلاً فالخراب مع الفساد يرفرفان بمقدميك

***

إرحل وحزبك في يديك
إرحل بحزب امتطى الشعب العظيم
وعشى وأثرى من دماء الكادحين بناظريك

***

إرحل وفشلك في يديك

إرحل فصوت الجائعين وإن علا لا تهتديه بمسمعيك
فعلى يديك خراب مصر بمجدها علزا يلوث راحتيك
مصر التي كانت بذاك الشرق تاجاً للعلاء وقد غدت قزما لديك
كم من شباب عاطل أو غارق في بحر فقر وهو يلعن والديك
كم من نساء عذبت بوحيدها أوزوجها تدعو عليك

***

إرحل وابنك في يديك
إرحل وابنك في يديك قبل طوفان يطيح
لا تعتقد وطنا تورثه لذاك الابن يقبل او يبيح
البشر ضاقت من وجودك. هل لإبنك تستريح؟

***

هذي نهايتك الحزينة هل بقى شيء لديك
ارحل وعارك أي علز
مهما اعتذرتَ أمامَ شعبك لن يفيد الاعتذارْ
ولمن يكونُ الاعتذارْ؟
للأرض.. للطرقات.. للأحياء.. للموتى..
وللمدنِ العتيقةِ.. للصغارْ؟!
ولمن يكونُ الاعتذارْ؟
لمواكب التاريخ.. للأرض الحزينة
للشواطئِ.. للقفارْ؟!
لعيونِ طفلٍ
ماتَ في عينيه ضوءُ الصبح
واختنقَ النهارْ؟!
لدموع أمّ لم تزل تبكي وحيدا
فر أملا في الحياة وانتهى تحت البحار

لمواكب العلماء أضناها مع الأيام غربتها وطول الانتظار؟!
لمن يكون الاعتذار؟

***

ارحل وعارك في يديكْ
لا شيء يبكي في رحيلك..
رغم أن الناس تبكي عادة عند الرحيلْ
لا شيء يبدو في وجوهك نافعا
فلا غناء ولا حياة ولا صهيل..
مالي أرى الأشجار صامتةً
وأضواء الشوارع أغلقتْ أحداقها
واستسلمتْ لليل في صمت مخيف..
مالي أرى الأنفاس خافتةً
ووجه الصبح مكتئبا
وأحلاما بلون الموت
تركضُ خلفَ وهم مستحيلْ
ماذا تركت الأمن في أرض الكنانة من دليل؟
غير دمع في مآقي الناس يأبى ان يسيلْ
صمتُ الشواطئ.. وحشةُ المدن الحزينة..
بؤسُ أطفالٍ صغارٍ
أمهات في الثرى الدامي
صراخٌ.. أو عويلْ..
طفلٌ يفتش في ظلام الليلِ
عن بيتٍ توارى
يسأل الأطلالَ في فزعٍ
ولا يجدُ الدليلْ

سربُ النخيل على ضفاف النيل يصرخ
هل تُرى شاهدتَ يوما..
غضبةَ الشطآنِ من قهرِ النخيلْ؟!
الآن ترحلُ عن ثرى الوادي
تحمل عارك المسكونَ
بالحزب المزيف
حلمك الواهي الهزيلْ..

***

ارحلْ وعارُكَ في يديكْ
هذي سفينتك الكئيبةُ
في سوادِ الليل تبحر في الضياع
لا أمانَ.. ولا شراعْ
تمضي وحيدا في خريف العمر
لا عرشَ لديك.. ولا متاعْ
لا أهلَ.. لا أحبابَ.. لا أصحاب
لا سندا.. ولا أتباعْ
كلُ العصابةِ تختفي صوب الجحيم
وأنت تنتظرُ النهايةَ..
بعد أن سقط القناعْ
البلد في عينيكَ كان مغارةَ للنهب.
والدنيا قطيعٌ من رعاعْ
الأفقُ يهربُ والسفينةُ تختفي
بين العواصف.. والقلاعْ
هذا ضميرُ الشعب يصرخُ
والشموعُ السودُ تلهثُ

خلف قافلة الوداع
والدهر يروي قصة السلطان
يكذبُ.. ثم يكذبُ.. ثم يكذبُ
ثم يحترفُ التنطّع.. والبلادة والخداع
هذا مصيرُ الحاكم الكذاب
موتٌ.. أوسقوطٌ.. أوضياع
ما عاد يُجدي..
أن تُعيد عقاربَ الساعاتِ..
يوما للوراء
أوتطلب الصفح الجميل..
وأنت تُخفي من حياتك صفحةً سوداء
هذا كتابك في يديك
فكيف تحلم أن ترى..
عند النهايةِ صفحةً بيضاء؟
الأمسُ ماتَ..
ولن تعيدك للهدايةِ توبةٌ عرجاء
وإذا اغتسلتَ من الذنوب
فكيف تنجومن دماء الأبرياء
وإذا برئتَ من الدماء..
فلن تُبرئك السماء
لوسال دمعك ألف عام
لن يطهرك البكاء
كل الذي في مصر
يلعنُ وجهك المرسوم
من جوع الصغار وقهرة الاباء

أخطأت حين ظننت يوما
أن في التاريخ أمجادا
لبعض الأغنياء الاغبياء

***

ارحلْ وعارك في يديكْ
ما عاد يُجدي
أن يفيقَ ضميرك المهزومْ
أن تبدي أمام الناس شيئا من ندمْ
فيداك غارقتان في سلب ونهب ونهم
ووجه الكون أطلالٌ.. وطفل جائعٌ
من ألف عام لم ينمْ
جثتْ النخيلُ على الضفاف
وقد تبدل حالُها
واستسلمتْ للموت حزنا.. والعدمْ
شطآن نيل كيف شردها الخرابْ
ومات في أحشائها أحلى نغمْ
وطنٌ عريق كان أرضا للبطولة..
صار مأوىً للرممْ

عبد الرحمن الابنودي - الميدان

أيادي مصرية سمرا ليها في التمييز
ممدودة وسط الزنير بتكسّر البراويز
سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس
ان الاوان ترحلي يا دولة العواجيز
عواجيز شداد مسعورين

أكلوا بلادنا أكل.. وبشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل
طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع
وحققوا المعجزة.. صحّوا القتيل من القتل
اقتلني! قتلي ما هيعيد دولتك تاني
باكتب بدمي حياة تانية لأوطاني
دمي ده ولّا الربيع؟ الاتنين بلون أخضر
وبابتسم من سعادتي ولّا أحزاني؟
تحاولوا ما تحاولوا.. متشوفوا وطن غيره
سلبتوا دم الوطن وبشيمتوا من خيره
أحلامنا.. بكرانا.. أصغر ضحكة على شفة
شوفتوشي صياد ياخلق بيقتله طيره؟
السوس بينخر وسارح تحت إشرافك
فرحان بهم كنت وشايلهم على اكتافك
وأما أهالينا من زرعوا وبنوا وصنعوا
كانوا مداس لبك ولولادك وأحلافك
وبامصر قام العليل رجعتله أنفاسه
وباس جبين الوطن.. مال الوطن باسه
من قبل موته بيوم صحوه أولاده
من كان سبب علّته محبته لناسه
الثورة فيضان قديم محبوس ماشافوش زول
الثورة لوجت ماتبنش في كلام أوقول
تقلب وتعتل في سرية
تفور في القلب وتنغزل قتلة قتلة في ضمير النول
متخافش على مصر يابا.. مصر محروسة
حتى من التهمة دي اللي فينا مدسوسة
ولوانتا أبو ها بصحيح وخايف عليها قوي

تركتها ليه بدن بتنخره السوسة؟!
وبيسرقوك يالوطن قدامنا عيني عينك
يندە بقوة الوطن ويقولي: قوم.. فينك؟!
ضحكت علينا الكتب.. بعدت بنا عنك
لولا ولادنا اللى قاموا يسندوا دينك
لكن خلاص ياوطن صحيت جموع الخلق
قبضوا على الشمس بإيديهم وقالوا لأ
من المستحيل يفرطوا تاني تاني
والكدب تاني محال يلبس قناع الحق
بكل حب الحياة خوّط في دم أخوك
قول إنت مين اللي باعوا حلمنا وباعوك.. أهانوك وذلّوك
ولعبوا قمار بأحلامك
نيران هتافك تحرر صاحبك الممسوك
يرجع لها صوتها.. مصر تعود ملامحها
تاخد مكانها القديم والكون يصالحها
عشرات سنين تسكنوا بالكدب في عروقنا؟
والدنيا متقدمة ومصر مطرحها
كتبتوا أول سطور في صفحة الثورة
وهما عُلما وخّبرا مداورة ومناورة
وقعتوا فرعون هرب من قلب تمثاله
لكن جيوشه مازالوا يحلمه ببكره
صباح حقيقي.. ودرس جديد قوي في الرفض
أتاري للشمس صوت.. وأتاري للأرض نبض
تاني معاكم رجعنا نحب كلمة مصر
تاني معاكم رجعنا نحب ضحكة بعض
مين كان يقول ابننا يطلع بنا من نفق

دي صرخة ولّا غنا؟ وده دم ولّا شفق؟
أتاريها حاجة بسيطة الثورة ياخوانّا
مين اللي شافها كده؟ مين أول اللي بدأ؟
مش دول شبابنا اللي قالوا كرهوا أوطانهم؟!
ولبسنا ثوب الحداد وبعدنا قوي عنهم؟!
همّا اللي قلموا النهارده يشعلوا الثورة
ويصنّفوا الخلق مين عانهم ومين خانهم
يادي الميدان اللي حضن الفكرة وصهرها
يادي الميدان اللي فتن الخلق وسحرها
يادي الميدان اللي غاب اسمه كتير عنه وصبرْها
ما بين عباد عاشقة وعباد كارهة
شباب.. كلن الميدان أهله وعنوانه
ولا في الميدان نسكافيه ولا كابتشينو
خدوده عرفوا جمال النوم على الأسفلت
والموت عارفهم قوي وهمّا عارفينه
لا الظلم هين يا ناس ولا الشباب قاصر
مهما حاصرتوا الميدان عمره ما يتحاصر
فكرتني بالميدان بزمان وسحر زمان
كرتني بأغلى أيام في زمن ناصر
شايل حياتك على كفّك.. صغير السن
ليل بعد يوم المعاناة وإنت مش بتنن
جمل المحامل وانت غض
باتعجب إمتى عرفت النضال إسمحلي حاجة تجنّ
أتاريك جميل ياوطن مازلت وهاتبقى
زال الضباب وانفجرت بأعلى صوت.. لأه
حرضتنا نبتسم ودفعت إنت الحساب

وبنبتسم بس بسمة طالعة بمشقة
فينك يا صبح الكرامة الّا البشر هانوا
وأهل مصر الأصيلة إتخانوا واتهانوا
بنشتري العزة تاني والثمن غالي
فتح الوطن للجميع قلبه واحضانه
الثورة فيض الأمل وغنوة الثوار
الليل إذا خانه لونه يتقلب لنهار
ضج الضجيج بالندا إصحى يافجر الناس
فينك ياصوت الغلابة وضحكة الأنفار؟
واحنا وراهم أساتذة خايبة تتعلم
إزاي نحب الوطن وإمتى نتكلم
طال الصدا قلبنا ويلسنا من فتحه
قلب الوطن قبلكم كان خلو ومضلّم
أولنا في الجولة. لسّه جولة ورا جولة
ده سوس بينخر بلبويا في جسد دولة
أبوة الملك صار كتابة
إنما أبدا لو غفلت عينًا لحظة هيقلبوا العملة
لكن خوفي مازال جوة الفؤاد يكْبش
خوف اللي ساكن شقوق القلب ومعشش
يقوللي مش راح يسيبه
ولسه هيقبّوا وهيلاقولهم سكك وبيان متتردش
وحاسبوا قوي من الدبابة اللي في وسطيكم
وإلّا تبقى الخيانة منّكم فيكم
الضحكة عالبُق بس الرك عالنيات
فيهم عدوّين أشد من اللي حواليكم

هشام الجخ
مشهد رأسي من ميدان التحرير

خبيء قصائدك القديمة كلها
مزق دفترك القديمة كلها
واكتب لمصر اليوم شعرا مثلها
لا صمت بعد اليوم يفرض خوفه
فاكتب سلام النيل مصر وأهلها
عيناكي أجمل طفلتين تقرران
بأن هذا الخوف ماض وانتهى
كانت تداعبنا الشوارع بالبرودة والصقيع
ولم نفسر وقتها
كنا ندفيء بعضنا في بعضنا ونراكي تبتسمين تنسى بردها
واذا غضبتي كشفت عن وجهها وحياؤنا يأبى يدنس وجهها
لا تتركيهم يخبروكي بأنني متمرد خان الأمانة أوسها
لا تتركيهم يخبروكي بأنني أصبحت شيئا تافها وموجها
فأنا ابن بطنك وابن بطنك من أراد ومن أقل ومن أقر ومن نهى
صمتت فلول الخائفين بجبنهم وجموع من عشقوكي قالت قولها

ما بعد الثورة

وفى كل الاحوال يبقى الشعب المصرى هو الضمان الأكبر لنجاح ثورته فى تحقيق أهدافها النبيلة التى جعلتها بالفعل جديرة بلقب أعظم ثورة فى التاريخ.

ما بعد الثورة

بعد نجاح الثورة الشعبية في خلع الرئيس السابق حسني مبارك، سيطرت على المصريين مشاعر فرح وتفاؤل بالمستقبل، لكن قطاعات من النخبة سيطرت عليها هواجس على مستقبل الثورة والبلاد، يحاول المجلس العسكري الذي يسير شؤون مصر تبديدها بين حين وآخر.

لذلك أكد شباب ٦ أبريل أن الثورة مستمرة حتى «رحيل كل بقايا النظام الفاسد وحزبه وتطهير البلاد منهم». وفي بيان وزع في مظاهرة محدودة بميدان التحرير بعد اسبوعين من نجاح الثورة تزامنا مع الإعلان عن أسماء وزراء جدد- أكد هؤلاء الشباب أن اول مطالبهم هو رحيل رئيس الوزراء أحمد شفيق وحكومته.

كما انتقدوا وجود وزراء في الحكومة تابعين لمبارك والحزب الوطني الحاكم سابقا، وقالوا إنهم لن يقبلوا استمرار اي منهم أو أي محاولات للالتفاف على مطالب الشعب وهي إسقاط النظام كاملا، مطلبهم الأساسي كما يقولون. مطالب

واعتبر شباب ٦ ابريل التغييرات الوزارية مجرد محاولة لتسكينهم، وطالبوا بحكومة تكنوقراط تضم كفاءات وطنية، وبجدول زمني لتغيير الحكومة بالكامل، وتنفيذ بقية المطالب المتمثلة في إلغاء الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وتكوين مجلس رئاسي يضم مدنيين، ومحاسبة المسؤولين الفاسدين.

ويتخوف البعض في مختلف أنحاء مصر من استمرار وجود مبارك

وبعض أركان نظامه معه في شرم الشيخ. وقد أشعلت هذه المخاوف تحذيرات الكاتب محمد حسنين هيكل عبر التلفزيون الرسمي المصري من «بؤرة شرم الشيخ» التي تهدد ثورة ٢٥ يناير.

واستغرب كثيرون استمرار وجود قواعد الحزب الوطني في المحليات وقياداته في مجلس الوزراء والحكومة الانتقالية خاصة وأن من كلف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد هو الرئيس المتنحي، لا صناع الثورة، والمجلس يضم من كانوا يدينون بالولاء لمبارك.

البديل الأفضل كان مطروحا مبكرا من جانب بعض المفكرين وذوي الخبرة السياسية، وهو تشكيل مجلس رئاسي مؤقت يضم ممثلي القوى الوطنية والشباب الثائر، فضلا عن ممثلين للقوات المسلحة، وهي صيغة «تزيح شبهات حكم العسكر الذين اعتادوا العمل في مؤسسة تقوم على السمع والطاعة».

هذه الصيغة ترفع ايضاً عن المجلس العسكرى الحرج الناشئ عما قد يحتفظ به أعضاؤه من بقية ولاء قديم لمبارك، وتعفيه من ضغوط قد يمارسها مبارك وأعوانه «وهو ما لا يستبعد معه وقوع ثورة مضادة، حتى لو صاحبها شيء من الترميم للنظام السابق وإقصاء لبعض شخوصه المرفوضة شعبيا».

ويتوقف المتوجسون كثيراً عند عدم الإفراج عن المعتقلين السياسيين الجدد والقدامى، وتطهير جهاز الشرطة والتخلص من قياداته الفاسدة وأجهزته السيئة السمعة، خاصة مباحث أمن الدولة.

ومن بين الخطوات التى طالب بها شباب الثورة حل الحزب الوطنى ومصادرة أمواله.

ومن أجل تبديد هذه المخاوف، التقى المجلس العسكرى مع نحو ٤٠ من الكتاب والأدباء والمثقفين وأكد أن الجيش لا يريد السلطة وأن مهلة الشهور الستة التى سيتولى فيها السلطة ستعدل خلالها مواد الدستور وتجرى انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة.

وفي سابقة تاريخية ظهر ثلاثة لواءات أعضاء في المجلس في برنامج

تلفزيوني جماهيري على قناة دريم الفضائية استمر حتى ساعة متأخرة من الليل وتناول كل الموضوعات التي تهم المصريين.

وشدد اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية في اللقاء على عدم وجود قيود على تحويل مبارك وأسرته إلى المحاكمة، واستشهد بقرار النائب العام بفرض الحظر على حسابات مبارك وأسرته في البنوك المصرية والأجنبية، ضمن إجراء احترازي تمهيدًا لاتخاذ القرار النهائي من محكمة الجنايات.

كما أكد أن كل من تسبب في اي اعتداء على المصريين في ممتلكاتهم أو أرواحهم لن يفلت من المحاكمة أيًا كان.

أما اللواء مختار الملا، فقال إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لن تجرى في عهد الحكومة الحالية التي يرأسها الفريق شفيق.

وأكد أن اللواء عمر سليمان -الذي تولى منصب نائب رئيس الجمهورية قبل تنحي مبارك في ١٢ فبراير الماضي- لا علاقة له بدائرة الحكم، وشدّد على أن إدارة شؤون البلاد حاليا في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقط.

وأضاف أن الشرعية هي شرعيةُ الشعب لا الحاكم، وأن المجلس العسكري لم يتخذ أي قرارات فورية أو غير دقيقة حتى لا يتخذ قرارا ويُتراجعُ عنه.

وقال «العدالة البطيئة خير من الظلم»، واعترف بانتشار الفساد في مختلف المجالات وكافة المؤسسات الحكومية تحت حكم النظام السابق.

وقال الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية: إن الشعب جاهز للخروج إلى الشارع، لكي يضمن أن الثورة ستحقق كامل أهدافها، مؤكداً إلى أن المرحلة الانتقالية باتت غير واضحة، لأن القوات المسلحة اضطرت للقيام بدور غير مستعدة له، لكن بات السؤال هو هل ستدير القوات المسلحة المرحلة الانتقالية بنفسها أم بمعاونة جهات أخرى؟.

واقترح وجود مؤسسات لإدارة المرحلة الانتقالية للقيام بمهمتين إحداهما إزاحة كل ما تبقي من النظام السابق ورموزه ومؤسساته وتوجهاته، ثم تأسيس نظام جديد تقام فيه انتخابات للرئاسة.

وأوضح أنه ليس المقصود أن يقوم المجلس العسكري الذي يحكم البلاد بعد تنحي مبارك بإدارة الدولة بشكل كامل، ولكن هناك مقترح بإقامة نظام ثلاثي مكون من مجلس رئاسي وحكومة وبرلمان مؤقت تكون مهمة المجلس الرئاسي إزالة أية تحديات خارجية وتحديد سياسات عامة وتوجهات عامة على أن يعاون رئيس المجلس الرئاسي أربعة معاونين أحدهما متخصص في التعليم، والثاني في السياسة، والثالث في القانون، والرابع في الاقتصاد، على أن تكون الإدارة الفعلية للحكومة، بشرط أن يكون رئيسها شخصاً محايداً ونزيهاً، ويُعطى الصلاحيات الكاملة في اختيار الوزراء.

أما المفكر الإسلامي محمد عمارة فقد أكد إننا نحتاج إلى مرحلة انتقالية، ولا بد أن يكون هناك فصل كامل بين الثروة والسلطة في المرحلة القادمة، مشيرا إلى أن هناك تمسكا من جانب بعض القوى الخارجية بالنظام المخلوع.

ولم يخف الكاتب والمفكر فهمي هويدي خشيته على الثورة من بقايا النظام السابق متسائلا: «كيف يمكن أن يظل الجهاز الأمني مستمرا، وكذلك وزير خارجية النظام القديم، محذرا من أنه يجري الإعداد للثورة المضادة من قبل بعض الدول الخارجية.

(الثورات تنتشر من مكان لآخر، كل منها يتفاعل على نطاق محدود... كل ثورة تتكشف بمعزل عن الأخرى حيث لكل منها أبطالها وقيادتها، وكوارثها أيضا)؛ هكذا أشارت الكاتبة أنا أبلمبيوم في مقالها بصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية إلى ما يحدث في الوطن العربي من ثورات اجتاحت أرجاؤه مستعينة بمقدمة كتاب «الثورات الأوروبية عام «١٨٤٨.

وتابعت أنا أبلمبيوم قائلة: «إن الوطن العربي بدأ الفقرة الأولى في تاريخ مستقبل الثورات العربية عام ٢٠١١ «.

وأضافت: «في الأسابيع القليلة الماضية بدا كثير من الناس في عقد المقارنات بين الحشود التي تجمعت في المظاهرات التي اندلعت في كل من مصر، وتونس، وبنغازي، وطرابلس؛ وبين الحشود التي تجمعت في برلين وبراغ قبل عقدين من الزمان؛ ولكن هناك فرق واحد رئيسي وهو، أن الثورات التي اجتاحت الشوارع وأطاحت بالشيوعية جاءت في أعقاب حدث

سياسي واحد وهو الانسحاب السوفيتي المفاجئ من دعم الديكتاتوريات المحلية في ذلك الوقت لذلك اتبعت أنماط متشابهة؛ أما الثورات العربية التي اجتاحت المطقة في الوقت الحالي - فهي على النقيض مما سبق - فقد جاءت نتاج تغيّرات متعددة، اقتصادية، وتكنولوجية، وديموغرافية؛ كان كل دولة نكهتها الخاصة بها في التعبير عن ثورتها».

وتابعت الكاتبة: وبذلك فما حدث في العالم العربي يشبه ثورة عام ١٨٤٨ في هنجاريا والتي أشعلها الطبقة الوسطى مطالبين بالاستقلال عن النمسا وهى ألمانيا حاليا؛ رافعين أفكار قومية، وليبرالية، وديمقراطية؛ هادفين إلى توحيد الشعوب الناطقة بالألمانية في دولة واحدة؛ الأمر نفسه، حدث في فرنسا عندما أراد الشعب الإطاحة بالنظام الملكي مرة أخرى.

هذه المخاوف ترددت أصداؤها أيضاً خارج مصر حيث نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية تقريراً للصحفية الشهيرة أنا أبلمبيوم قالت فيه:

ان عام ٢٠١١ قد يشهد فشل لبعض الثورات التى اندلعت فى العالم العربى وعودة الديكتاتوريات، وفشل تطبيق النظام الديمقراطي، واندلاع اعمال عنف عرقية؛ ذلك لأن التغيير السياسي يتطلب وقتا طويلا كي يتم تطبيقه على أرض الواقع، وقد لا يتأتى بمجرد ثورة شعبية تحوم أرجاء البلاد».

وفى كل الاحوال يبقى الشعب المصرى هو الضمان الأكبر لنجاح ثورته فى تحقيق أهدافها النبيلة التى جعلتها بالفعل جديرة بلقب أعظم ثورة فى التاريخ.

للشهداء
الثورة

الورد اللى فتح فى جنابن مصر

اعلن وزير الصحة المصرى ان عدد الشهداء المبدئى فى ثورة ٢٥ يناير بلغ ٣٥٦ شهيدا وهو رقم مرشح للزيادة بالاضافة الى ٥٥٠٠ جريح .

للشهداء الثورة

شباب فى عمر الزهور بعضهم لم يجد عملاً، وأخرون كانوا ينشدون التغيير من أجل مستقبل أفضل لأسرهم، ورب أسرة أرزقى خرج يبحث عن عمل ليعول أسرته ويوفر لها احتياجاتها»، لم يكن أى منهم يعلم أنه يسطر الكلمات الأخيرة فى حياته، وأن لقباً واحداً سيطلق عليهم جميعاً هو «شهداء الغضب»، إنهم الشهداء الذين سقطوا فى المظاهرات التى شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير الماضى وحتى ١١ فبراير ٢٠١١.

قصص استشهاد هؤلاء الشهداء تجسد اروع ملامح التضحية والفداء .. و هذه بعض النماذج التى تعكس وطنية كل شهيد فى هذه الثورة العظيمة .

• **على حسن زهران – محامى – ٣٢ سنة**

على شارك فى المظاهرات بسبب تزوير انتخابات «الشعب» وأخر كلماته لوالدته: «اطمئنى سأعود منصورا إن شاء الله»

الشهيد ابن محافظة المنيا دفع حياته فداء لوطنه بعد تلقيه رصاصة غادرة بالرأس يوم الخميس٣ فبراير الجارى وسط ميدان التحرير.

وشيع نحو ٣٠ ألف مواطن من مواطنى مركز ملوى بالمنيا جنازة الشهيد فى مظاهرة شعبية حاشدة حتى مثواه الأخير، وردد زملاؤه هتافات (يا شهيد نام وارتاح وإحنا نكمل الكفاح)..

«كان الشهيد شعلة من الوطنية والمثابرة والنشاط شارك فى

انتفاضة شباب مصر من أجل مستقبل أبنائه»، و رغم كونه مسالماً لأبعد حد فإنه اتخذ قرار المشاركة فى المظاهرات منذ بدايتها، و عندما حاولت والدته وزوجته إقناعه بالعدول عن ذلك رفض وقال: «أنا هنا علشانكم كلكم وعلشان مستقبل أولادى ما أشارك به هو عمل سلمى يستهدف الخير للبلاد».

كان يتواصل مع غيره من الشباب عن طريق موقع «فيس بوك»، وتلقى دعوة بالوقوف وقفة احتجاجية يوم ٢٥ يناير ، التى تحولت بعد ذلك إلى ثورة الطاهرة، واقتنع بالهدف النبيل واستغل تردده على القاهرة، حيث كان يعد لافتتاح مكتب للمحاماة بمحافظة ٦ أكتوبر ، وكان ينوى الرجوع عقب خطاب مبارك يوم الثلاثاء الأول من فبراير ، واتصل بعائلته، وقال فرحاً إلي هنا نحمد الله حققنا الكثير ، وخطاب الرئيس أبكانى وأبلغنى شخصياً بأنه بكى لما سمع رغبة الرئيس فى إنهاء حياته فى مصر. ذهب إلى ميدان التحرير للاطمئنان على زملائه.

أخر اتصال من الشهيد بالعائلة كان يوم الخميس ٣ فبراير الجارى فى الرابعة والربع عصراً.

أم الشهيد كانت تتابع الفضائيات عصر هذا اليوم ، وعلمت أن هناك مصابين اثنين وشهداء فانقبض قلبها، وحاولت الاتصال به دون مجيب، ولكنها بعد نحو الساعة، وتحديداً فى الخامسة وعشر دقائق فوجئت برقم هاتف الشهيد على المحمول الذى كانت تمسكه فردت فرحة، لكنها فوجئت بصوت غريب يسألها لمن هذا الهاتف، فقالت ولدى «على»، فقال لها نحن أمن مستشفى قصر العينى تعالى لتسلم جثة صاحب الهاتف بعد انتهاء حظر التجول.

الشهيد على حسن زهران لم يشارك فى أحزاب رغم نشاطه الوطنى، ومشاركته فى انتخابات الشعب وتصدى بنفسه لمحاولات التزوير.. ورفض دعوة الكثيرين للانضمام للحزب الوطنى، بسبب كرهه لسياساته، وأصيب بالإحباط عقب ظهور نتيجة الانتخابات البرلمانية الاخيرة ، التى

شابها التزوير . من أهم أسباب مشاركة الشهيد بالمظاهرات إحساسه بالظلم من سياسات محافظ المنيا فقد حاول استصلاح قطعة أرض صحراوية بالقرب من الطريق الصحراوى الغربى بمركز ملوى، وقام بحفر بئر والسير فى كل الإجراءات القانونية، والإعداد لإنشاء مزرعة دواجن، لكن المحافظ أزالها بعد إصداره قراراً بدفع كل مستصلح ١٠ آلاف جنيه عن كل فدان لتسمح له المحافظة بالاستصلاح رغم أن المعنى بالأمر هو هيئة التعمير بالإضافة لإتاوات الأعراب كان الشهيد مضطراً لشراء الأرض ٣ مرات فتركها.

وقال ابن عم الشهيد : تعرفت على جثة الفقيد بنفسى والضربة ليست عادية، فهى تستهدف القتل، لأن الإصابة من أعلى لأسفل، كما أن الطلق غير عادى، وليس طلقة بلطجى من سلاح محلى الصنع أو غيره مثل المعروف عن البلطجية حمله، بل يبدو أنه مقذوف متطور، لأن الجمجمة فقد منها أجزاء وكأنها انفجرت.

• **سليمان صابر على محمدين – ٤٠ سنة – السويس**

استشهد فى مظاهرات مدينة السويس، واتهمت أسرته الشرطة بإطلاق الرصاص عليه عمداً، وتركه فى الشارع ينزف لفترة طويلة دون إسعافات حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.

كان سليمان ليسكن بحى الأربعين ومتزوجاً ولديه ٣ أولاد هم: جمال ٨ سنوات ومحمد ٤ سنوات وسندس ٣ سنوات وزوجته حامل، فى يوم الحادث ذهب لزيارة عمه فى المستشفى وأثناء عودته عقب صلاة المغرب ذهب لشراء مستلزمات للمقهى الذى يعمل به ، وخلال سيره فى شارع الجيش شاهد مظاهرة حاشدة، فشارك فيها وأثناء ذلك أصيب بطلق نارى.

أصيبت والدة سليمان بالشلل بعد سماع خبر وفاته خاصة أنه كان يتولى مسؤولية إخوته بعد وفاة والدهم منذ أكثر من ٢٥ عاماً».

حاصل على دبلوم صنايع، استشهد بعد فشله فى الحصول على عمل،

فبعد أن نزل مسرعاً من مسكنه على صوت طلقات النار فى المظاهرات ليستكشف الأمر أصيب برصاصة قاتلة أنهت حياته.

• غريب محمود عبد العزيز – ٤٧ سنة – السويس

استشهد برصاص الشرطة يوم ٢٥ يناير . كان يعمل فراناً باليومية لديه ٤ بنات أكبرهن فى الثامنة من عمرها والصغرى ٧ شهور، كان قبل مصرعه بأسبوع فى المنزل بدون عمل، وفى هذه الفترة كان دائم الجلوس بمفرده يفكر فى كيفية توفير احتياجات أسرته وفى يوم الحادث ذهب إلى مقهى بشارع صدقى الذى يعد مقراً للعاملين بالمخابز للبحث عن أى مخبز يعمل به ولم يكن يعلم أنه يذهب ليلقى مصيره، فقد سقط مقتولاً برصاص الشرطة فى المظاهرة التى كانت تمر أمام المقهى.

• مصطفى رجب محمود عبد الفتاح – ٢٠ سنة

عامل بشركة السويس للأسمنت، ترك المدرسة فى المرحلة الإعدادية عقب وفاة والده لكى ينفق على المنزل، وكان أرزقى لفترة من الوقت ثم التحق العام الماضى بالعمل فى شركة السويس للأسمنت ووقتها لم تسعه الدنيا فرحًا

• مريم مكرم نظير - ١٦ سنة

في الصف الأول الثانوي التجاري، بنت وحيدة وسط ولدين هي أصغرهم.يوم «جمعة الغضب» ٢٨ يناير كانت هناك مظاهرة سلمية أمام قسم الزاوية الحمراء غرب القاهرة، استأذنت مريم والدها أن تصعد فوق سطح المنزل لتشاهد ما يحدث، ووافق.والدها الذي تحدث لإحدى الشبكات المسيحية روى قصة مقتلها: «نزلت أنا مع الناس قدام القسم ومريم طلعت فوق العمارة.. الأول لقيت الشرطة بتضرب نار في الهوا.. لكن بعدين طلعوا فوق سطح القسم وبدأوا يضربوا على الناس الصغير والكبير ما بيفرقوش».والدتها التي سمعت طلقات الرصاص في كل مكان نادت على ابنتها وقالت لها «انزلي كفاية»، وردت مريم: «سيبيني يا ماما حتى نموت شهدا مش مشكلة».فجأة صعد أخوها ليطمئن عليها،

ووجدها غارقة في دمائها، اخترقت الرصاصة خدها الأيمن، نقلوها لمستشفى الدمرداش لكن من الساعة الثامنة مساءا وحتى الساعة الثانية صباحا، لم تجد أسرة مريم غرفة للعمليات فارغة لتستقبل ابنتهم. يقول والدها: «مريم لو كانت عاشت كانت هتفضل عايشة بعاهات.. الحمد لله دي راحت عند ربنا اللي أحن منا كلنا عليها».

• جرجس لمعي موسى - ٣٠ سنة

يعمل سائقا وغير متزوج، هو العائل الوحيد لأسرته، كل جريمته يوم «جمعة الغضب» أنه كان يصور الأحداث أثناء إطلاق ضباط الشرطة الرصاص على المواطنين العزل.أمام قسم الزاوية الحمراء بغرب القاهرة سقط زميل له، حاول جرجس إسعافه ونقله سريعا، لكن بمجرد أن حمله حتى رشقت الرصاصة في رقبته ليتوفى على الفور.والده قال «هرفع قضية على الداخلية لأخذ حق جرجس وإخواته الشهدا.. أنا عارفهم بالاسم اللي ضربوه وهاخد حقه.. معندهمش قلب ولا ضمير.. مالهمش ولاد هيتعمل فيهم كده.. ووزير الداخلية اللي ماسكهم معندوهش ضمير واداهم أوامر بضرب الناس بالرصاص الحي».

• مايكل وصفي أبادير- ٢٣ سنة

لا يعمل له شقيقان لقي مصرعه يوم الجمعة ٢٨ يناير أمام قسم الزاوية الحمراء الذي قدم ٣٩ من شبابه في هذا اليوم، بين مسلم ومسيحي لا فرق بينها.الكل يشهد لمايكل أنه مطيع ومؤدب، لم يقل مايكل لوالده إنه خارج للمظاهرة، بل سمع إطلاق الرصاص أمام القسم فخرج مسرعا لمشاهدة ما يجري.والده يقول: «لم يكن ينتمي إلى أي حزب أو نشاط سياسي، مايكل كان من البيت للكنيسة ومن الكنيسة للبيت زي ما بيقولوا.. مالوش حتى أصحاب في الشارع».وبمجرد وصول مايكل أمام القسم أصيب بطلق ناري في جانبه الأيمن، ونقله الأهالي لمستشفى الدمرداش، وحاولوا استخراج الرصاصة، لكنه كان قد فارق الحياة، وخرج التقرير الطبي ليفيد بأن مايكل مات نتيجة طلق ناري نتج عنه هبوط في الدورة

الدموية وتوقف عضلة القلب.والد مايكل قال إنه سيستخدم التقرير الطبي لرفع قضية على وزارة الداخلية، وأضاف أن البابا شنودة، بابا البطريركية المرقسية وبابا الإسكندرية، أرسل محامين من طرفه لمتابعة القضية مع أهالي الشهداء المسيحيين.واختتم والد مايكل حديثه قائلا: «حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم هقول إيه غير كده.. أنا بطالب بإعدام من أصدر الأوامر بإطلاق ذخيرة حية في ميدان عام».أبانوب عوض الله نعيم وشهرته جرجس صابر، ١٨ عاما، له ٣ إخوة، الساعة الخامسة مساءا يوم الجمعة أيضا سمع إطلاق نار أمام قسم الزاوية الحمراء، ونزل من منزله ليجد المواطنين على الأرض غارقين في دمائهم.أحضر أبانوب الموتوسيكل الخاص به وبدأ في رفع القتلى من على الأرض، لينقلهم للمستشفي، لكن رصاصة من أحد الضباط المكلفين بحماية الحي أصابته برأسه من الخلف وخرجت من جبهته.والده يقول:» لم أكن أتوقع أن الداخلية التي تحمينا تضرب أولادها.. لازم يتحاكموا اللي عملوا كده.. مش هاخد فلوس من حد واللي يكفيني هي المحاكمة وفي ميدان عام بأقصى عقوبة».

• كمال فارس محمد- ٢٥ سنة

متزوج ولديه طفلة صغيرة اسمها ملك (عام ونصف) نالته رصاصات الغدر يوم السبت ٢٩ يناير بعد «جمعة الغضب».لم يذهب كمال إلى ميدان التحرير بؤرة الاعتصام بوسط القاهرة لكنه شارك في مظاهرة بمنطقة المؤسسة بشبرا الخيمة، ليفاجأ والده بصراخ الشباب وهم يحملون ابنه بعد أن أطلق عليه أحد رجال الشرطة الرصاص، وهو على سلم المشاة.تنقل الأب بابنه بين عدة مستشفيات بحثا عن رعاية أفضل للجريح حتى استقر الأمر في مستشفي الدمرداش، وهناك أجرى ٣ عمليات ومات بعدها يوم ٦ فبراير متأثرا بجراحه.يقول والده لصحيفة «الأهرام» الرسمية المصرية: «كمال كان يعاني من السكر، الرصاص اخترق جسده الضعيف، وتقرير المستشفى أكد إصابته بطلق ناري بالفخذ الأيمن، مع كسر بعظم الفخذ، مما أدى إلى نزيف حاد وسيولة

الدم أدت إلى هبوط حاد بالدورة الدموية، وتوقف لعضلة القلب».من بين دموع الوالد قال: «أخر حاجة كمال قالها لي وهو في المستشفى.. خلي بالك من ملك».. «ابني كان يقرأ القرآن كلما اشتدت آلامه».ورغم دموع الأب المكلوم ووجع قلب الزوجة الشابة التي تيتمت طفلتها وعمرها لم يتجاوز العام والنصف، إلا أنهم يؤكدون أن دم الشهيد لم يذهب هدرا.

• **هدير عادل سليمان - ١٣ سنة**

طالبة بالمرحلة الإعدادية، تسكن في شارع أحمد زكي بحي المعادي بالقاهرة، لديها ٣ إخوة هي أكبرهم، استشهدت يوم «جمعة الغضب» ٢٨ يناير وهي تقف في شرفة منزلها؛ حيث اصطادها أحد قناصة قوات أمن قسم شرطة وتامين المعادي برصاصة اخترقت رقبتها فسال الدم من فمها.من بين دموعها حكت والدة هدير قصة استشهادها، حيث قالت «الرصاصة جت فى رقبة هدير.. كان فيه مظاهرة سلمية فيها حوالى ألف شاب وبيهتفوا سلمية سلمية.. هدير خرجت لتشاهدهم ولو كنت عارفة إنها هتموت مكنتش طلعتها البلكونة».والدها الذي لم يصدق حتى الأن أن حبيبته قد ماتت قال: «ثروت المحلاوي رئيس مباحث المعادي استعان بثلاث سيارات للأمن المركزي وأيضا قوات إدارة تأمين المعادي للسيطرة على المنطقة.. بعد ما المظاهرات خرجت في كل حتة في مصر».وأضاف: «كنت وابنتي في شرفة المنزل، لم نتظاهر أو نهتف ضد أحد، فقط نشاهد ما يحدث في الشارع، حيث لم تستخدم قوات الأمن أية قنابل مسيلة للدموع أو رصاص مطاطي.. بل بدأت على الفور في إطلاق الرصاص الحي فقتلت رصاصة هدير.حملها والدها مسرعا في محاولة لإنقاذها، بعد أن أغرقت بدمائها البيت، لكن رجال الشرطة أوقفوه وهددوه بالقتل، قال لهم: «ابنتي تموت بين يدي.. لم تفعل شيئا»، فردوا عليه «مش كانت بتتفرج.. خليها تتفرج».بعد مضي ساعات تمكن والدها من نقلها لمستشفى القوات المسلحة بالمعادي الساعة ٩ مساءا وتم إدخالها غرفة العمليات لكن فاضت روحها إلى الله، مازالت أختها الصغرى رقية تسأل «أين هدير». ووالدها يسأل «بأي ذنب قتلت».

• كريم أحمد رجب - ٢٤ سنة

خريج كلية العلوم جامعة الأزهر، ويعمل في صيانة وإصلاح الحاسب الآلي بقرية الصنافين التابعة لمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية.كريم استشهد الخميس ٣ فبراير بعد «موقعة الجمل» بميدان التحرير والتي اقتحم فيها أنصار الرئيس المخلوع مبارك، الميدان بالجمال والأحصنة واشتبكوا مع المتظاهرين الموجودين بالميدان منذ الثلاثاء ٢٥ يناير .والده قال إن كريم كان سنده في مساعدة الأسرة التي تتكون من ٦ أبناء، ولم يكن كريم منتميا لأي حزب أو فكر غير أنه ملتزم دينيا، وعندما شاهد الثورة طلب منه الانضمام إليها، لكن والده دائما ما كان يرفض، وكريم يلح في طلبه حتى يوم الثلاثاء «المسيرة المليونية» خرج كريم بعد أن قال لوالده إنه مسافر للعمل وقبل يده، ثم ذهب. محمد شقيقه الأكبر، علم مساء الخميس أن هناك قتلى بالميدان فاتصل بكريم فرد عليه «لا تخف فلا يحق لنا الخوف بعد اليوم»، و أكد أنه في الصفوف الأولي في مواجهة البلطجية ثم أخذ يضحك.كريم صمت مرة واحدة وهو يحدث شقيقه محمد، الذي سمع صوت طلق ناري من مسافة بعيدة جدا و شعرت بأن أخيه سقط على الأرض، وسمع أشخاص يقولون مرة واحدة «لا إله إلا الله» فعلمت أن كريم قد أصابه شيء. والد كريم أخرج وصية كريم الذي كتبها قبل سفره للقاهرة بيوم واحد، قال فيها: «أوصيكم أن تكثروا من الصدقات علي وأن تتقبلوا خبر استشهادي إن أكرمني الله بها بكل فرحة وأن تجعلوها دعوة للناس للتضحية من هذا الدين العظيم ومن هذا أجل الوطن الغالي وأطلب من الجميع أن يسامحني وإن أخطأت في حقه عمدا أو غير عمد، كما أطلب من والدي ووالدتي أن يدعوا لي أن يتقبلني الله من الشهداء وأن يسامحونني أن خرجت بدون إذن منهم، ولكن دين الله والوطن أغلى من كل شيء، فخير الجهاد هي كلمة حق عند سلطان جائر ورجل قام إلى حاكم ظالم فنهاه فقتله.. كريم أحمد رجب أحمد».

• عمرو غريب - ٢٥ سنة

خريج كلية الحقوق جامعة عين شمس بالقاهرة، شاب مصري بسيط

غير منتم لأي حزب أو تيار سياسي، ولم يسبق له الاشتراك في أي نشاط سياسي، حلم بالتغيير وسعى له، ولكنه لم يجد الفرصة التي تساعده على تحقيق حلمه حتى جاءت لحظة الغضبة الشعبية. كان يحلم بأن يعمل محاميا للدفاع عن حقوق البسطاء والتصدي لغول الفساد، كما يروي أصدقاؤه على فيس بوك.وجد عمرو فرصته للتعبير عن نفسه و مطالبه و غضبه من أوضاع مصر، في ميدان التحرير، ميدان الشهداء، مثل العديد من شباب البلد.عمرو توفى يوم ٢ فبراير متأثرا بجراحه التي تلقاها بعد إصابته في بطنه بطلقتين غادرتين من الرصاص الحي جاءت من جانب قوات الشرطة في يوم جمعة الغضب ٢٨ فبراير في ميدان التحرير، قبل أن تنسحب هذه القوات فجأة تاركة البلاد فريسة لفوضى السلب النهب، وكأنها بقتل عمرو قد أنجزت مهمتها!!.لم تكن هناك سيارات إسعاف في الميدان، اختفت كل العناصر الطبية، حاول أصدقاؤه المقربون له إسعافه بشتى الطرق، ولكن عمرو كان يشعر بنسيم الشهادة وهو ملقى والدماء تسيل من جسده على أرض ميدان التحرير. يقول عنه أحد أصدقائه الذين لا زالوا يحتفون به على الإنترنت: « كان دائما أشجعنا وأكثر حماسة خلال المظاهرة، لقد كان دوما يتقدم صفوف المتظاهرين في وجه آلة القمع الأمنية.. لقد أراد أن يموت شهيدا فكان من أوائل الشهداء الذين لقوا ربهم في ساحة ميدان التحرير».

• سامح علي جمال - ٢٤ سنة

خريج حديث، غير متزوج، كان يحلم مثله مثل أي شاب مصري بعيش كريم، ووظيفة تساعده على تحقيق آماله وبناء بيت سعيد مع زوجة وأولاد يقوم بتربيتهم على حب مصر .الشهيد الشهم، توفى في فجر الخميس ٣-٢-٢٠١١، في ميدان التحرير بقلب القاهرة، والذي يطلق عليه المتظاهرون المرابطون فيه اسم «ميدان الشهداء»، عندما كان يدافع مع أصدقائه عن إخوانه المعتصمين في الميدان، بينما كانت قنابل المولوتوف تلقى عليهم من كل حدب وصوب.سامح ظل حتى فجر الخميس، في طليعة الشباب، يحاول صد الهجوم الذي تعرض له المتظاهرون في ميدان التحرير من

بعض «البلطجية» الذين قال عنهم المحتجون في الميدان إنهم «مدعمون من الأمن المصري والحزب الوطني الحاكم».وفي أثناء «المعركة» اصيب أحد أصدقائه بجواره؛ جراء قنبلة مولوتوف سقطت عليه من سطح أحد المنازل التي اتخذها البلطجية للهجوم على المعتصمين في ميدان التحرير.حاول سامح «الشهم» إسعاف زميله المصاب، وأخذه بعيدا عن ميدان المعركة، ولكن قنابل المولوتوف والرصاص ما زالت تنهمر على المتظاهرين من فوق.لم يفكر سامح طويلا، واختار أن يصعد إلى هؤلاء «البلطجية» مع عدد من زملائه، للتشابك معهم ومنعهم من إلقاء قنابل المولوتوف على أصدقائه.وبالفعل نجح سامح في الحصول على معظم قنابل المولوتوف الذي كان بحوذة البلطيجة، وسلمها إلى أصدقائه، ولكن «البلطجية» لم يتركوه وشأنه، وهموا بضربه بطلقة في بطنه وأخرى في رأسه أودت بحياته في الحال.استشهد سامح، ولكنه أنقذ المئات، اختار أن يضحي بعمره في سبيل بقاء المعتصمين أحياء ليواصلوا مسيرة الحرية والكرامة، ويدافعوا عن مطالبهم؛ تحقيقا لما تمناه في حياته.وتخليدا لذكراه، قام أصدقاء سامح بإنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الشهير «الفيس بوك» تحت اسم «سامح على جمال عفانه «الله يرحمك و يرحم كل الشهداء»»، والتي امتلأت بالدعوات له بالمغفرة واحتسابه شهيدا عند ربه.وعلى صفحة سامح علي جمال عفا الله، نشر حسام رسلان، خال الشهيد، فيديو يظهر سامح قبل لحظات من استشهاده، وهو يرمي بالمولوتوف بعيدا عن أصدقائه، وإسعاف زميله المصاب.

- **الشهيد مصطفي عبد الله عبد الوهاب :**

استشهد يوم الجمعة الموافق الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠١١ عند عودته إلي بيته بعد أدائه لصلاة المغرب في مسجد قريب من بيته وقريب أيضا من قسم السويس حيث كانت بعض عناصر الشرطة تطلق النار عشوائيا هنا و هناك علي من يظنون أنه يقترب من قسم شرطة السويس ، حيث إنه من المثبت رسميا استشهاد ما لا يقل عن ستة أشخاص حول قسم

السويس في ذلك اليوم من جراء القصف العشوائي من بعض عناصر الشرطة السرية .

المهنة : مدير مدرسة السويس الإعدادية القديمة بنين أب لخمسة أطفال ولدين و ثلاث بنات أصغرهم في الصف السادس ابتدائي من مواليد السويس يبلغ من العمر ٥٢ سنة

وفيما يلى قائمة باسماء بعض الشهداء الذين سجلت اسمائهم بحروف من نور فى قائمة شرفاء ثورة ٢٥ يناير

١) مصطفى رجب عبد الفتاح – السويس
٢) سليمان صابر علي – السويس
٣) أحمد بسيوني - القاهرة
٤) حسين طه - الإسكندرية
٥) إسلام بكير - القاهرة
٦) أحمد إيهاب - القاهرة
٧) كريم بنونة - القاهرة
٨) سيف الله مصطفى - القاهرة
٩) سالي زهران - القاهرة
١٠) مصطفى الصاوي - القاهرة
١١) محمد محروس - القاهرة
١٢) محمد عماد حسين - القاهرة
١٣) محمد عبد المنعم حسين - القاهرة
١٤) إبراهيم سمير سعدون
١٥) ناصر سيد عويس - القاهرة
١٦) أحمد كمال - طنطا

١٧) أحمد محمد محمود - القاهرة
١٨) محمد نصر عبد العظيم - القاهرة
١٩) عبد الرحمن صبحي عبد الغني - السويس
٢٠) ثروت (ضابط قوات مسلحة) - القاهرة
٢١) رامي جمال أبو زيد - الإسكندرية
٢٢) الطفل بلال - رفح
٢٣) محمد جمال سليم - المنصورة
٢٤) محمد الباز - المنصورة
٢٥) كريم أحمد رجب - من الشرقية واستشهد في القاهرة
٢٦) عبده صالح- القاهرة
٢٧) عبد المنعم جطر - القناطر
٢٨) أحمد هاشم السيد - الإسكندرية
٢٩) علي جودة علي حسن - القاهرة
٣٠) علي حسن علي مهران - القاهرة
٣١) عمرو غريب - القاهرة
٣٢) أنور فتحي - القاهرة
٣٣) أيمن علي - السويس
٣٤) محمد فرج - السويس
٣٥)محمد ياسين - القاهرة
٣٦) محمود جمال سليم
٣٧) مصطفى محمود - السويس
٣٨) إسلام رافت - القاهرة
٣٩) إسلام راشد - الإسكندرية

٤٠) غريب السيد - السويس
٤١) غريب عبد العزيز عبد اللطيف - السويس
٤٢) حمادة لبيب - السويس
٤٣) حسين جمعة حسين - القاهرة
٤٤) إبراهيم عبد الستار - الإسكندرية
٤٥) إسلام مصطفى
٤٦) كريم مدحت تونسي - القاهرة
٤٧) ليزا محمد حسن - القاهرة
٤٨) محمود ماهر - القاهرة
٤٩) محمود سيد هداية - القاهرة
٥٠) منصور عبداللطيف محمد - القاهرة
٥١) مدحت طاهر - القاهرة
٥٢) محمد عبدالتواب صالح - القاهرة
٥٣) محمد أبوبكر - القاهرة
٥٤) محمد علي عيد عبد المجيد - القاهرة
٥٥) أمير مجدي عبده - المنوفية
عمرو حامد - القاهرة (٥٦
٥٧) شهاب حسن شهاب - القاهرة
٥٨) عبد الستار عبد السميع عبد الستار - الإسكندرية
٥٩) عادل يوسف حسين - الإسكندرية
٦٠) أحمد عبد اللطيف أحمد - الإسكندرية
٦١) أحمد أمير محمود - الإسكندرية
٦٢) أحمد سمير إبراهيم حامد - الإسكندرية

٦٣) السيد محمد رياض عبد الحكيم - الإسكندرية
٦٤) أميرة - الإسكندرية
٦٥) أحمد سمير شحاتة - الإسكندرية
٦٦) أيمن عادل حسين - الإسكندرية
٦٧) مصطفى أبو زيد - البدرشين
٦٨) عصام محمد محمود محمد خليفة - الإسكندرية
٦٩) حمدي عادل عبد المجيد قاسم - الإسكندرية
٧٠) حسنين إبراهيم حسنين - الإسكندرية
٧١) حسام عبد الستار - الإسكندرية
٧٢) إبراهيم مصطفى إبراهيم - الإسكندرية
٧٣) إبراهيم صبحي عبد الصمد - الإسكندرية
٧٤) إسلام محمد السيد عبد السلام - الإسكندرية
٧٥) كريم محمد علي البنا - الإسكندرية
٧٦) كريم محمد محمد الفقي - الإسكندرية
٧٧) خالد محمد عبد القادر - الإسكندرية
٧٨) محمود إسماعيل عبد الكريم - الإسكندرية
٧٩) محمود محمد محمد عبد الكريم - الإسكندرية
٨٠) محمود ناصر محمد أحمد - الإسكندرية
٨١) ممدوح صابر عبد الصديق - الإسكندرية
٨٢) محمد عبد الفتاح - الإسكندرية
٨٣) محمد عبد الرحيم إبراهيم - الإسكندرية
٨٤) محمد هاشم علي - الإسكندرية
٨٥) محمد حسنين أنور محمد - الإسكندرية

٨٦) محمد إبراهيم طه - الإسكندرية
٨٧) محمد حسنين ريحان - الإسكندرية
٨٨) محمد مصطفى عبده علي السيد - الإسكندرية
٨٩) محمد مصطفى عبده علي سليمان - الإسكندرية
٩٠) محمد عثمان - الإسكندرية
٩١) محمد صابر السيد حمادة - الإسكندرية
٩٢) محمد سيد ربيع - الإسكندرية
٩٣) محمد السيد محمد السقا - الإسكندرية
٩٤) مصطفى إبراهيم مصطفى - الإسكندرية
٩٥) مصطفى محمود إسماعيل - الإسكندرية
٩٦) مصطفى عمرو محمد - الإسكندرية
٩٧) نور علي نور الدين - الإسكندرية
٩٨) عمرو سيد علي محمد - الإسكندرية
٩٩) أحمد سمير السيد - القاهرة
١٠٠) صابر فهمي أبو المعاطي - الإسكندرية
١٠١) محمد عاطف - الشيخ زويد سيناء
١٠٢) بهاء الجرواني - القاهرة
١٠٣) محمد ممدوح سيد منصور - القاهرة
١٠٤) القاهرة إمبابةمحمد سيد ربيع -
١٠٥) ياسر رهينة - القاهرة
١٠٦) محمد محيي - القاهرة
١٠٧) خالد عطية شحاتة - القاهرة
١٠٨) محمد صلاح صادق - القاهرة

١٠٩) لطفي عزام لطفي عبد اللطيف - القاهرة
١١٠) فتحي عبد الغني محمد - القاهرة
١١١) أسامة أحمد محمد
١١٢) مجدي محمد حسن - القاهرة
١١٣) بدر شعبان سيد - القاهرة
١١٤) محمد شعلان محمد - القاهرة
١١٥) يسر فتوح العيسوي
١١٦) سعيد محمد أحمد - الجيزة
١١٧) رجب جابر سعيد - الفيوم
١١٨) أميرة محمد إسماعيل
١١٩)حسن محمود أحمد محمود - الإسكندرية
١٢٠) محمد السيد علي عوض - القاهرة
١٢١)عمرو محمد السيد - القاهرة
١٢٢) عمرو الصوي - القاهرة
١٢٣) محمد علي حسين حماد - القاهرة
١٢٤) محمد سعد إبراهيم إبراهيم - القاهرة
١٢٥) عبد العليم حسين عبد العليم - القاهرة
١٢٦) سيد فوزي السيد موسى - القاهرة
١٢٧) محمد عبد الحميد عبد الهادي - القاهرة
١٢٨) محمد رفعت سعيد - القاهرة
١٢٩) محمود شعبان عبد السلام - القاهرة
١٣٠) أحمد محمد صالح - القاهرة
١٣١) مبروك عبد الوهاب عبد النبي - القاهرة

١٣٢) حسام سيد متولي - القاهرة
١٣٣) شريف شحات سيد - القاهرة
١٣٤) مصطفى كمال إبراهيم - القاهرة
١٣٥) خالد محمد أحمد - القاهرة
١٣٦) (فايز فهيم السيد - (السويس
١٣٧) عماد علي الحداد - ببا
١٣٨) رامي سيد حمزة - ببا
١٣٩) شادي رمضان محمد - القاهرة
١٤٠) أحمد شريف محمد محيي الدين - الجيزة
١٤١) ناصر فيصل علي - القاهرة
١٤٢) سامح علي جمال - القاهرة
١٤٣) أحمد خليفة أحمد - القاهرة
١٤٤) محمد متولي عوض - القاهرة
١٤٥) أمير مجدي عبده - القاهرة
١٤٦) محمد نيازي شعبان - أوسيم
١٤٧) لبيب إبراهيم عبد الحميد - القاهرة
١٤٨) أحمد محمد محمد - القاهرة
١٤٩) شهاب حسني عبده - القاهرة
١٥٠) وائل سعد - القاهرة
١٥١) رحمة محسن أحمد - القاهرة
١٥٢) رشا أحمد جنيدي - القاهرة
١٥٣) عبد الكريم أحمد رجب - من الشرقية واستشهد في القاهرة
١٥٤) شريف السيد رضوان - السويس

١٥٥) محمد راشد - بورسعيد
١٥٦) مصطفى الورداني - السويس
١٥٧) محمود أمين - المنصورة
١٥٨) محمد كمال يوسف - القاهرة
١٥٩) أحمد اللاوندي - دمياط
١٦٠) ماهر محمد عطية - القاهرة
١٦١) محمود إبراهيم - القاهرة
١٦٢) محمد متولي محمد - القاهرة
١٦٣) محمد زكي أحمد - القاهرة
١٦٤) محمد عاشور سرور - القاهرة
١٦٥) محمد فاروق حسن - القاهرة
١٦٦) محمد حسام الدين - القاهرة
١٦٧) سعيد عبدالعال - القاهرة
١٦٨) شريف حماد - القاهرة
١٦٩) إسلام أحمد عبده - القاهرة
١٧٠) طارق أسامة نور - القاهرة
١٧١) ياسر شعيب
١٧٢) بلال سليم - القاهرة
١٧٣) سامي صلاح - القاهرة
١٧٤) سمير محمد محمود
١٧٥) يحيى الجزار - القاهرة
١٧٦) على فتحي
١٧٧) أحمد شريف محمد

١٧٨) الحسيني قرني محمد
١٧٩) محمد حسن بلال - الوادي الجديد
١٨٠) كتان عبد الرحمن خضر - الوادي الجديد
١٨١) مصطفى حسين بلان - الوادي الجديد
١٨٢) حسين بسيس - الوادي الجديد
١٨٣) أحمد صلاح - القاهرة
١٨٤) محمود محمد حسن
١٨٥) حبيبة محمد رشدي
١٨٦) أحمد عصام - القاهرة
١٨٧) علي حسن علي محروس - القاهرة
١٨٨) كريستين
١٨٩) إسلام متولي محمد - القاهرة
١٩٠) حسام محمد - الإسكندرية
١٩١) (محمود أحمد محمود - (السويس
١٩٢) محمد محمود
١٩٣) محمد تميمي
١٩٤) محمد شعبان رياض عسكر - بني سويف
١٩٥) محمود مجدي علي - القاهرة
محمد إيهاب النجار (١٩٦
١٩٧) أحمد علي أحمد - (السويس)
١٩٨) محمد السيد لبيب - (السويس)
١٩٩) محمد محروس أنور - (السويس)
٢٠٠) عرابي محمد عرابي - (السويس)

٢٠١) طه محمد كامل
٢٠٢) معاذ السيد - القاهرة
٢٠٣) إيهاب محمد أحمد نصار - القاهرة
٢٠٤) عمر محمد بغدادي - أسوان
٢٠٥) محمد فريد - الشرقية
٢٠٦) أحمد حسن - السويس
٢٠٧) محمود سعود خضري - السويس
٢٠٨) محمد عبد الرحمن - القاهرة

رقم الإيداع
٢٠١١/٤٧٣٧
الترقيم الدولى
977-08-1518-7

صور شهداء ثورة ٢٥ يناير

إسلام بكير ٢٢ سنة

سيف الله مصطفى

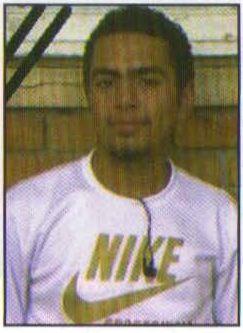

حسين طه

محمد عبد اللا أحمد

محمد كمال يوسف

محمد راشد

محمد نيازى شعبان

مصطفى محمد الوردانى

محمد مصطفى عبده

غريب عبد العال

ابراهيم عبد الستار

سالي مجدى زهران

نبيل أبو العلا

محمود سعيد هدية

كمال فارس محمد

عزام حميدو فاروق

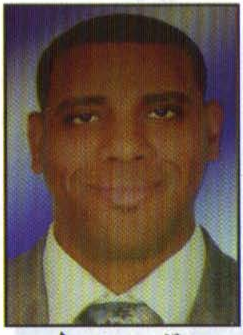

معتز محمد على

أحمد سمير يوسف

طارق اسامة نور

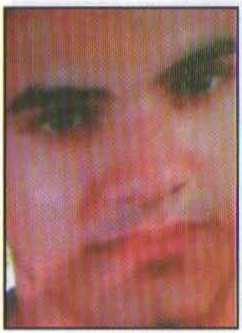

ابراهيم سمير سعدون

هدير عادل سليمان

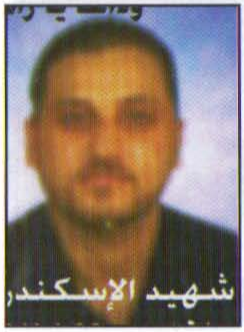

رامى

مصطفى أبو زيد

كريم عبدالسلام بنونة

أحمد محمد محمود

أحمد كمال

أحمد بسيونى

محمد عبد المنعم حسنين

محمد ياسين

منصور عبد اللطيف محمد

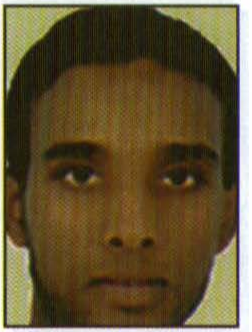

عادل صالح محمد

عبد الفتاح أحمد على

محمد محروس

أحمد بسيونى

عمرو غريب

كريستين سيلا

مصطفى فهمى زايد

أحمد عبد اللطيف أحمد

مريم مكرم نظير

أحمد سمير السيد

أحمد بسيوني

أحمد خليفة

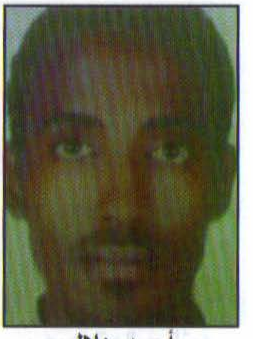

أحمد هلال

محمد على عيد

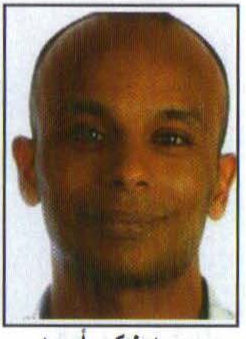

محمد زكى أحمد

أحمد الفكهانى

جرجس لمعى موسى

إسلام رأفت

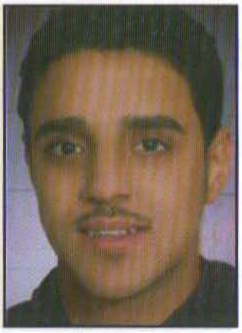

إسلام محمد

بهاء الجرواني

اسلام متولي محمد

أمير مجدى

محمود حسن رمضان

محمد جمال سليم

أحمد ايهاب

ياسر شعيب

محمد أمين الباز

حسام سيد متولى

محمد ايهاب النجار

حسام أحمد الجندى

هيثم حميدة أحمد

طارق مجدى مصطفى

طارق محمد عامر

محمد

محمد ابراهيم خفاجة

محمد محمود سيد منصور

محمد مجدى امام

ممدوح عمر عبد ربه

محمود حلمى

عطية أحمد السقا

محمد عماد حسين

سامى صلاح

يوسف أنور المكاوى

فتحى محمد عبد الفتاح

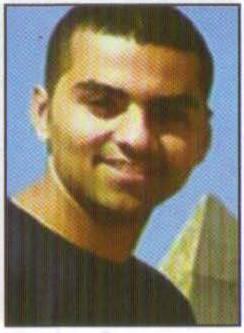

سامح على جمال

طارق اسامه نور

ريهام محسن أحمد

نور محمد نور

مصطفى سمير الصاوى

طارق محمد

شريف رضوان

أميرة سمير

مصطفي عبد الله عبد الوهاب

محمد أحمد جمال الدين

محمد محروس

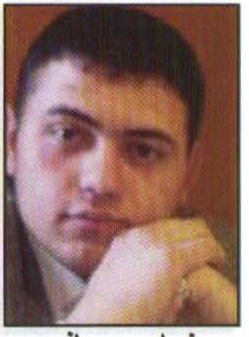

نجاه جوجياف

محمد عماد حسين

شريف رضوان

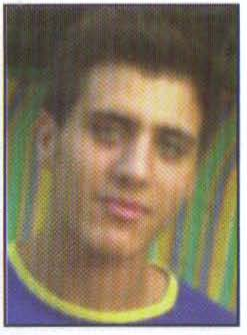

تحيا مصر

وحشية الأمن ضد المتظاهرين

فتيات وسط حشود الثوار المصريين

حشود الثوار فى ميدان التحرير

السياح الأجانب يغادرون مصر

علاقة ودية بين الشعب والجيش

بطاقات تحقيق الشخصية الخاصة بمن اعتدوا على المتظاهرين

هذا الكتاب

القيمة الحقيقية الكبرى للثورة التى فجرها شباب مصر يوم ٢٥ يناير لا تكمن فقط فى قدرتها الهائلة على تغيير وجه الحياة فى مصر بل أيضاً فى تأثيرها المذهل على المنطقة العربية والعالم بأسره ..

لذلك لم يكن من الغريب أن يصف الجميع فى مختلف أنحاء كوكب الأرض ثورة مصر بأنها أعظم ثورة من نوعها فى التاريخ وبأن ما فعله المصريون خلالها يجب تدريسه للأجيال الجديدة فى كل مكان .

هذه الثورة السلمية البيضاء أكدت مرة أخرى أن الجرح يمكن أن يهزم السكين ، وأن الشعوب تمتلك إرادتها وحقها فى الحياة مهما بلغت وحشية القمع ومهما تشعبت جذور الاستبداد ..

لم يتردد شباب مصر فى فتح صدورهم لتلقى رصاصات الغدر .. صعدت أرواحهم البريئة إلى الفردوس راضية مرضية لأنهم أدوا واجبهم المقدس نحو الوطن وقدموا دماءهم الذكية قرباناً على مذبح الحرية ..

هكذا ، وقف زعماء العالم يؤكدون أن هؤلاء هم المصريون الذين قادوا مسيرة الحضارة الإنسانية منذ أكثر من ٥ آلاف عام وما زالوا حتى اليوم قادرين على إبهار البشرية وإلهامها بكل قيم الحق والخير والجمال ..

سلام عليك يا مصر .. سلام على شعبك العظيم وشبابك الطاهر المجيد الذى أعاد حركة التاريخ إلى اتجاهها الصحيح .

حسين عبد الواحد

6 222007 801891